دكتور
سعيد اللاوندي
مدير تحرير الأهرام
مدير مركز الدراسات الأوروأوسطية
مدير تحرير لوموند ديبلوماتيك
خبير في العلاقات السياسية الدولية

الانقلاب على عبد الناصر

قضايا... وإشكاليات

مكتبة مدبولي

الانقلاب على عبد الناصر

قضايا .. وإشكاليات

دكتور

سعيد اللاوندي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : **الانقلاب على عبد الناصر**

المؤلف : د. سعيد اللاوندي

رقم الايداع / ٢٠١٦/٢٠٥١١

الطبعة الأولى ٢٠١٦



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

إهــداء

أهدى هذا الكتاب..

الانقلاب
على
عبد الناصر
قضايا ..
وإشكاليات



الفصل الأول

عبد الناصر ....
المُفترى عليه !

الانقلاب على عبد الناصر!

مرت ذكرى رحيل الرئيس جمال عبد الناصر ولا زالت ذاكراه الأجيال تحتفظ بعويل شباب وشيوخ وأطفال ونساء الأمة العربية- في هذا التوقيت- وهو يشق يمنان السماء أسفاً وحزنا على غياب زعيم القومية العربية..

المؤلم أن ذكرى الرحيل تهبط علينا ثم تمر دون أن يدرى بها إلا القليلون، وهو برهان قاطع على أن أمة العرب قد هرب من خصالها (خصلة الوفاء) فالرجل الذي أفنى حياته من أجل أن يكون للأمة العربية من المحيط إلي الخليج سمعة دولية ترنج لها- احتراماً- المحافل العالمية لا يذكره إلا نفر هنا، وآخر هناك.. بل الكارثة أن دولة في أفريقيا هي جنوب أفريقيا قد أقامت في هذه المناسبة احتفالا مهيباً واستدعت ما وصفته بزعيم ثورات التحرر الوطن في العالم الثالث إلي ذاكرتها.. بينما مرت الذكرى في المنطقة العربية في صمت أشبه بصمت القبور.. وفي ظن أن هذا الصمت ليس سببه أن صاحب الذكرى (جمال عبد الناصر) غفل أو نكره لا يعرفه أحد، ولكن لأن الجميع يعلم أن ما ناضل من أجل زواله عاد يحكم على الصدور ويكمن الأنفاس.. وهو بهذا المعنى صمت أو إهمال متعمد (حياء) من الرجل (وخجلا) من سيرته وكفاحه..

فلقد سعى الرجل عبر ثورته البيضاء إلي القضاء على الاستعمار وأعوانه، فإذا بالاستعمار يعود (عوداً أجمداً) وتنتشر قواعده العسكرية في الخليج وغير الخليج، ويملأ الأمريكان الأرض العربية من مشرقها إلي مغربها، وتعود التحالفات لتجعل الدول العربية في حالة حذر وتوجس وخوف من بعضها البعض.. متوهمة أنه لا ملاذ لها سوى سماء الأمريكان والاستعمار الجديد..

ناضل عبد الناصر من أجل توسيع رقعة الطبقة الوسطى وأخذ من الأغنياء والإقطاعيين ليعطي إلي الفقراء والمعدمين.. واليوم ومع ذكرى رحيله الثانية والثلاثين تآكله الطبقة الوسطى، وانقسم المجتمع في مصر (وغيرها) إلي طبقتين:

طبقة الأغنياء (غنى فاحش) والفقراء (فقرا مرقعاً) وتاهت ملامح مجتمع الكفاية والعدل التي رسمها الزعيم جمال عبد الناصر لتحل محلها ملامح جديدة المجتمع الانتهازية، والفساد، والحرائق التي تأكل قلوبنا مع تراثنا، وتتركنا رماداً (يبابا) كفا في زمن عبد الناصر نثق في أننا (سيد) في ظل الجمهورية، وأن يبدأ تكافؤ الفرص هو ضابط إيقاع الترقي وشغل الوظائف.. وأن شعبنا وجماع التآلف بين قوى الشعب العاملة..

أقول مؤكداً إن الصمت عن ذكرى رحيل عبد الناصر هو أكبر دليل على شعور العرب بالجرم الذي ارتكبوه في حق الأمة العربية وليس في حق عبد الناصر فقط! ويبقى جمال ما بقيت الحياة في مصر.

«الثورة المضادة» لثورة يوليو ١٩٥٢

ليس سراً أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة عبد الناصر، تتعرض منذ سنوات، وتحديداً منذ جلس أنور السادات على مقعد الرئاسة، لانقلاب يستهدف شخص عبد الناصر – بالدرجة الأولى – وأيضاً معظم إنجازات هذه الثورة البيضاء.

ولقد كشف هذا الانقلاب مُفكر مصري كبير «هو الدكتور غالى شكري»، عبر أطروحة للدكتوراه تقدم بها في باريس في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وكانت تحت إشراف شيخ المستشرقين الفرنسيين جاك بيرك، الذي عاش في مصر في زمن عبد الناصر وعمل في جامعاتها وكان عضواً في المجمع اللغوي المصري، الأطروحة بعنوان: «الثورة المضادة في مصر» ولصاحبها الفضل كأول من وضع يده – فعلاً لا قولاً– على الخطوات المنظمة التي وضعها الرئيس السادات لكي يمحو عبد الناصر من ذاكرة المصريين!

فتذكر الأطروحة أنه لم يكن من قبيل المصادفة أن تتفجر – جدلاً ونقاشاً عميقاً – قضايا تشكك في جدوى مشروع بناء السد العالي وتحمله مسؤولية «البوار الزراعي» الذي تعانيه مصر في العقدين الأخيرين! كما شغلت الناس – عن عمد–

قضية حرب اليمن ومشاركة مصر فيها «جنداً وعتاداً».. واتجه المخطط أيضاً إلى الاستخفاف بواحد من أهم إنجازات عبد الناصر وهو مجانية التعليم، والصحة والرعاية!

أقول إن هذه الأطروحة التي حصل صاحبها على تقدير امتياز وتمت طباعتها وتبادلها مع الجامعات الفرنسية والأوروبية، قد فضحت هذه الثورة المضادة في وقت مبكر، لكنها كانت مؤشراً نحو تنامي هذه الروح المعادية لكل المكتسبات التي حصلت عليها الطبقة المتوسطة المصرية، وطبقة الفقراء والمعدمين التي كانت الفائز الأكبر طوال حكم عبد الناصر، ونستطيع أن نقول إن الثورة المضادة لثورة يوليو ١٩٥٢ تشرنقت لبعض الوقت ثم خرجت علينا في صور جديدة، وكلنا يعلم أن عودة الملك فاروق: كتبا، ودراما، وتليفزيونا، وسينما، لم تأت من فراغ، وإنما جاءت مع سبق الإصرار والترصد، وما الكتابة عنه بهذه الرومانسية والنوستالجية «أي الشعور الغامر بالحنين إليه» إلا إحدى شباك هذا المخطط..

إلى حد أن المواطن العادي طرح السؤال: إذا كان المليك الغالي «فاروق» بهذه الدرجة من الوعي السياسي، والحس الوطني اللامحدود، والعشق الخالص لمصر «أرضاً وشعباً وسماءً» فلماذا قامت ثورة يوليو من الأساس، وغاب عن بال هؤلاء المشاركين في جريمة «الثورة المضادة» أن النظام المصري «من زمن السادات وحتى اليوم» يستمد شرعيته الأولى من ثورة يوليو وقائدها، ولم لا، ألم يخرج من عباءتها وملأ الدنيا ضجيجاً بمبادئها وشعاراتها، وإلا ما معنى أن الرئيس السادات كان لا يمل من تكرار عبارته التي كان يقول فيها: «إنني كنت شريكا فعلياً في كل القرارات التي اتخذها عبد الناصر»، وكان يصر الرئيس السادات على أن يقرن اسم عبد الناصر بدعاء شهير هو: الله يرحمه!!

وشملت هذه الحملة ضد عبد الناصر والثورة إلى جانب إيقاظ الملك الوسيم فاروق حديثاً تشكيلياً عن حرب ٤٨، وصفقة الأسلحة الفاسدة.. إذ ذهب

أصحاب الثورة المضادة إلى أن الأسلحة كانت سليمة والفساد كان في الأشخاص وليس في العتاد «مع التلميح في شيء من خبث إلى قيادات الثورة المصرية.«!

وعندما شعر المتآمرون على الثورة أن يقظة فاروق لم تكن أكثر من رصاصة طائشة في الهواء لم تنزعج منها حتى الطيور الغافية على الأشجار، لحقت بمحاولات عابثة سابقة لمحو عبد الناصر من الضمير المصري الحق، تميزت قلوبهم غيظاً وتفتقت أذهانهم عن محاولة عابثة أخرى هي الحديث كثيراً وكثيفاً عن اللواء محمد نجيب واصفين إياه بأنه المفجر الحقيقي للثورة المصرية إلى حد أن التليفزيون الرسمي المصري «القناة الأولى وقناة النيل للأخبار» عرض مثنى وثلاث ورباع، قراءة – وتعليقا على الصور الأرشيفية – تتحدث فقط عن محمد نجيب.. ولا وجود لعبد الناصر ورفاقه!

الغريب والعجيب أن خيوط هذه المؤامرة على ثورة يوليو من خلال هذه الثورة المضادة تتداخل وتتلامس، وتتشابك في اتجاهات عديدة بهدف واحد هو القضاء على عبد الناصر.. وهيهات أن يتحقق لهم ذلك، ففيلم السادات الذي أشرفت على كتابة السيناريو له السيدة جيهان السادات بنفسها – حسبما اعترفت في حواراتها – والذي ظهر فيه عبد الناصر وكأنه مجرد كومبارس رديء! لم ينجح في أن يجعل الناس تنسى فيلم ناصر ٥٦، بل وأن تبكى أمام بعض المشاهد التي جسدت حب وصدق ونزاهة هذا الزعيم المصري الخالد.

وعمل متحف كبير للسادات في القرية الفرعونية وآخر إلكتروني في مكتبة الإسكندرية، دفع الناس دفعاً للتزاحم داخل متحف صغير ومتواضع لعبد الناصر في ذات القرية، لكنه كبير وعظيم بحب كل المصريين.

خلاصة: إن مثقفنا وناقدنا الكبير صاحب الأطروحة لفت الأنظار بقوة – قبل ما يقرب من ثلاثين عاماً – نحو الثورة المضادة لعبد الناصر وثورته وإنجازاته العريضة.. وها نحن اليوم نقر ونعترف بشيئين:

الأول: أن صاحب الأطروحة كان على حق عندما فضح المستور، ووجه سبابته نحو المتآمرين الذين تكاثروا وأصبحوا كغثاء السيل اليوم.

الثاني: أن عبد الناصر أكبر وأعظم من أن تناله هذه الرصاصات الحاقدة والطائشة لسبب بسيط هو أنه يسكن قلوب أهل مصر الطيبين «من فقراء ومعدمين»، وتحمله الصبايا مع الجرار على رؤوسهن في ريف مصر.. وتلهج ألسنة الآلاف من المرضى بالدعاء له في صمت، وهم يقفون مطأطئي الرأس أمام بوابات المستشفيات الاستثمارية التي تعتبرهم جرذاناً وصراصير.. «بعد أن اندثرت المستشفيات المجانية».. أما الأطفال الصغار فعبثاً يغرسون عيونهم في كراسة المطالعة بحثاً عن كلمة عبد الناصر الشهيرة: كلنا سيد في ظل الجمهورية!!

ويبقى «جمال» ما بقيت الحياة في مصر!

تمر السنوات (واحدة وراء الأخرى) وتتغير الأشياء والأسماء، والطباع، ونأمل أضواء، وتلمع أخرى، ويبقى اسم جمال عبد الناصر راسخاً في ضمير الأجيال العربية مُحاطاً بأسمى آيات العرفان والامتنان (القائد) تتضاءل بجواره القيادات والقامات، رغم محاولة (؟؟؟) بحجم الأقزام النيل منه أد التشويش على ذكراه..

غاب (جمال) عن سمائنا فعشنا ظلمة (؟؟؟) (يصعب فيها التميز بين الخيط الأبيض والخيط الأسود) وتخبط (الكُل في الكل) بعد أن اختلفت الأوراق وتاهت معالم الأشياء. وتناسى الناس ما كان ينبغي ألا ينسوه (اليوم أوغداً أو بموعد) تناسوا صرخات الابن البار (جمال) الذي وزع الأراضي على الفلاحين، وبني المستشفيات لعلاج الفقراء بالمجان، وأنشأ مدرسة ابتدائية كل ثلاثة أيام، وأصدر كتاباً كل ست ساعات لكي يتعلم أبناء الفلاحين ويتثقفون..

وحفظ للأفراد كرامتهم، وأخذ من الغني ليعطي إلي الفقير وأصبح لمعد– في

زمنه– وهج وتآلف جعلها تجلس في خيلاء في المحافل الدولية.. وبرعم (جمال) في أن يصل ماضي مصر (؟؟؟) بحاضرها (المتفائل) ومستقبلها (الواعد) وأصبح للعلم عيد، وللفلاح عيد، وللسد عيد، وتحولت أيام مصر – كلها– إلي أعياد.. وحمل كل شاب نفسه من المشروع القومي المصري، فرض قلب العروبة النابض، وبلاد العرب أوطاني، وأني يسير يسمع لغته العربية، وترانيم أديانه السماوية، ويقرأ أمجاد العرب في صفحات التاريخ والآمال والآلام، والعادات (التقاليد المشتركة).

لن يمحو الزمان اسم جمال عبد الناصر لأنه سكن القلوب (؟؟؟) وأصبحت محبته (إرثا) ينتقل من السلف إلي الخلف دون نقصان، أما سيرته الطيبة، فترويها أشجار النخيل والقطن في حقول (مصر المحروسة) وترتفع بها عقيدة الفلاحين البسطاء الذين شربوا مع مياه النيل قيمة الوفاء لابن مصر البار (جمال)..

وستظل سنوات حكمة (نبراسا) يخبئ النفوس (؟؟؟) إلي الحرية والمنطلقة إلي (غد) يكون أفضل كثيراً من حاضرها.. والمتمسكة في ذات الوقت بأوامر أسرية قوية. وبنيان اجتماعي مرصوص، وقيم مجتمعية لا يفنيها الحديد.. فلقد كان جمال اسماً (ومعنى) ومثالاً يحتذي، فلا شيء يعلو على الوطن، ولا شيء يضاهي ترابه (ريحاً وطيبا) لأنه تراب طاهر، دمر محتليه، وهزم (؟؟؟) وأشعل شموعا لشهدائه من (الأبرار الأحرار)..

وسيحفظ هذا الوطن اسم جمال عبد الناصر في أعماق القلوب، وحنايا النفوس، فهو مُضجر الثورة وطالب الرقي والرفعة، لشعبه وشعوب العالم التي أزلها واستعمرها الغزاة ومن عجب أن محاولات الأقزام محوه من ذاكرة الناس قد باءت بالفشل بينما ازداد (وهجاً) في قلوب (؟؟؟) من سقوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

بالقطع سيبقى جمال ما بقيت القلوب تنبض في مصر والأمة العربية.

متحف لـ «حبيب الملايين»!

الحديث عن تحويل بيت الزعيم جمال عبد الناصر إلي متحف جعلني– رغما عني– استدعى من الذاكرة المواقف التالية:

كان ذلك في عاصمة النور (باريس) قبل أكثر من عشرين عاما عندما وجدتني في مواجهة غريبة مع مدير برامج إذاعة الشرق التي (؟؟؟) إرسالها من باريس وتطلق على نفسها راديو المهاجرين والمغتربين في أوروبا.. والسبب هو أنني انتهزت من ذكرى رحيل جمال عبد الناصر التي تمر كل عام في ٢٨ سبتمبر، وأعددت ثلاث حلقات في برنامجي الذي كان يحمل اسم «كلام في الهواء» تتحدث عما حدث في هذا اليوم من عام ١٩٧٠ وهو تاريخ وفاة الزعيم..

وأذكر أني لا يميت أن البعض قد لا يجب أن أتحدث بشكل مباشر عمن ناصر، والناصرية والفكر القومي العروبي الذي نفتقده مع ارتفاع نعرات الذاتية والنرجسية، الإقليمية..

ولذلك ركزت في هذه الحلقات على شعور العرب– كل العرب– (؟؟؟) المصاب، وكيف استقبلت الشعوب نبأ وفاة عبد الناصر، ثم صوّرت– مجدداً– الزحام الذي ملأ أرض مصر وسمائها صعود المواطنين فوق أعمدة النور، وسفر الفلاحين البسطاء إلي القاهرة سيراً على الأقدام ودموعهم تسبق خطواتهم..

وأذكر أن مدير البرامج بالإذاعة أخذ يجادلني في كل ما كتبه وانتهي إلي القول بأنه يفضل ألا أتحدث في هذا الموضوع، وأضاف باستخفاف، أو على الأقل ما ظننته استخفافا، يقول: دع عبد الناصر في مرقده مرتاح البال، وأبحث عن موضوع آخر..

وأقسم أني كدت أستشيط غضباً عندما أصرّ على موقفه مُشيرا إلي أنه– من سابع المستحيلات– أن يتركني أتكلم عن عبد الناصر..

وشعرت بأنه طعنني بسكين في صدري عندما قال: يمكنك أن تتحدث عن الفنانة شريهان أو عن المطرب الشعبي أحمد عدويه (وكانت شهرتها تطبق الآفاق في ذلك الزمان).. وأن ترسل ما شئت في الحديث أما عبد الناصر.. فلا مجال له في إذاعتنا.. نسيت أن أذكر أن هذه الإذاعة، أسسها رجل أعمال لبناني ثم اشتراها منه لاحقا رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان، ولذلك كانت إدارتها لبنانية حرفه.

وكدت أدخل في عراك بالأيدي مع مدير البرامج الذي بدالي كارهاً لعبد الناصر، وفارضا حصاراً– لا معنى له– حول شخصه وكثرته ونظام حكمه..

وبعد أن أخذت أسدد الكلمات– كالرصاص– إلي رأس الرجل متهما إياه بالجهالة، والتفاهة، وسوء الطوية.. بينما كان واقفاً في مكتبه، مُكفهرّ الوجه، مُحتقن الأعصاب.. يستمع إلي اتهامي دون أن ينبس ببنت شفه.. وفجأة وجدت الرجل يبكي مُستعطفاً، وراجيا أن أكف عن الكلام، وقال في حشرجة:

أرجوك لا تتهمني بما ليس فيّ.. مفيد التآمر في القلب، وتعلقنا به في المشرق العربي– وتحديدا في بلاد الشام– أشبه بالإدمان الذي يسري في الدم سريان الماء في العود..

وهبط الرجل بجسده على أقرب مقعد، وأخذ يحدثني عن «الزعيم» والشغف به، والعروبة التي انطلقت في سماء العرب على يديه وصوره التي كانت– ولا تزال– تملأ جدران البيوت.. ثم خُطبه التي يحتفظ بها في بيته (في بيروت). وبدا لي الرجل وكأنه يقرأ في كتاب مفتوح.. وهو يردد مقاطع من بعض هذه الخطب..

ثم ازداد وجه الرجل احتقانا وتغير صوته من شدة التأثر وهو يتحدث عن المصائب التي وقعت على العرب بعد رحيله والحكومات التي باعت الغالي والرخيص من أجل البقاء في مقاعد السلطة، والقواعد العسكرية الأمريكية التي ملأت الأرجاء من حولنا وفي بلادنا.. ثم التعليم المجاني الذي أصبح أثراً بعد عين، والمصانع التي أصبحت هواء وكرامة العرب التي أصبحت في الطين..

تعلوها الأوحال..

ما وددت أن أذكره هو أن مدير برامج إذاعة الشرق توقف عن الحديث فجأة، والتفت نحوي، وأخذ يحدثني في صوت زاعق، ناقم، يريد الانتقام.. وقال: لست في حاجة إلي أن تعلمني كيف أحب عبد الناصر.. ففي حق بلده، طردوا السيدة الفاضلة زوجته (تحية كاظم) من بيتها وكان الأولى أن يحولوه متحفاً للزعيم والزعامة..

وأسترسل يقول: نحن الذين عشقنا عبد الناصر ورفعناه بسيارته فوق الأعناق في لحظة مشهودة تحتفظ بها الذاكرة العربية.. أما أنتم– في مصر – فلقد تنكرتم له، وأوسعه نفر منكم نقداً واتهاما وتشكيكا في وطنيته، وذمته المالية.. وهو بريء من كل ذلك..

أقول: لقد تذكرت هذه الواقعة، بينما كانت عيناي تجدي على سطور تقول: إن الرئيس مبارك قرر تحويل بيت عبد الناصر إلي متحف.. وحدثتني نفسي: ليت مدير برامج إذاعة الشرق في باريس يكون حياً ليعرف أن مصر قد تتأخر في اتخاذ القرار الصائب، لكنها تتخذه ولو بعد حين..

عبد الناصر.. الزعيم الأسوأ حظا!!

لست أشك لحظة واحدة في أن الرئيس جمال عبد الناصر هو من أسوأ زعماء العالم حظا، فكل الذين قام من أجلهم بالثورة، وحصل آباؤهم علي حقوقهم المسلوبة يناصبونه ـ ويا للعجب ـ العداء ويتعمدون تشويه الفترة الناصرية، وإلصاق أقذع الصفات بها.

وأذكر أني في منتصف ثمانينيات القرن الماضي أعددت– في ذكري رحيل عبد الناصر– برنامجا للبث عبر إذاعة الشرق في باريس ودارت مناقشة حامية بيني وبين مسؤول البث(وكان لبنانيا) وبعد إصراره علي حذف بعض العبارات انتهي

بالقول:

لا يزايد علينا أحد في حب عبد الناصر، فنحن(أهل الشام الكبير) الذين حملناه بسيارته علي أعناقنا في حدث مشهود، وهتفنا، ولا نزال، بعبد الناصر زعيم الأمة العربية.

وأشهد أني رأيت أساتذة وزملاء لي في الجامعة في أوائل السبعينيات كانوا يبكون(حنينا) وهم يتحدثون عن عبد الناصر، ويدفعوننا دفعا للكتابة في مجلات الحائط عن عبد الناصر(الخالد الذي لا يموت).. ثم وبعد أن تبوءوا المقاعد وذاقوا طعم النفوذ والسلطة كانوا أول القاذفين بالطوب والحجارة لعبد الناصر والفترة الناصرية. وهذا لعمري قمة المأساة في سوء الحظ الذي لازم الرجل.

فمن نكد الدنيا علي هذا الزعيم أن يجد الطبقة الوسطي التي انتصر لها طوال حياته هي ذاتها الطبقة التي تهيل عليه التراب، وتتهمه بالصحيح والزائف.. ومعلوم أن هذه الطبقة كانت تشكل٩٩.٥٪ من مجموع الشعب المصري باعتبار أن مجتمع النصف في المائة هو الذي كان يحكم ويحتكر ويتسيد في كل المواقع..

وما أحسبه– بحق– من سوء الحظ أيضا أنه لولا عبد الناصر لما تعلم أبناء هذه الطبقة ولما تمكنوا من الصعود إلي أعلي المناصب.. لكنهم ـ ويا للعجب ـ يتنكرون للرجل ويسومونه(معنويا) صنوف العذاب، ولا يترددون في اغتيال الأخضر واليانع في فترة حكمه لتبدو وكأنها خراب في السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وهذا زيف لا يستقيم مع وقائع التاريخ الذي لا يكذب أو يتجمل.

ومن سوء الطالع أيضا أن يعود إلي الواجهة من جديد الإقطاع القديم (الذي دحره عبد الناصر) والرأسمالية المستقلة(التي أممها) لتملك ـ في شراسة ـ أضعاف أضعاف ما أخذ منها، ثم ها هي لم تنس جراح الماضي، فعكفت علي الانتقام(ليس من عبد الناصر الذي أصبح في ذمة التاريخ) وإنما من الطبقة

الوسطي التي تقلصت وتكومت علي ذاتها حتى كادت تذوب وتندثر.. والمثال الصارخ علي ذلك: أن مجانية التعليم والعلاج التي كانت هذه الطبقة من أكثر المستفيدين منها. أصبحت وهما وسرابا.

وتولت العولمة المتوحشة ما تبقي من أمر هذه الطبقة، فدخلت بيوت العمال في حلوان والمحلة الكبرى وحولتها إلي صحراء جرداء..

وأجهز غول الأسعار والتضخم علي الباقي، فتدمرت قلاع الإنتاج، وتصحرت الأراضي الزراعية وجفت الوديان مما أرغم الفلاح علي ترك أرضه، والتسكع في المدينة! وهجر العمال مصانعهم وركبوا البحر في هجرة سرية غير مضمونة العواقب.. وقضت عوامل التعرية علي جميع مظاهر الحياة، وأصبح المجتمع خاليا من أمارات الكفاية والعدل التي لطالما حلم بها عبد الناصر.

.. ومن قبيل سوء الحظ كذلك أن المرحلة التي تلت حكم عبد الناصر(وهي فترة الرئيس السادات) كانت من أكثر المراحل التي تعرض فيها عبد الناصر للهجوم ونكران الفضل، وتنافس الكتاب في تجريحه بدءا بالكاتب موسي صبري وانتهاء بعبد العظيم رمضان مرورا بكثيرين أشهرهم توفيق الحكيم، وثروت أباظة وأنيس منصور. ورغم أن السادات أكد في أكثر من مناسبة أنه كان شريكا لعبد الناصر في كل القرارات.. إلا أن حملات التشويه لم تتوقف وأصبحت كالنغمة التي يعزفها كل طامح أو طامع أو متزلف.. وحتى تكتمل مأساة سوء الحظ فلقد قيض الله لعبد الناصر جملة من المدافعين الذين يفتقد معظمهم إلي المصداقية، فأساؤوا للرجل وسيرته من حيث أرادوا الخير له، وأصبح الانتساب إلي الناصرية ـ بسبب عبث هؤلاء تهمة يتنصل منها الناس كافة. ومما زاد الطين بلة إن المسمون بالناصريين لا تنتهي الخلافات بينهم، ولا يكفون عن التلاسن والتراشق بالاتهامات(بالعمالة، والخيانة، والعمل لحساب أنظمة سياسية أخري) والدليل علي ذلك أن رصيدهم الشعبي فقير، وإنجازهم السياسي والاجتماعي(حزبيا)

هش رغم تمتعهم برياح تسمح بالكتابة وحرية التفكير.. إلا أنهم ـ وهذا هو ديدنهم ـ فضلوا التمويهات والتضليل ولي عنق الحقائق.. والكتابة بأسلوب الفبركات، والأكاذيب فأضروا بصورة(الناصرية) التي أصبحت ويا للأسف ـ مرادفا للمهاترات والسباب والصوت الأجوف. لذلك كان الحصاد النهائي مرا ولم يخلف في الحلقوم غير الغصص المؤلمة..

والغريب أن بعض النظم والقيادات السياسية التي رضعت لبن الناصرية (الطاهر العفيف) وادعت أنها أمينة علي القومية العربية عادت وتنكرت لكل ذلك، وأصبحت من ألد أعداء فكرة القومية والعروبة معا.

وهكذا خسر اسم عبد الناصر من رصيده الكبير دون أي ذنب خصوصا في ضوء الميديا التي لم تترك(في خبث) شاردة أو واردة تتعلق بتراث الرجل الفكري والسياسي إلا وألصقت به الاتهامات.

* أقول أخيرا إن قناعتي أن عبد الناصر رجل سيىء الحظ، لكنه ـ يا للمفارقة ـ الأبقي أثرا وذكرا في النفوس، فمصر الحديثة يذكرها التاريخ برجالات.. عبد الناصر هو أبرزهم.

وأمام حملات التشويه التي يتعرض لها هذا الرجل منذ رحيله وحتى اليوم تكفي زيارة إلي الريف المصري.. فالمفاجأة أن عبد الناصر قابع هناك في صدور الآباء والأمهات.. وهو إرث يأخذه الخلف عن السلف ولعل في ذلك(وحده) العزاء والسلوى من لعنة سوء الحظ التي لازمت هذا الرجل العظيم كظله.

ثورة يوليو.. والجيل «المضحوك عليه»

للمفكر السياسي المرموق الدكتور مصطفي الفقي مقولة يحفظها الجميع عن ظهر قلب يشبه فيها أبناء جيله– ممن بلغوا سن الستين أو يزيد قليلاً– بطابق «الميزانين» في العمارات والإنشاءات العالية والذي لا يتوقف فيه «الأسانسير» لا

في الصعود ولا في الهبوط ولقد حفظها الجميع لأنها مست شغاف قلوب الكثيرين وباتت مثلا ينطبق على جميع الأجيال مع اتساع قاعدة المحرومين من أبسط حقوقهم السياسية أو الإنسانية، ولعلي هنا أعني حقهم بالمشاركة في صنع بلدهم وعاشوا عمرهم كله يكتسبون الخبرات ويراكمونها «فوق بعضها البعض» انتظاراً للحظة يتمكنون فيها من توظيف كل هذه المهارات العلمية والأكاديمية وربما التطبيقية لخدمة الوطن، لكن حيل بينهم وبين هذه الأمنية المشروعة، وعندما حلموا بذلك صغاراً، كما يقول مفكرنا الرائع الدكتور مصطفي الفقي هجم عليهم «أولو الأمر» باللوم والتقريع قائلين: أنتم ما زلتم صغاراً والعمر أمامكم، وعندما حلموا ثانية بالمشاركة وتحمل المسؤولية في مواقع القرار والتنفيذ قيل لهم: لقد بلغ الشيب مفرقكم، ويحسن التخلي عن هذه الأحلام لحساب الأجيال التي تأتي بعدكم!!

ولأن «أولي الأمر» في بلادنا يعطون أنفسهم الحق في أن يحددوا فالدكتور مصطفي الفقي والمجايلون له، تم تهميشهم عن عمد، ولم يتركوا للقلة القليلة منهم إلا الفتات من قبيل ذر الرماد في العيون! أما جيلنا ممن لا يفصله عن جيل الدكتور مصطفي إلا عقد من الزمان فلقد خرج بخفي حنين، واليوم ومع ذكرى ثورة يوليو ١٩٥٢ اكتشف جيلي أنه تم اختطافه لحساب آخرين وانتهي به الحال إلي أن يكتشف أنه جيل مضحوك عليه!

فلقد حرم من كل شيء، أما الكارثة الكبرى أنه فتح عينيه بعد سن الرشد فالنضج، ليكتشف أن كل شعارات الثورة قد تم مسخها مع سبق الإصرار والترصد، فنادت الثورة بمبدأ تكافؤ الفرص، الذي أصبح بفعل فاعل أثراً بعد العين، وقالت «لا» للإقطاع الفكري والزراعي والرأسمالية المستغلة، فعادت من أوسع الأبواب لتسيطر على المشهد المجتمعي بقضه وقضيضه ونادت بامتلاك الشعب والقوى العاملة وسائل الإنتاج، فتم طردهم من وظائفهم باسم

الخصخصة، واكتظت طوابير البطالة بالعاطلين من كل الأعمال و«بالتبعية» طوابير العنف، والتسيب والفهلوة والإدمان وكل الموبقات المجتمعية.

نعم يا دكتور مصطفي، ضحكوا علينا، وقهرونا وامتطونا ووأدوا الأحلام في صدورنا وملؤوا المواقع «بأهل الثقة» حتى لو كانوا أجهل من دابة وذبحوا أهل الكفاءة قرباناً– حسب ما يدعون– لأمن الأمة واستقرار الشعب.

لم ننل سوى الحنظل: نشربه مراً «علقماً» ونكتوي بشوكه وناره، وإذا ما تذمر أحد أبناء جيلي وذكر الثورة المصرية بمبادئها وشعاراتها ضحكوا منه «ملء الإشراق» وهم يترجرجون بكروشهم المنتفخة على مقاعدهم الوثرة.

وشعر جيلي– والأجيال التالية– بالخيبة تهبط عليهم كهروات جديدة تسحق الجماجم، والمؤلم أن من قام بتجريف وتحريف ثورة يوليو، هم من أكثر من استفادوا منها، لكنهم شاءوا أن تقف الاستفادة عند حدودهم وحدود أبنائهم وأحفادهم أما أبناء الشعب، فلهم الحرمان «بامتياز» وإذا اعترض معترض تحق عليه اللعنة.. باختصار، جيلكم يا دكتور مصطفي وجد عمارة و«أسانسير» وقواعد «ظالمة» تحكم صعوده وهبوطه، أما جيلنا المضحوك عليه فلم يجد لا عمارة ولا «أسانسير» ولا قوانين.. لم يجد يا دكتور سوى «الخراب».

لمصلحة من أجهضتنا ثورة يوليو ١٩٥٢؟.

تحضرني دائماً مقارنة ضاغطة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والثورة الفرنسية، ليس في الأثر الذي تركته الثورتان وإن كان ذلك لا يقلل من أهمية ثورة ٢٣ يوليو في مصر وتأثيرها في العالم الثالث باعتبار أن للثورة الفرنسية تأثير عالمي من خلال شعارها: حرية إخاء، مساواة..

أريد أن أقول إن الثورتين متشابهتان– وإن لم يكن بنفس الدرجة، وربما بعض الاختلاف يأتي من أننا لو سألنا صفي في المدرسة الإعدادية أو شاب في المدرسة الثانوية عن الثورة الفرنسية لوجدنا في (صدره) إجابة من نوع ما، أما– وهذا هو

اللغز- إذا سألناه عن المبادئ الستة لثورة يوليو ١٩٥٢، لما عرف منها أي شيء!

وأعتقد أن هذا الأمر يُعد جريمة بكل المقاييس شاركت فيها وزارات التعليم والشباب فضلاً عن الإعلام والميديا.. فشخص الرئيس جمال عبد الناصر قد لا يعني شيئاً بالنسبة لطفل في المدرسة الابتدائية..

وهذه الجريمة تقع مسؤوليتها علينا جميعا لأننا- والحالة هذه- غشينا بتاريخ مصر، وشوهنا الحقائق بطمسها حينا أو بالتزيد عليها حينا آخر..

وهذا الحال- في دول كثيرة- تعتبر خطاً أحمر لا يجب الاقتراب منه أو تجاوزه..

تاريخ الوطن يظل تاجاً على الرؤوس لا يمسه إنس ولا جان. لكننا في بلادنا لا نرعى قاعدة أو مبدأ، وتترك كل المقدسات- الوطنية أو الدينية- في مهب الريح يعبث بها من نساء (؟؟؟) نساء.. وليس هكذا الحال في بلاد الدنيا.. وأذكر أني قبل نحو عقدين من الزمان شاركت في ندوة حول مستقبل حوض البحر المتوسط وكان المحاضرون من جميع التيارات السياسية الفرنسية.. ولفت انتباهي أن الندوة بدأت بإذاعة تسجيل للجنرال ديجول كان يتحدث فيها عن ثقافة حوض البحر المتوسط.. ثم توالت الكلمات، وكان أصحابها من الحزب الديجولي أو الاشتراكي أو اليميني المتشدد ننطلق من الجنرال ديجولي بوصفه رئيساً للجميع رغم اختلاف التيارات والمذاهب السياسية فكان أنصار اليمين المتطرف يتوقفون أمام ديجول بتعظيم وتفخيم لا يدانيه إلا شعور مماثل من الحزب الاشتراكي أو أحزاب الوسط بمختلف أطيافها..

وظلت- طوال أيام الندوة- سيرة ديجول على كل لسان، ونضاله من أجل (فرنسا الحرة..)وسألت نفسي: لماذا لم نجعل من جمال عبد الناصر صورة أخرى من ديجول، نشعر جميعا أننا ننتمي إليه، وأنه- بالفعل- زعيم كل المصريين.. وكنت بذلك ألفي اختلافا إلي حد الخصام والعراك حول عبد الناصر (؟؟؟) يراه

أحد أبرز (؟؟؟) الأمة المصرية والبعض الآخر يراه قد افترى على شعب مصر.. ونال من مستقبلها وفض على الأخف واليابس فيها..

أتذكر هذه الواقعة في الذكرى السادسة والخمسين لقيام هذه الثورة البيضاء التي صدّرت فعل التثوير إلي أرجاء القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وكان اسم عبد الناصر عند قيام الثورة أشبه بالموتور الذي يملأ نفوس لشعوب العالم الثالث بالعزة والكرامة، والحرية..

كنت أتمنى أن يكون اسم هذا الزعيم العربي فوق كافة التيارات والأحزاب، يملكه الجميع لنكون «؟؟؟» جميعا، ليس بالمعنى السياسي الضيّق الذي فرضه البعض من خلال حزب أساء لعبد الناصر أكثر مما أفاده ونال من سمعته كزعيم لا يُباري..

وللإنصاف يجب أن نذكر أن العقدين اللذين تعاقبا بعد اندلاع الثورة تنفس فيهما المصريون مناخاً نفتقده كثيرا في هذه الأيام..

فكانت المشاريع الكبرى في السياسة (؟؟؟) شعارات..

إن حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديمقراطية، وإقامة حياة نيابية سليمة، وإقامة جيش وطني قوي.. أقول كانت مبادئ تملأ حيوان الشعب المصري بالحيوية والثقة، والإقبال على الحياة..

وفي الاقتصاد عبر شعار كلنا سيد في ظل الجمهورية، وكلنا شركاء في وسائل الإنتاج، وتكريس مبدأ الاشتراكية والحرية والوطنية.. شعر المواطن بالعزة والكرامة بعد طول امتهان واذلال..

وعاش الفلاحون أزهي عصورهم عندما أعلن قائد الثورة قانون الإصلاح الزراعي نوزع الأراضي على المُعدمين والفقراء، وقال إن الأراضي لمن يزرعها

وكان العمال يشعرون بالفخر لأنهم أصبحوا شركاء في امتلاك رؤوس الأموال..

وملأت المستشفيات أرجاء مصر، وكان العلاج مجانا، أما المدارس فكانت تظهر واحدة منها كل ثلاثة أيام، ويصدر كتاب كل ست ساعات..

وملأ التحدي الذي واجهته الثورة وقائدها بشأن السد العالي نفوس المواطنين بالكبرياء والعزة.. كلها مشاريع ثورية جعلته المناخ العام جديدا ومُحتمّلاً في ذات الوقت (؟؟؟) التفاؤل في غد أفضل..

وكانت رمانة الميزان في هذا المناخ الجديد تدور حول مبدأ تكافؤ الفرص الذي جعل الناس- جميعا- سواسية لكل منهم نفس الفرصة في المأكل والمسكن والتوظيف..

واختفت ألقاب «بك» و «بات» و «معالي السيادة».. وأصبحنا كلنا (أسياد) في مجتمع صحي يتنفس هواء الديمقراطية في طمأنينة..

اليوم تشعر باليُتّم، لأن هذه الأجواء غادرتنا في مصر إلي غير رجعة، فلا مشاريع كبرى، ولا مبدأ تكافؤ الفرص، ولا اشتراكين.. فالثروات هي المحل الأول والأخير في السياسة والاقتصاد والاجتماع..

واختفت الطبقة الوسطى، وعادت مصر إلي مجتمع النصف في المائة كما كانت قبل الثورة وأصبح الكثيرون مُهددين بالموت جوعا وتعطشا ومرضا..

بكلمة أخرى، اندثرت ملامح ثورة يوليو ١٩٥٢، ولم بعد يذكرها أحد، والعجيب أن أبناء الطبقة التي استفادت منها، هم الذين يحاربونها في كل مكان، ويمسحون أكمل من ذاكرة الأجيال إنها واحدة من أعاجيب مصر في القرن الـ٢١.

باختصار: لديّ قناعة بأن جيلاً بعينه من أجيال مصر تآمر على الثورة، ووضع الخطط لإجهاضها.. فخسر وخسرنا، وحل علينا جميعا الخراب.

متى نبدأ من داء العسكرة؟!

بمناسبة الحديث عن عبد الناصر – حيث تخرج «الجرذان» من الجحور «تسب» و «تلعن» زمنه ومرحلته وتحمله الجزء الأكبر من «الخيّبات» التي تملأ حياتنا في السياسة والاقتصاد والاجتماع..

أقول بعيداً عن الخوض في مسائل أراد لها عبد الناصر (؟؟؟) تكون شيئاً، فصارت شيئاً آخر.. فالتعليم، مثلاً (؟؟؟) عبد الناصر كالماء والهواء أصبح كالذهب والأحجار الكريمة لا (؟؟؟) عليه إلا الأغنياء وأصحاب الترددات..

وأراد تحديد الاقتصاد المصري من الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، فأصبح في قبضة الانتهازيين والرأسماليين (؟؟؟) وأراد عبد الناصر لمصر والأمة العربية الاستقلال التام فأصبح الحال غير الحال وملأت القواعد العسكرية الأمريكية (والفرنسية) الأرجاء من المشرق إلي المغرب ومن البحر إلي الخليج!!

على أية حال هذا ما كان يريده الرجل فاتجهت به المقادير إلي إرادات أخرى.. وأصبح عبد الناصر من وجهة نظر (؟؟؟) (ملعونا).. كما أصبحت إفطاره حول القومية، وتكافؤ (؟؟؟)

«وكلنا سيد في ظل الجمهورية» إفطار بالية تجاوزها الزمن.

لكن ذلك ما دامت قد ارتاحت قيادات اليوم لهذه الأحكام وتلك الصياغات.. لكن ما تلفت الانتباه أن «الناس في بلادي» قد تعاملوا مع إرث عبد الناصر (؟؟؟) لا تخلو من خبث وعدم أمانة وانتهازية..والمثال عندي هو مسألة عسكرة الوظائف التنفيذية العليا من رئاسة حي أو مدينة وانتهاء بمنصب المحافظ أو الوزارة.

ففي زمن عبد الناصر – واستناداً إلي مبررات قد لا تكون مقنعة لكن ما حدث حدث – كان مبدأ أهل الثقة يجب كل المبادئ الأخرى ويكاد يلغيها تماما،

وامتلأت (؟؟؟) النافذة «بالعسكر» من كل لون وصنف..

وسؤالي الآن: إذا كانت إفطار عبد الناصر تثير القيء والغثيان في نفوس أهل الحل والعقد اليوم، فلماذا إذن تتمسكون بهذا المبدأ الناصري المقيت!

أم أن عبد الناصر – في هذه الحالة – كان رجلاً (سابقا) (؟؟؟) ومفكراً من طراز وطني رفيع..

غريب أمر الناس في بلادي! فعبد الناصر ليس إلا شيطانا مريدا، إذا كان الأمر يتعلق بإنصاف الفقراء، ومجانية التعليم، وتعزيز الكرامة (؟؟؟) وتوزيع الثروة على الشعب، وتكافؤ الفرص أمام (؟؟؟) السفير وابن الحقير دون فروق أو (؟؟؟) ثم هو – أي عبد الناصر – يصبح فجأة ملاكاً إذا تعلق الأمر بمبادئ يستفيد منها الطامعون، والانتهازيون، والراغبون في تكويش الثروات على حساب الشعب..

لماذا هذه الانتقائية التي تمثل (؟؟؟) (إدانة) لعصور (؟؟؟) عبد الناصر..؟!

إنه سؤال لا يجرؤ أحد من «الكبار» الإجابة عليه، فاللعاب يسيل دائماً نحو «التموقع» و«التبوأ» واعتلاء (؟؟؟) الصلب.. وفي هذه الحالة، فإن العسكرة «تعلو ولا (؟؟؟) وهنا يستحق عبد الناصر الدعاء والشهادة له بأنه كان «جنرالاً» صاحب رؤية استراتيجية صالحة لكل العصور إنه نفاق مقيت.. لكن هذا هو واقع الحال!

ثم هناك مبدأ آخر أخذ به عبد الناصر – وله في ذلك (؟؟؟) ويتعلق بنسبة الـ٥٠٪ عمالاً وفلاحين.. والسؤال الآن لماذا تعدّ على هذه النسبة التي يبدو ظاهرها (الديمقراطية) »أما باطنها فهو أشرّ أنواع الاستبداد..

وللإنصاف يجب أن نذكر أنها صيغة (همايونية) وغير محددة الملامح خصوصاً إذا دخلنا في باب التعريفات أو التصنيفات وما معنى العامل وما معنى الفلاح.. الخ..

لكن يتمسك بها أهل الحل والعقد، ويحمدونها لعبد الناصر كثيرا، لأنها تضمن (تمرير) ما يشاءون من قرارات إذ يكفي أن يضرب الجالس على المنصة بالخشبة التي تلمع في يده ويقول (موافقة!) منهم الـ ٥٠٪ عمالا وفلاحين رؤوسهم.. في إشارة للطاعة والثقة وعدم التردد..

والتناقض الواضح هنا أن السنوات الأربعين الماضية شهدت- بما تقول التقارير- طفرة في التعليم وتقلصت نسبة الأمّية وأصبح الشعب المصري (قارئا) بامتياز وجامعات مصر (العامة والخاصة) تقذف- كما مصانع الزبادي- الطلاب وهم يحملون شهادات التخرج.. وهي دلالة على أن مساحة الوعي أصبحت عريضة وممتدة.. أقول إذا كان ذلك كذلك.. فلماذا الإصرار على هذه النسبة المقيتة التي لا وجود لها في أي دولة من دول العالم..؟

أم عساه يكون (التبرك) بعبد الناصر، الذي يكون في هذه الحالة أشبه بأولياء الله الصالحين المكشوف عنهم الحجاب..

يا قوم، إن تجربة عبد الناصر لها ما لها، وعليها ما عليها.. وإن كنتم صادقين مع أنفسكم (وشعبكم) فاكشفوا عن تجربتكم الخاصة واتركوا ملف عبد الناصر في ذمة التاريخ..

كونوا شجعانا وارحمونا من العسكرة التي سدت علينا كل المنافذ، وادفعوا بنسبة الـ٥٠٪ عمالاً وفلاحين إلي المتحف.

الانقلاب
على
عبد الناصر
قضايا ..
وإشكاليات



الفصل الثاني

لماذا
باعت فرنسا العرب ؟

الظاهرة الساركوزية!

يقولون إن نيكولا ساركوزي- هذا المجرى الذي يحكم فرنسا من قعد الإليزية وضع كتابا صغيرا منذ أكثر من ربع قرن بعنوان: عندما أكون رئيساً لفرنسا تحدث فيه عن تصوراته لفرنسا، وأوروبا والعالم، وعن الساركوزية (مذهباً) في السياسة والحكم. ويقولون أيضا إن مفاتيح شخصية ساركوزي هي:

النساء، والزعامة. ولقد وجد ضالته المنشودة في وقت مبكر عندما ارتبط (سياسيا) بالرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، (وعاطفياً) بابنه شيراك الكبرى (ماليري) التي كانت تعمل مستشارة صحفية (خاصة) لوالدها..

وكان شيراك يبارك علاقة ساركوزي بابنته وينظر إليها بارتياح وقيل أنه همس في أذن ساركوزي قائلاً متى سأحمل وبعد كما.. أريد أن أكون جداً!

فتصّنع ساركوزي الخجل وهبط بعينيه ينظر إلي الناحية الأخرى!

وفي هذه الأثناء كان شيراك يعتبر الشاب نيكولا ساركوزي تلميذا في مدرسته السياسية.. متوسماً فيه أن يكون الامتداد الطبيعي له عندما يصل إلي قصر الإليزية.. لكن ساركوزي رجل رأسمالي حتى النخاع، ففي الانتخابات الرئاسية الثانية لشيراك اصطف إلي جانب إدوار بالادور- خصم شيراك، ويُري أن معشوقته (ابنه شيراك) انتظرته خلف باب البيت الذي يسكنانه وهي تحمل حقيبة ملابسها وهددته: إما أن يكف عن مساندة خصم والدها (بالادور) وإما أنها سوف ترحل وتقطع علاقتها به، وتنتهي كل مشاريعها العاطفية والزواجية..

(؟؟؟) جريدة (البطة العرجاء) الساجدة التي تصدر في باريس فإن ساركوزي لم يأبه لتهديوها ودخل يبحث عن شيء يأكله في المطبخ! وانتهت العلاقة.. فكان ذلك أكثر ما أحزن شيراك وأسكن قلبه الهموم..

ولأن ساركوزي لا يستطيع العيش دون رعشات الحب، انتقل كالعصفور

يغرد على شجرة أخرى صاحبتها هذه المرة إحدى الصحفيات الجميلات.. ولم يكن يتردد– وكان وزيرا معروفا– في أن يسير معها في الحي اللاتيني القريب من جامعة السوربون لأنه– بما يقول– هو المكان الأثير إلي نفسه.

والعجيب أنه كان ينسج خيوط هذه العلاقات الحرة في مهارة شديدة رغم أنه كان زوجاً السيدة بحبها وله منها ابن (يسير على خطى والده حاليا في السياسة والحب!) وكلنا يعرف كيف انتهت قصته مع زوجته الأولى التي رفضت حياة القصور الرئاسية وقررت الانفصال عن زوجها (الرئيس) وفضلت لبس الـ (تي شيرت والجينز) على ملابس السهرات وإقامة الاحتفالات..

ولم تتردد في أن تترك ساركوزي (نهائيا) لتذهب إلي صديق من أصول مغاربية يعمل مديرا لشركة تسويق وإعلانات!

وبعد «اتفاق ودي» بين ساركوزي وزوجته، حدث الانفصال، لكن سريره– في قصر الإليزيه لم يبق شاغراً إذ جاءته صديقة قديمة له– هي عارضه الأزياء الإيطالية– لتشاركه النوم والصحو وما بينهما!

ومن الطرائف التي تروي في هذا الخصوص أن ساركوزي مفتون بالجمال ويقول عن نفسه إنه عابد في محراب الجمال، ويجد نفسه مشدوداً يريد أن يطبع قبله على كل ما هو جميل.. ويؤكد ذلك شكوى.. صاحبتها هي السيدة أنجيلا ميركل مستشارة ألمانيا عندما أبلغت ساركوزي أن يكف عن تقبيلها والاقتراب منها ووضع يده على جسمها! وقيل إن ساركوزي قد راغ منها كما يروغ الثعلب.

والثابت أن نيكولا ساركوزي يطرب كثيرا عندما يجد نفسه مادة للميديا تلوكه بين أسنانها ليل نهار.. ويروي أحد أصدقائه المقربين أنه يعيش أزهي مراحل حياته العاطفية والسياسية لأن أمنيته كانت أن يملأ الدنيا ويشغل الناس «وهو ما يحدث حاليا..

ولا يستهجن ساركوزي الحوادث التي تجري له حتى ولو كانت مثيرة..

المهم أن تجعله على ألسنة الناس ومنها أن بعض القراصنة قد دخلوا على حسابه البنكي وسرقوا بعضا من أمواله.. وأن إحدى دور النشر أصدرت نحو ٢٠ ألف دُمية مرسوم عليها صورة الساركوزي باعتباره شخصية شريرة.. على أن يغرس فيها الناس الدبابيس (وهو شكل من أشكال التسلية!!)

ويضحك ساركوزي– في شيء من غيظ ويقول: لكل منا تسليته الخاصة.. ويتجه من فوره ليناقش أمور السياسة الدولية مع صديقه ووزير خارجيته برناركو شنيدا..

ويُروي أنه في كل مرة يلتقيه يقول له: هيا بنا يا صديقي نتسلى! ويقصد أن يتحدثا في الأمور الجارية..

ولأن الزعامة هي (حلم قديم) يدغدغ مشاعر ساركوزي منذ كان صغيرا، فلقد واتته الفرصة لكي يمارسها.. فأحدث زلزالاً في علاقة سوريا بلبنان، وجعل الأولى تعترف بالثانية فأصبح الحلم حقيقة..

ثم يتجه وحيداً إلي موسكو ليلتقي هناك بالرئيس الروسي ميدفيدبيف ورئيس حكومته بوتين، وينزع فتيل الأزمة بين موسكو وواشنطن (أقصد بين جورجيا وسيتيا الجنوبية) ويحل سلام حذر بعد أن كانت الصواريخ في الجانبين تنتظر لحظة الانطلاق والتدمير..

وقبل ذلك طاف عدداً من الدول الخليجية وحصن عشرات المليارات من الدولارات عبر اتفاقات ثنائية غير مسبوقة وزرع لبلاده قاعدة عسكرية في دولة الإمارات العربية ليدشن بذلك مرحلة استعمارية جديدة لفرنسا، ويطوف البحر المتوسط باتحاد– هو ثمرة من ثمار أفكاره المتطلعة نحو الزعامة..

ثم لا يتردد في أن يذهب إلي واشنطن مؤكداً– بأعلى صوت– أن أمريكا التي تسببت في حدوث الأزمة المالية العالمية، عليها أن تشارك في الحل.. ولم ينس أن

ينتقد النظام الرأسمالي وطالب برأسمالية جديدة يسميها رأسمالية الملتزمين رافضاً رأسمالية المحتكرين..

وهكذا استطاع ساركوزي أن يرمي سهماً في كل الاتجاهات وتغفر بفرنسا ليكون لها مقعد دائم في قيادة النظام العالمي وتذكر صحيفة لوباريزيان أن ساركوزي أراد بذلك أن يُخرج لسانه- استخفافا- بأولئك الذين راهنوا عليه وقالوا: كيف الرجل فشل في إدارة علاقاته النسائية أن ينجح في علاقاته السياسية والدولية؟!

الرأسمالية الساركوزية.. انطلقت من هنا!

تتحدث الأوساط الأوروبية عما يُسمى بالظاهرة الساركوزية نسبة إلي الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي الذي كان لا يكف عن إثارة اللفظ حول نفسه عن حق أو عن (؟؟؟) وجه حق. فالرجل كان لا يخفي طموحه في أن يقفز ببلده لتكون شريكاً حقيقياً في القرار الدولي وقيادة العالم وتتجاوز مرحلة ترك القرارات لأمريكا على أن تتولى هي- وبعض الدول الأخرى- مسؤولية تسديد فاتورة الحساب..

ولقد بدأ هذا الأمر واضحاً عندما تعمد ساركوزي أن يدس أنفه في الأزمة اللبنانية، ونجح- فعلاً- في أن يخفف ينابيع سوء الفهم- التي كانت قائمة- مع سوريا- بل استطاع أن يقنع دمشق بأن تخطو خطوة غير مسبوقة وهي إقامة علاقات دبلوماسية مع بيروت..

واستحق ساركوزي بذلك أن يرفع له الجميع القبعة تقديرا وامتنانا.وعندما اندلعت أزمة أوسينيا الجنوبية وجورجيا، توجه ساركوزي باسم فرنسا والاتحاد الأوروبي معاً، إلي القوقاز ونجح في تهدئة الأوضاع ونزع فتيل الأزمة بين جورجيا وأمريكا (من ناحية) وروسيا من ناحية أخرى، وأزال فحادث روسيا من محاولة حلف النانو تطويقها عسكرياً..

وسجل المجتمع الدولي لساركوزي امتنانه لقدرته الدبلوماسية على القيام بدور الوسيط التربة، والراعي للأمن والاستقرار في منطقة القوقاز (؟؟؟) الدور الذي لعبه بين الفرقاء هناك..

وتساءت الأقدار أن تتلاحق المهام التي يقوم بها ساركوزي فاندلعت الأزمة المالية في أمريكا والسوق العالمية، وتحولت إلي أزمة اقتصادية وتكاد تصبح أزمة سياسية دولية.. ولم يتردد ساركوزي في أن يذهب برفقه أما نويل باروزو رئيس المفوضية الأوروبية آنداك إلي نيويورك ليجرى مباحثات سريعة وعميقة وجادة مع الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش (؟؟؟) أصلاً بتجميع حقائبه تمهيدا للرحيل من البيت الأبيض) وانتزع منه موافقته على عقد قمم عالمية لسير أغوار هذه الأزمة التي لو لم يُقرر للعالم احتواؤها لأنهار النظام الاقتصادي العالمي بأكمله..

وهكذا ارتبطت الأحداث العالمية بشخص ساركوزي الذي لم يتردد لحظة في توجيه اللوم إلي الممارسات الاقتصادية الأمريكية محّملاً واشنطن الجانب الأكبر من مسئولية الأزمة المالية.. وفي الحديث عن تنظيم الرأسمالية العالمية طالب أن تكون رأسمالية الملتزمين وليس المحتكرين، وطرح فكرة إقامة حكومة اقتصادية في منطقة اليورو تعمل إلي جانب البنك المركزي الأوروبي، وتسدد– في الوقت ذاته– على إنشاء صناديق سيادية تكون مهمتها التدخل في وقت الأزمات..

والثابت أن هناك اتفاقاً حول أفكار ساركوزي الذي ينظر إليه البعض على أنه الامتداد الطبيعي للآباء المؤسسين لأوروبا العظمى..

كفانا انبهاراً بفرنسا.. وساركوزي!

وحدها الميديا العربية هي التي وضعت جولة الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي في منطقة الشرق الأوسط بأنها ناجحة ومُثمرة مع أنها ليست كذلك في الميديا الفرنسية التي رأت أنها رحلة فاشلة لم يحرك الرئيس الفرنسي فيها ساكناً

وحسبه أن وزع ابتساماته الباهتة في أكثر من مكان، ووقف وراء «الميكرو» يتحدث ويُسهب في الحديث.. لكن شيئا (ما) لم يتحرك! والسبب كما يقول– هو أنه لم يكن يريد غير ذلك وحسبه أن يبيع «الوهم» للمصريين والعرب فقط!

وللإنصاف لم تذكر الميديا غير الواقع والحقيقة، فالسيد ساركوزي وقبل أن يزور المنطقة في جولته المكوكية (هذه) قد استبقها بتصريح يؤكد فيه حق إسرائيل في أن تدافع عن نفسها بالطريقة التي تراها.. ولذلك حكم على جولته بالفشل لأنه وقف في صف إسرائيل قلباً وقالباً.. وتعامل مع الواقع الفلسطيني وكأنه واقع إرهابي، ومن حق إسرائيل أن تجتثه من جذوره!

والحق إن ساركوزي قد ضحك على الجميع عندما تحدث مساعدوه عن مبادرته التي تستهدف وقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة وهي المبادرة التي قيل إنها (إنسانية الهدف والمغزى..) والثابت أن الرجل لم يبادر بشيء.. وحسبه أن باع الوهم لنا، ولذلك عندما وقفت السيدة ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية وتشد على (سلم) معد الاليزيه في باريس وأعلنت رفضها الكامل لفكرة الهُدنة الإنسانية لم يناقشها ساركوزي الذي كان يقف بجوارها، وبدأ وكأنه يسمع عن هذه المبادرة لأول مرة.. وكان مثيرا للاهتمام ألا يُعلّق برناركو شنبر وزير خارجية فرنسا السابق.. وكان الأمر لا يعنيه لا من قريب ولا من بعيد..

وهذا معناه أن شيئاً (ما) لم يحدث على الأرض، وإنما عقولنا العربية هي التي اخترعت هذه الصورة الطيبة لرئيس فرنسا (ساركوزي)! وليس يغيب عن بالنا– قط– أن هذه المرة.. ليست الأولى التي باع لنا فيها– السيد ساركوزي– الوهم اصفافاً مضاعفة. فكلنا يذكر حلمه الذي ملأ عليه كل حياته وهو مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي تحدث عنه في حملته الانتخابية، ونذر له الأشهر الأولى من حياته الرئاسية في قصر الاليزيه. وأدخل فيه إسرائيل عنوة ورغم أنف المعترضين.. والمعيبة الأعظم أنه مارس ضغوطاً جبارة لكي يعطي إسرائيل مقعد الأمين العام المساعد في الاتحاد الوليد.. ولم يُلق بالاً للاعتراضات العربية وأكد

أن وجود إسرائيل داخل هذا الكيان المتوسطي الجديد سيُكسبه ثقلاً واحتراماً وتحاشى أن يفتح معه أحد ملف الاستيطان، أو القدس أو اغتيال التيارات الفلسطينية وتجويع أطفال ونساء غزة..

وسعي إلي إقناع الدول العربية الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط بأن وجود إسرائيل فيه لن يؤثر على أي شيء مهم في مسيرة الاتحاد، مع أن القاصي والداني يعلمان أن الزخم الذي قدمه الاتحاد إلي إسرائيل لا ينافسه آخر، وأن هذه الوضعية الجديدة لإسرائيل كأمين عام مساعد لن تضيف إليها جديدا.. مع أن دافع الحال يؤكد غير ذلك، فإسرائيل بهذا الموقع قد حصلت على الذبدة وأموال الذبدة في آن واحد– وباتت موائد الباحثات مع العرب مفتوحة آناء الليل وأطراف النهار.. بل بات على العرب أن يُصغوا جيدا لما يقوله قادة إسرائيل الحالمين بسيطرة العقل اليهودي، على النفط الخليجي، والأيدي العاملة المصرية.. وهو ما أصبح حقيقة بفضل «حضور» ساركوزي «وغيّبة» العرب –كل العرب– وبرع ساركوزي في الهروب من أية أسئلة تكشف مزاعمه متدثراً في رداء الحكيم الذي يريد للشرق الأوسط أمنا وسلاما واستقراراً.

رغم أنه لم يُقدم شيئاً يؤكد صدق نواياه تجاه العرب وقضاياهم بالإجمال.. واللافت للنظر أنه– فيما يتعلق بإسرائيل– كان إيجابيا إلي أقصى الحدود، منها هو– مثلاً– يُعّد على أن تتبنى فرنسا موضوع توقيع العلاقات السياسية والدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي بحيث تصبح الدولة العبرية– والحالة هذه– شريكا فاعلاً ببحث مع الأوروبيين في قضايا الأمن بالمنطقة، وتكون عضواً أساسياً في أية مباحثات تتناول شمال أفريقيا.. وتُدلي بدلوها في قضايا الاستثمار في جنوب المتوسط. بكلمة أخرى إن ترفيع مستوى العلاقات– بهذه الصورة– يعطي إسرائيل امتيازات تفوق ما يحصل عليه الأعضاء المؤسسون للاتحاد.. وإذا علمنا أن إسرائيل– بهذه الصفة– تتفوق على كل الدول العربية

التوسطية لأدركنا على الفور أن ساركوزي لا يضع في ثورة اهتمامه إسرائيل، وما حديث الغزل العفيف التي يُسّر بها أحيانا بشأن العرب سوى دخان أبيض في الهواء!!

والمؤلم أن ساركوزي يفعل كل ذلك عياناً جهاراً ودون مواربة، فإسرائيل هي واسطة العقد في كل سياساته الخاصة بالشرق الأوسط: أمنها، واستقرارها، وحدودها، أما الدول العربية فهي موجودة بالقدر الذي يستفيد منه ساركوزي.. أقول ذلك وفي ذهني العقود الضخمة التي وقعّها مع ليبيا والإمارات والسعودية والجزائر.. ولم يتردد لحظة واحدة عندما سئل عن استضافة بلاده للرئيس الليبي السابق معمر القذافي الذي تعتبره بعض الأوساط السياسية الفرنسية مُجرماً آثماً بسبب تورط بلاده في أزمة لوكير بي وغيرها من الأزمات التي تتعلق بأفريقيا السوداء.. فأجاب: إنني اعرف ذلك عنه، لكنني مددتُ إليه يدي لأنني بحاجة إلي تشغيل مئات الألوف من العاطلين في فرنسا.. وهو ما سيتحقق بعد توقيع العقود التي تصل قيمتها إلي نحو عشرة مليارات يورو!!

إذن لا وجود للعرب في سياسة ساركوزي إلا عندما يتعلق الأمر بمصلحة آتية ستعود عليه بالنفع حتماً.. وهو بعكس الموقف الفرنسي من إسرائيل الذي هو في الأصل موقف داعم ومؤيد على طول الخط.. ولقد أكده ساركوزي نفسه عندما قال في أكثر من مناسبة: إن إسرائيل هي الصديق الاستراتيجي الوحيد لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى أية حال، فإن التحركات الأخيرة للسيد ساركوزي وما قيل عنه- في الصحافة الإسرائيلية- إنه نقل كلاماً غير دقيق عن كبار المسؤولين في مصر زاد الأجواء تعكيراً وأدى إلي تلبّد الغيوم في سماء المنطقة.. كل ذلك ليس إلا مؤشراً على أن الرئيس الفرنسي قد باعنا الوهم فعلاً لا قولاً. وهو ما يعني أنه بات (؟؟؟) وعلينا أن نحذر منه ولا ننتظر منه غير الحنظل المرّ!

وحول هذه النقطة عديدا تتساءل صحيفة البطة المربوطة (؟؟؟) الساخرة: ماذا ننتظر من رجل فشل في إدارة شئون حياته الزوجية (بالإشارة إلي زوجته الأولى التي تركته لتعيش مع رجل أعمال مغربي).. إنه بالقطع سيفشل أساسياته الخارجية مثلما فشل في إدارة سياسته العاطفية! وذكرت أن زوجته هجرته بعد أن اكتشفت أنه كان يبيعها الوهم سنينا عدداً.

ساركوزي.... فوق صفيح ساخن!

الحق إن الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي ترتعد فرائسه، وكذلك حكومته منذ امتد لهيب المظاهرات والاحتجاجات إلي الجامعة.

فذكريات مظاهرات عام١٩٨٦ التي أطاحت بشيخ اليمين في فرنسا الجنرال ديجول وحكمت عليه أن يموت في قريته النائية عن باريس كما تموت الإبل، ما تزال شاخصة في الأذهان.

والثابت إن نيكولا ساركوزي قد استهان بكل شيء وأسقط ورقة المهاجرين (وذوي الأقدام السوداء) من حساباته رغم أنه مهاجر جاء والده إلي فرنسا واستوطنها وخالط أهل باريس.

لكن الشعب الفرنسي لم ينس ذلك، وظل يتعامل معه كمهاجر قادم إلي فرنسا وبالتالي لم ينس له مجموعة أخطائه وعدم احترامه لقواعد اللعبة السياسية كما يعرفها الغرب.

فقد اعتاد الفكر الغربي علي محاكمة أي رئيس بعد مرور مائة يوم إلا أن ساركوزي رفض ذلك وذهب إلي أن المحاكمة يجب أن تكون في نهاية الفترة الرئاسية وليس بعد مرور عشرة أسابيع ونيف.

ولم يشأ ساركوزي أن يتعلم من أخطاء اليمين واليسار علي السواء واستهان كثيرا بموقف سلفه جاك شيراك عندما ضحي الأخير برئيس وزرائه قربانًا

للجماهير التي كانت تتلمظ وتخلي عن إصراره الخاص بقانون الوظيفة الواحدة.

والمعروف إن ساركوزي أعطي نفسه الحق في أن يفكر بطريقة أخري ويري أنه مثل الجيل الذي ولد بعد الحرب العالمية الثانية وبالتالي لا يحمل ذات القيم التي يحملها جاك شيراك ومعاونوه..

وتركهم يخرجون من الباب الخلفي لقصر الإليزيه!

وإعجابه الشديد بأمريكا بوش الابن لم يلق هوي عند الجماهير الذين لم ينسوا انه عندما كان مرشحا رئاسيا وجه لوماً رئاسيا في واشنطن سلفه الرئيس جاك شيراك لأنه لم يساعد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في احتلاله العراق كما اسبغ علي الرئيس الأمريكي آنذاك الصفات الحميدة، ورأي أن العالم كل العالم في حاجة إلي تقليد أمريكا اقتصاديا وسياسيا، كما أوسع مكانا رحبا للأمريكان في أوروبا وغاب عن باله إن شريحة ليست يسيرة ضمن الفرنسيين لا تؤمن بالأفكار التوسعية لبوش الابن.

ونسي أن مؤامرة١١ سبتمبر٢٠٠١ قد فضحها كاتب فرنسي الأصل اسمه تيري ميسان في كتابه الشهير الخديعة الكبرى وذهب ساركوزي رغم ذلك إلي مسعى أن تكون فرنسا صورة أخري لأمريكا

وقد ظل افتتانه لها مستترا حتى بعد وصول أوباما.. وعلي خريطة أوروبا لم تنس له الجماهير أنه أعاد صياغة معاهدة برشلونة وذهب إلي أن أوروبا بدورها ليست إلا تابعا لأمريكا تأتمر بأمرها والدليل علي ذلك أن الخط الساخن بين أوروبا وأمريكا مشتعل.

وأنه لا توجد فروق خطيرة بين الموقف الأوروبي والموقف الأمريكي إزاء قضايا العالم ومنها قضية الشرق الأوسط.. وقد ظن ساركوزي أن عودة الانخراط الاستعماري في الإمارات العربية عن طريق القاعدة العسكرية التي بناها هناك أو

إطلاق سراح الممرضات البلغاريات في ليبيا قد أسعد الجماهير لكن هيهات!

فالعقل الجمعي الفرنسي لم ينس انه عجز عن أن يسوس أمر منزله وترك زوجته الأولي تتزوج من صديقها المغربي، وعندما قرر أن يتزوج، جاء بساكنة قصر الإليزيه من إيطاليا (أقصد زوجته الثانية) ولقد غاب عن باله أنه صدم الجماهير الفرنسية مثني وثلاث ورباع وتدثر بموافقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والنقابات وترك المظاهرات يمتد لهيبها إلي الجامعة وهي قدس الأقداس الذي يعمل له أي رئيس (؟؟؟) ألف حساب واستمر ساركوزي في عناده ونسي أن سلفه الذي نفي انه ليس شبيها له وأن فرنسا لا تورث! استجاب في ظروف مماثلة ولم يركب عناده.

والحق إن ساركوزي لا يحترم قواعد اللعبة السياسية ورغم أنه يميني حتى النخاع إلا أنه لم يحترم اليمينيين وأطاح بهم من كل المناصب واستعان بكوشنير وهو من عتاة الاشتراكيين في منصب وزير الخارجية!

ثم لم يلق بالا لجموع الاشتراكيين الذين يقودون المظاهرات ضده ورفعوا شعار: أن رجلا عجز عن إدارة شؤون نسائه كيف له أن يدير شؤون فرنسا بيمينها ويسارها علي السواء

وقد ألب جموع المهاجرين ضده فلم ينس سكان الضواحي، وهم بالملايين إهماله المتعمد لهم منذ كان وزيرا للداخلية ووصفه لهم بالحثالة...وجرأته في التعامل معهم داخل أقسام الشرطة.

لذلك كانوا الأكثر بين المتظاهرين والمحتجين.

الطريف أن العرب ينظرون إلي ساركوزي الذي (؟؟؟) أنه فوق صفيح ساخن والبديل عن أوباما الذي تنكر لكل كلمة قالها في جامعة القاهرة جورج بوش الابن الذي كان يتعامل معهم وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية.

الغريب أن العرب قد أدمنوا النظر أن فرنسا مطلقة شعار: حرية إخاء مساواة مع أن واقع الحال يقول أن فرنسا (؟؟؟) ليست فرنسا الماضي.

أقول إن العرب قد أدمنوا النظر إلي الغير إلا ذواتهم مع أن رفعتهم أو انحطاطهم لا تأت ألا من خلال الذات وليس الآخر..

يكفي أخيرا أن نعلم أن ساركوزي كان في أحط الدرجات بحسب استطلاعات الرأي، وأن الجماهير الغاضبة كانت تري أنه قد يكون «المثال» الرئيس الذي لم يجلس إلا مدة واحدة.

ساركوزي.. والأزهر الشريف

ليس من حق المسلمين (في مصر) وغيرها من الدول الإسلامية أن يعترضوا على قرار الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) الخاص بمنع ارتداء النقاب في فرنسا هذا ما أجمعت عليه وسائل الميديا الفرنسية، خصوصاً صحيفة «لوموند» التي أشارت إلى أن هذا القرار يحظى بتأييد الأزهر الشريف في مصر!

وذكّرت الصحيفة بالزيارة التي قام بها نيكولا ساركوزى (عندما كان وزيراً للداخلية) إلى مصر، والتقى فيها شيخ الأزهر وحصل منه بحسب تعبير «لوموند» على صك غفران أو فتوى تبيح له أن يفعل ما يشاء ضد الحجاب والمحجبات!

المعنى الذي تروّج له وسائل الميديا ومراكز صنع القرار في فرنسا هو أن الموقف (الحاد) الذي أعلنه البرلمان الفرنسي هو قرار مقبول إسلامياً، فالأزهر الشريف – الذي يوصف بأنه إحدى قلاع الإسلام – قد شرعن موقفاً مشابهاً فرنسا ضد الحجاب.. والأهم من ذلك أن بعض وسائل الميديا قد أشارت إلى مواقف مشابهة اتخذتها مصر مؤخراً بشأن النقاب، فأبرزت صوراً لشيخ الأزهر وهو يُعنف إحدى الطالبات ويأمرها بخلع النقاب.. كما أن قرار وزير التعليم العالي يصب في الاتجاه نفسه عندما منع الطالبات من أداء الامتحان إلا بعد أن

يخلعن النقاب.. ولقد سبقته المدن الجامعية في مصر واشترطت خلع النقاب لانتظام الطالبات في المدينة!

وفي كل الأحوال، ليس من شك في أن البرلمان الفرنسي قد أحرج الأزهر الشريف حرجاً بالغاً، لأنه أوضح – عبر الميديا التي تنقل عنه وتفسر قراراته – أن موقفه من النقاب قد تمت شرعنته من هيئة إسلامية كبرى هي الأزهر الشريف في مصر، وهذا معناه أنه لولا هذا الغطاء الشرعي الذي أضفاه الأزهر على مثل هذا القرار، ما كان بالإمكان استصداره على الأقل في هذه المرحلة وبهذه الدرجة من الحدة التي تصل إلى منع النقاب في الأماكن العامة كالشوارع والميادين والمقاهي، والمحال الكبرى.. وفرض غرامة باهظة على المخالفات!

وفي ظني أن أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية الذين صوّتوا لصالح القرار (قد هدأت نفوسهم وقرت عيونهم..) لأن الأزهر الشريف دون غيره من المؤسسات الدينية في العالم الإسلامي قد أعطى البرهان القاطع على موافقته على قرارهم.. لماذا؟ لأن الفرنسيين يعرفون جيداً «دور» الأزهر الشريف منذ الحملة الصليبية عندما كان الجامع الأزهر قلب المقاومة المشتعل وطنية وغيرة على مصر والإسلام والمسلمين.. ويرون أن فتاوى الأزهر هي الطريق الأقصر نحو الوصول إلى قلوب وعقول غالبية المصريين.

الشيء الثاني أن أئمة كباراً بحجم الإمام محمد عبده، والشيخ مصطفي المراغي، والشيخ مصطفي عبد الرازق، لا تزال تحفظ الذاكرة الفرنسية تراثهم ومواقفهم.. وأكاد أقول إن هذه القامات الإسلامية حاضرة إلى اليوم في قاعات الدرس بالجامعات ومراكز الأبحاث المهتمة – أساساً – بالاستشراق.. فها هو شيخ المستشرقين الفرنسيين، ويُدعى جاك بيرك، كانت أمنيته أن يقدم شيخ الأزهر (الراحل جاد الحق) ترجمته الشهيرة لمعاني القرآن الكريم أسوة بالشيخ المراغى الذي قدم لترجمة الإنجليزي مارما ديوك..

وعندما انتقد الدكتور عبد الرحمن بدوى رغبة جاك بيرك مشيراً إلى أنه لا قيمة لتقديم شيخ الأزهر لترجمته بزعم أن الأزهريين – كما كان يقول عبد الرحمن بدوى – لا يعرفون العربية حق معرفتها فكيف لهم أن يعرفوا لغة فولتير! رد عليه جاك بيرك مؤكداً ثقته في الأزهر والأزهريين وقال بالحرف الواحد: لست مع بدوى فيما ذهب إليه – لأن الأزهر – يبقى في كل الأحوال قلعة الإسلام في هذا الزمان.. وكل زمان!

والثابت أن الطلاب الأزهريين الذين يدرسون في الجامعات الفرنسية يتلقفهم الأساتذة الذين يتباهون بهم – وبجامعتهم – فأذكر أنى حضرت مناقشة لرسالة دكتوراه كان أعدها طالب لبناني درس في الأزهر الشريف، وفوجئت بأن الأستاذ المشرف وهو مستشرق فرنسي يُدعى روجيه أرنالديز، يقرظ الطالب ويثنى على جهده العلمي وبحثه الأكاديمي، ولم ينس أن يعلن أمام الحضور أنه كان متردداً في قبول الإشراف على أطروحة هذا الطالب اللبناني، لكن هذا التردد قد زال تماماً فور معرفته بأن هذا الطالب من خريجي الأزهر الشريف

وأخذ الرجل يتحدث طويلاً عن الأزهر (الجامع والجامعة) والعمائم والفكر الطموح.. دون أن يفارقه الإعجاب بهذه القلعة التي وصفها بأنها الحصن الحصين للإسلام، وحارسة الفكر والاستنارة!

إذن هذه الصورة التي تسكن العقل العلمي والأكاديمي الفرنسي عن الأزهر هي التي دفعت رجال السياسة إلى اللجوء إلى الأزهر الشريف لكي يحصلوا منه على صكوك الغفران على حد تعبير «لوموند» الفرنسية..

السؤال الآن: هل يعرف الأزهريون «حجم» و«وزن» و«ثقل» هذا الجامع في عيون وعقول أهل الفرنجة (قديماً وحديثاً).. وماذا عساهم يفعلون بعد أن ورطهم ساركوزى في فتوى يحسبها الكثيرون (غطاء شرعياً) لقرار سياسي بامتياز هو قرار الجمعية الوطنية الفرنسية الذي يقضى بخلع النقاب بالقوة الجبرية؟!

حكاية ساركوزي مع النقاب!

اعتدنا منذ سنوات ألا يمر عام أو عامان إلا وتنفجر قضية الحجاب الإسلامي في فرنسا.. ولقد تفجرت القضية مؤخرا بتصريح رنان أطلقه الرئيس السابق ساركوزي أمام مجلس البرلمان (النواب والشيوخ) لكنه يتعلق هذه المرة ليس بالحجاب المألوف والشائع دائما بالنقاب الذي اعتبره الرئيس الفرنسي علامة استعباد للمرأة، أكثر من كونه إشارة تدّين!

ومن المهم أن نلفت الانتباه إلي أن قضية الحجاب عندما أثيرت بقوة في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ كانت ضمن ما يُسمي برفض فرنسا للرموز الدينية المبالغ فيها وكان المقصود في حينها. الحجاب أو الرداء الذي تضعه الفتاة المسلمة على رأسها، أو (؟؟؟) اليهود التي تغطي جزءا من الرأس أو الصليب الذي يتدلى في رقاب الفتيان والفتيات من (؟؟؟) الديانة المسيحية.

ومن عجب أن تسقط من الذاكرة- عن عمد أو عن غير عمد- الرموز الدينية المسيحية واليهودية، وتظل الثورة والتمرد وربما الكراهية من نصيب الحجاب الإسلامي..

وتتدرج فرنسا- في موقفها هذا- بأنها إحدى قلاع العلمانية وبالتالي فإن التساهل مع الحجاب يعني- ضمن ما يعني- اعتداءاً صار على علمانية الدولة.

وأيا كان أمر التبريرات التي تسوقها الرئاسة أو (؟؟؟) الفرنسية ومن بينها أن نحو ٧٠ نائباً كانوا طالبوا بتشكيل لجنة للتحقيق في مصير الحجاب في فرنسا وعلاقة ذلك بعلمانية بلاد (؟؟؟).. ويقود هذه الدعوة النائب الشيوعي أندريه جيرين الذي يرى في لبس النقاب شكلاً من أشكال انتهاك الحرية الفردية على التراب الوطني الفرنسي!! إلا أن المحقق أن معالجة المسلمين لهذه القضية هو الذي يسكب الزيت على النار فتزداد اشتعالاً خصوصاً إذا لاحظنا أن مسألة النقاب

أو ما يُسمى بالبرقع هي عادة مرتبطة بمسلمين أفغانستان وحريم طالبان على وجه الخصوص..

وإذا تذكرنا أن أفغانستان تعني بالنسبة للعقل الغربي مُستودعاً للإرهاب، وأن النقاب لا يرتديه في فرنسا سوى مجموعة من السيدات قد لا يزيد عددهن عن عشرة أو عشرين على أقصى تقدير، لتبين لنا أننا أمام قضية فيها من الافتعال أكثر مما فيها من حقائق!

كما أن فيها من النفاق السياسي والتملق البرلماني القسط الوافر.. تاهيك عن أن بعض التحليلات ذهبت إلي أن الرئيس السابق ساركوزي تعمد إشعال هذه الحرائق ضد الحجاب والمسلمين الذين اعتبر ساكني الضواحي منهم مجرد «حثالة» أوباش أو حرافيش لا وزن لهم.. والأهم أنه أراد أن يشغل الرأي العام الفرنسي عن فشله في حل الأزمة الاقتصادية في بلاده..!

الرئيس فرانسوا ميتران «صناعة النهاية!

اختار الرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا ميتران أن تنتهي ولايتا حكمه الأولى (١٩٨١ – ١٩٨٨) والثانية (١٩٨٨ – ١٩٩٤) في مايو القادم بهذا اللغط الذي يملأ السماء الفرنسية والذي قسّم السياسيين والشعب الفرنسي على السواء إلي قسمين، قسم معه، وقسم عليه.

وأحسب أن هذا اللغط سوف يستمر بعض الوقت خصوصا أن الرئيس ميتران أو شيخ الاشتراكيين كما يُطلقون عليه، قد أولى بعد صمت أشبه بصمت أبي الهول بحديثين مُطولين، أولهما نشرته صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية في يومين مّتتالين، والتاني أذاعته القناة التليفزيونية الثانية، وتناول فيهما عددا من القضايا الهامة التي تتعلق بسياسة فرنسا الداخلية والخارجية، والموقف من الوحدة الأوروبية، ثم تحدث طويلاً عن مرضه، وعلاقته بحكومة فيش..

ومما أعطى هذين الحديثين أهمية خاصة في هذا الوقت بالذات من حياة

الرئيس ميتران أنهما تضمّنا دفاعا مُستميتا عن اتهامات ألصقت به وصدرت قبل نحو أسبوعين في كتاب يحمل عنوان: «شباب فرنسي» لمؤلفه بيير بيان، وأحدث الكتاب، حينئذ ضجة في الأوساط السياسية، وخصوصا في أوساط الحزب الاشتراكي..

فقد ذكر الكتاب أن فرنسوا ميتران، أكبر شخصية اشتراكية في فرنسا اليوم، كان قد بدأ حياته يمينيا متطرفا، عندما انضم في سن مبكرة من حياته (في الثامنة عشر من عمره) إلي تنظيم شبابي يميني أسسه الكولونيل دي لاروك، قائد الصليب. ولم ينكد فرنسوا ميتران هذا الأمر، بل زاد عليه قائلاً:

«إن بدايتي اليمينية، ليست اتهاما بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأن يمينتي في هذا الوقت المبكر من حياتي كانت شيئا طبيعيا، فقد كنت صغيرا، كما أنني متحرر من أسرة بورجوازية ريفية كاثوليكية محافظة، وإن لم تخلو محافظتها من اعتدال».

أما الاتهام الثاني فقد نشره الكتاب في شكل صورة فوتوغرافية للشاب فرنسوا ميتران وهو يشارك في مظاهرتين، الأولى ضد ارتفاع نسبة الملونين في الجامعة الفرنسية. أي أبناء المستعمرات الذين لا حق لهم في التعليم!

والثانية مظاهرة ضد أستاذ القانون اليهودي الذي تجرأ على تقديم النصح للأثيوبيين ضد الإيطاليين. وهذه التهمة تُدمغ فرنسوا ميتران بالعنصرية المقيتة، ولذلك نجده في حديثيه المشار إليهما يذكر أن البيئة لها تأثير لا يُنكر على الإنسان، ثم يعود فيؤكد أن تربيته، ومشاعره لم تجعله في أي لحظة قريبا من مشاعر العنصرية ضد أي جنس أو شعب من الشعوب.

أما الاتهام الثالث الذي ألّب عليه شخصيات يهودية عديدة، فهو تورطه بما يزعم الكتاب، ليس فقط بالعمل في حكومة فيش التي كان يرأسها الماريشال بيتان ولكن أيضا اطلاعه على جانب هام من خبايا هذه الحكومة، وخصوصا الجانب الذي يتعلق بالقوانين التي صدرت ضد اليهود وحملات الاعتقال التي تعرضوا

لها..

وهنا يذكر فرنسوا ميتران في دفاعه أنه لم يكن سوى موظف صغير مُكلف بكتابة بعض التقارير ثم الاهتمام بإعادة تأهيل أسرى الحرب لاحقا. وهذه الوظيفة المتواضعة– في رأي ميتران– لم تكن تسمح له أن يعرف أشياء كثيرة عن فظائع حكومة فيش التي عرفها عنها كل الفرنسيين بعد ذلك.. ويؤكد الرئيس ميتران أنه في عام ١٩٤٢ كان يجهل تماما قوانين حكومة فيش المعتادة لليهود، وقد نسى من يتهمه بالتورط في هذه القوانين أنه كان لمدة عام ونصف العام، أسيرا في سجون ألمانيا ومن ثم لم يكن يعرف أي شيء عن الفظائع البربرية التي ثبتت على حكومة فيش بعد ذلك في عام ١٩٤٤.

وفي دفاعه يضيف الرئيس ميتران جملة قوية فيقول: أرجو ألا يعتقد أحد أنني أقدم أعذارا باسم فرنسا، فالجرائم التي ارتكبت، قام بها أعوان نظام فيش عندما استغلت الأقلية مناسبة الهزيمة، وأساءت سلطتها واقترفت الآثام ومن ثم فالجمهورية وفرنسا بريئتان من هذه الأفعال.

أما الاتهام الرابع الذي كشفه الكتاب أيضا من خلال بعض الرسائل والصور التذكارية فهو علاقة ميتران الحميمة بالسيد رينيه بوسكيه مسؤول الشرطة في حكومة فيش، والمنظم الأول للحملة على اليهود، وهو ما يعني إدماغه بعقدة السامية.

وهنا يؤكد الرئيس ميتران أنه لم يلتق ببوسكيه أكثر من عشر مرات طوال حياته وأن هذا الرجل قد برأته أعلى هيئة قضائية في فرنسا وهي محكمة أمن الدولة العليا من الاتهامات المنسوبة إليه.. وهي محكمة يعرف الجميع أنها لم تكن رحيمة بأحد.

وقال ميتران أيضا في دفاعه إن رينيه بوسكيه كان عضوا في مجالس إدارة عدد من الشركات الفرنسية، وهو شخصية معروفة، ولها صداقات مختلفة في الأوساط

السياسية والمالية، والصحفية وذكر أنه لم تكن تربطه ببوسكيه علاقات ودية قائمة، لكنه كان يتحلى بصفات جعلته لا يتحرج من التعامل معه.

وأضاف: لم ألتف به منذ عام ١٩٨٦، وبالتحديد منذ أن بدأ البعض يتحدثون عن أن المحكمة التي برأته لم تستند إلي وثائق كافية، كما أن مسؤوليته في جرائم حكومة فيش ربما تكون أكبر مما كنا تعرف أو نتصور..

وكان طبيعيا أن تصدم الاتهامات الخاصة بميتران- والتي لم ينكرها بشكل قاطع وإنما قام بتوضيح ظروف وملابسات معظمها- أقطاب الأحزاب اليسارية في فرنسا، فهاجمه الكثيرون وعلى رأسهم منافسه الاشتراكي المعروف ميشيل روكار الذي صرح بأن صدمته كبيرة، وأن قلقه لا محدود، بينما طالب أحد أعوان روكار بمقاطعة ميتران، والميترانية جزاء ما فعله ميتران في شبابه في حق فرنسا، والفرنسيين.

وبينما أبدى بعض الاشتراكيين مثل هنري إيما نويلي أمين عام الحزب الاشتراكي آنذاك ملاحظاته بهدوء وتعقل، فإن اليميني المتطرف جان ماري لوبن، علّق ساخرا وقال:

من منا العنصري، أنا، أم فرنسوا ميتران الذي كانت له علاقات وطيدة برينيه بوسكيه مُعذب اليهود الأول!

وعلى أي حال، لم تخلُ الأجواء من ظهور مساندين للرئيس فرنسوا ميتران مثل رولان دوما، وزير خارجيته السابق الذي صرّح بأن هذه الاتهامات هي من النوع العام الذي يمكن أن يوجه إلي أي شخص عايش تلك الفترة. وأضاف: إن الميترانية باقية، وأن ميتران لم يخن اليسار».

أما اليمينيون فقد اكتفوا بتصريح على لسان أحدهم وهو جيرار لونجيه وزير الصناعة الفرنسي الذي قال في شبه شماتة:

كل الناس يعرفون كل ما قبل عن ميتران، وليس ثمة جديد!

وأيا كان الأمر، فإن صدور كتاب «شباب فرنسي» والضجة التي أثارها ثم دفاع الرئيس ميتران عن نفسه في الحديثين المذكورين يطرح سؤالاً هاما وهو:

لماذا صدر الكتاب في هذا الوقت بالذات، أي قبيل انتهاء مدة ولاية الرئيس ميتران بعدة أشهر، ولماذا قدم الرئيس ميتران بنفسه كل الوثائق المتعلقة بحياته بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣. لمؤلف الكتاب الذي لم يتورع عن استخدامها ضده؟

تختلف الإجابات وتتباين قربا أو بعدا من الحقيقة والصواب لكن أكثرها قبولاً للعقل والمنطق هي الإجابة التي تقول إن هذه الضجة لم تثر إلا بإعداد وترتيب مُسبقين من الرئيس ميتران نفسه، لأنه كان يعلم يقينا أن هذه الوثائق ستظهر يوما ما، وحتما ستطاله الاتهامات بمعاداة السامية، والضلوع في جرائم حكومة فيش.. ففضّل أن تظهر اليوم، لكي يتمكن- وهو في موقع القوة كرئيس دولة لآخر مرة في حياته- من تفنيدها ودحضها، والرد عليها..

بعبارة أخرى وبما يرى أحد المعلقين، لقد تم إصدار الكتاب «شباب فرنسي» وإذا تم الحديثين في (؟؟؟) والتليفزيون بترتيب من الرئيس ميتران لأنه يريد أن يطعن في كل الدعاوي والاتهامات الموجهة ضده، حتى ينحت لنفسه تمثالاً في نهاية حياته السياسية ولا يترك هذه المهمة لخصومه الذين (؟؟؟) تمثاله حتما إذا قاموا هم بذلك.

أيا كان الأمر، فالمحقق أن هذا الصخب الذي ملأ به خصوم ميتران ومنافسوه في اليمين واليسار معاً كل الأرجاء، كان لابد أن يؤثر معنويا على الأقل، على الرئيس ميتران، الذي عاد لصمته ثانية بعد أن أدلى بحديثيه لصحيفة الفينجارو، وللقناة الثانية بالتليفزيون. ويُقال إنه شعر بالألم يعتصر قلبه بسبب الأسلوب الذي تعامل به خصومه مع مسألة مرضه..

فالصحيح أن الرجل مُتعب، وأن المرض قد اشتد عليه في الفترة الأخيرة

خصوصا بعد أن تبين عدم جدوى الجراحتين اللتين أجراهما (الأولى في سبتمبر عام ١٩٩٢، والثانية في يوليو ١٩٩٤) منها هو يقول في حديثه المتلفر:

«سرطان البروستاتا الذي أعنى منه منذ عامين أصبح من الصعب التحكم فيه وقد ينمو ويتسع في المرحلة المقبلة، وأنا أشعر أنني في موقع النضال مع هذا المرض، ولذلك أتقمص روح المنتصر»

ويضيف: لقد كنت واضحا مع الشعب الفرنسي منذ البداية، وطلبت من الأطباء المعالجين أن ينشروا أخبار تطورات مرضى أولاً بأول. كما طلبت منهم أيضا أن يقوموا صورا من نتائج التحاليل الطبية الخاصة بحالتي، إلي عدد من الصحفيين وأصحاب الدوريات لكي ينشروها..»

وأوضح الرئيس ميتران أنه سيبقى في مقعد الرئاسة حتى آخر يوم في ولايته الثانية حسبما يقضي بذلك دستور الجمهورية الخامسة، وأنه إذا شعر يوما أنه مُتعب إلي الدرجة التي يستحيل معها إدارة شؤون البلاد، فسوف يترك مقعده في الاليزيه «لكنني لا أفكر حاليا في ذلك، والشعب الفرنسي يعلم جيدا أنني أقوم بعملي على أكمل وجه».

لكن المحزن أن الأحاديث التي ملأت الأجواء تعليقا على ما ذكره الرئيس ميتران حول مرضه، كانت قاسية ومؤلمة، فارتفعت بعض الأصوات تطالب بضرورة البحث عن البديل منذ الآن، لأن الرئيس ميتران الذي بدأ متورم الوجه من أثر تعاطي الأدوية وخصوصا دواء «الكورتوزون» قد لا يتمكن من الاستمرار في مقعده حتى نهاية مدة ولايته في مايو القادم.. وكتبت بعضُ الأقلام تُذّكر بضرورة الرجوع إلي المادة السابعة في دستور الجمهورية الخامسة الذي ينص على أن رئيس مجلس الشيوخ هو الذي يشغل مقعد الرئاسة في حالة وفاة رئيس الجمهورية مثلما حدث مع السيد ألان بوهير الذي كان رئيسا لمجلس الشيوخ، وشغل المنصب في الفترة من ٢ ابريل حتى ٢٤ مايو ١٩٧٤ عقب وفاة الرئيس

الأسبق جورج بومبيدو.

وفي تعليقها على حديث ميتران المُتلفز، ذكرت صحيفة لوموند عبارة قاسية قالت فيها: «أن ميتران أثار عاطفة الفرنسيين لكنه لم ينجح في إخضاعهم»!

وهي بذلك تريد أن تقول إن الاتهامات التي ألصقها به كتاب «شباب فرنسي» ما تزال قائمة ولعلها ترمي إلي أن ما يذكره ميتران حول قدرته رغم مرضه على تسيير أمور الحكم، ليس مُقنعا أيضا!

وحول النقطة الأخيرة الخاصة بالمرض، يذكر المقربون من ميتران أنه ليس نادماً عندما طلب من أطبائه إفشاء أخبار مرضه ومراحل علاجه، لأنه كان يرفض أن يكون مرضه واحداً من أسرار الدولة العليا، كما كان الحال مع جورج بومبيدو، الذي ظل يعاني من مرض «سرطان العظام» وهو أقسى أنواع السرطان، لفترة طويلة دون أن يعلم أحد بذلك خارج دائرة معاونيه وعندما كان يضطره المرض إلي الاحتجاب أياما، أو التغيب عن رئاسة الاجتماعات الوزارية، كانوا يتذرعون بأنه مريض بنزلة برد حادة ألزمته الفراش!

ولم يعرف الناس بحقيقة مرض بومبيدو إلا بعد أن كانت صورته تظهر على شاشة التليفزيون مُنتفخة بسبب تعاطي الأدوية بما يذكر ميشيل جوبير وزير خارجيته في مذكراته. لكن هذا «اللغط» حول صحة ميتران، أو صورته كرمز اشتراكي كبير، والذي أصبح كالغيوم التي تلبدت بها سماء الانتخابات الرئاسية المقبلة في فرنسا، لا يجب أن يُنسينا أن الرئيس فرنسوا ميتران هو أحد أبرز الزعماء السياسيين في فرنسا والعالم، فهو الرجل الوحيد الذي تولى الرئاسة الفرنسية لولايتين كاملتين في الجمهورية الخامسة التي أسسها الجنرال ديجول في عام ١٩٥٨ وتلاه جورج بومبيدو في الفترة من ١٩٦٩- ١٩٧٤ ثم جيكار ديتان في الفترة من ١٩٧٤- ١٩٨١ ثم جاء بعدهم جميعا فرنسوا ميتران من ١٩٨١ إلي ١٩٩٤.

كما أنه الرجل الذي قاد فرنسا في مرحلة حرجة جداً من تاريخ العالم. شهدت انهيار التوازن العالمي القديم، واختفاء الاتحاد السوفييتي والدخول في وضع جديد لم يتبلور بعد، فضلاً عن أنه مؤسس تيار أو «مذهب الميترانية» الذي يهدف إلي تحقيق نوعا من التوازن بين الحريات السياسية والحريات الاقتصادية. بعبارة أخرى الميترانية هي ضوء أحمر أمام أي انفجار اجتماعي محتمل، بمعنى أنها دفاع عن الضمان الاجتماعي وبعض المكتسبات الأخرى مثل إعادة توزيع الدخل، وفرض ضرائب جديدة على رؤوس الأموال، وتخفيض ساعات العمل من ٤٠ ساعة في الأسبوع إلي ٣٥ ساعة، وتخفيض سن التقاعد إلي الستين، وزيادة الأجور وإلغاء عقوبة الإعدام..

باختصار الميترانية هي محاولة للمزج بين مصلحة الدولة الاقتصادية والحقوق الاجتماعية للأفراد.

يبقى أن نذكر أن الرئيس فرنسوا ميتران قد وضع عدة مؤلفات ضمنّها فكره السياسي والاجتماعي، وتوجهاته الاشتراكية وأهمها:

– «على حدود الاتحاد الفرنسي» صدر عام ١٩٥٣، ويتحدث فيه عن أهم القضايا المطروحة آنذاك، والخاصة بعلاقات فرنسا مع مستعمراتها الخارجية.

– «الحضور الفرنسي والتخلي» صدر عام ١٩٥٧ ويتحدث عن استقلال المستعمرات ودور فرنسا في العالم.

– «الصين التحدي» صدر عام ١٩٦١، ويتضمن إعجابه بالتجربة الصينية.

– «الانقلاب المستمر» صدر عام ١٩٦٤ ويتضمن ردود غير مباشرة على الجنرال ديجول، وأسباب الخلاف بين الرجلين.

–«نصيبي من الحقيقة» صدر عام ١٩٦٩ وهو عبارة عن مقابلة صحفية مُطوّلة تتناول مختلف القضايا الداخلية والخارجية.

– «اشتراكية الممكن» صدر عام ١٩٧١ وفيه يشرح وجهة نظرة حول اليسار عموما.

– «الوردة في اليد» صدر عام ١٩٧٣، واستوحى منه أصدقاؤه شعار حملته الانتخابية

– «البتنه والبذرة» صدر عام ١٩٧٥، ويشتمل على تعليقات حول كل الأحداث التي وقعت بين عامي ٧١و ١٩٧٤.

– «السياسة» صدر عام ١٩٧٧، وهو عبارة عن مجموعة رسائل وكتابات سياسية قصيرة.

– «النحلة والمهندس» صدر عام ١٩٧٨، ويتضمن مواقف ميتران ومذكراته حول الأحداث التي وقعت بين ١٩٧٥ و١٩٧٨.

أما كتابه الأخير فهو بعنوان «هنا والآن» صدر عام ١٩٨٠، استعدادا للحملة الانتخابية التي خاضها في عم ١٩٨١ وهو عبارة عن صدار صحفي طويل..

أخيرا لا يفوتنا أن تشير إلي أن بقاء الرئيس ميتران في مقعد الرئاسة في الأشهر القليلة القادمة وحتى مايو القادم. يتوقف كثيرا على تطورات مرضه التي تكثر حولها التكهنات خصوصا بعد أن صرح الأطباء المعالجون قبل أيام أن حالته يصعب التحكم فيها.

حلم «فرنسا العظمى».. خارجيا!

بعد مرور أكثر من ١٠٠ يوم على اعتلاء الرئيس جاك شيراك كدس الرئاسة في قصر الإليزيه لم يعد كافيا على أحد أنه اعتد سياسة مُعايرة السياسة سلفه الرئيس فرنسوا ميتران الذي ظل مُهيمنا باقتدار ولمدتين رئاسيتين كاملتين، على قصر الإليزيه خصوصا في مجال السياسة الخارجية التي يُعتبر رئيس الجمهورية– وبمقتضى الدستور الفرنسي نفسه– هو صاحب القول الفصل فيها، أو مُهندسها

الأول بحسب التعبير الشائع في مثل هذه الأمور..

وكلنا يذكر كم كان الرئيس فرنسوا ميتران (الاشتراكي) قابضا على توجهات هذه السياسة على الرغم من أن وزير خارجيته في السنوات الأخيرة من حكمه كان «يمينيا».

والحق أن القنوات العامة الكبرى التي تسير فيها السياسة الخارجية للرئيس الفرنسي السابق شيراك لم تكن غائبة تماما عن بال المراقبين لأن شيراك كان قد تحدث عنها أكثر من مرة إبان حملته الانتخابية، كما أكدها وكدرها بعد ذلك أنصاره المقربون وعلى رأسهم رئيس الوزراء آنذاك ألان جوبين.. وهي قنوات تصب على كل حال في نهر واحد هو نهر «الحلم الديجولي» الشهير الذي يتعلق بصورة فرنسا كقوة عظمى في العالم..

وللإنصاف يجب أن نذكر أن هذا «الحلم» ليس مجرد رغبة تملك على الديجوليين أمرهم، بقدر ما هو منهج في السلوك والحياة، وهو ما عبر عنه بصدق الرئيس جاك شيراك في لقائه الأخير الذي جمعه لسفراء فرنسا المعتمدين في الخارج وعددهم نحو ٢٠٠ سفيرا عندما قال:

«إن حُلم فرنسا العظمى ليس مجرد اجترار للماضي ودغدغة المشاعر الوطنية الكامنة فينا، ولكنه أسلوب للتكيّف مع الظروف المُحيطة بنا، وإصلاح وتجديد باتجاه الأفضل من أجل ضمان الاستمرار في التأثير على الأحداث الجارية».

وقد تحدث ألان جوبين رئيس الوزراء عن هذا الحلم بطريقة أخرى فوصفه بأنه «رغبة في إحداث ثورة في التوجهات الخارجية لفرنسا مُشيرا إلي أن ميزانية فرنسا لعام ١٩٩٦ ستكون مُكدّسة في الجزء الأكبر منها لخدمة أغراض هذه التوجهات.

وعلى أية حال، يمكن أن نرصد ملامح هذه التوجهات في عدد من القضايا

الأساسية، تأتي في مقدمتها السياسة الدفاعية الجديدة لفرنسا والتي أعلن عنها الرئيس جاك شيراك في شهر يونيو الماضي عندما قال: «إن فرنسا تعتزم القيام بثماني تجارب نووية في مياه جزر موروروا بالمحيط الهادي وقد أجريت التجربة الأولى بالفعل قبل فترة.

والحق أن هذه الخطوة من جانب الرئيس الفرنسي السابق القوة الإستراتيجية لبلد ما لا تكمن في الوزن الديموجرافي أو حتى الاقتصادي بقدر ما تتمثل في قدرتها على امتلاك القوة النووية.

وقد ارتاح الرئيس الفرنسي لهذا القرار الذي يعتبره المحللون «وصية ديجولية» قديمة بالنظر إلي أن الزعيم الراحل شارل ديجول كان أول من تحدث عن هذه الأمنية الغالية، بل ودفع ثمنها غاليا عندما انسحب في حينه من القيادة العسكرية لحلف الأطلس، لكي يكون حراً في امتلاك قراره الاستراتيجي. وعلى الرغم من المعارضة القوية لهذا القرار الفرنسي والتي تتمثل في بعض المظاهرات داخل فرنسا وخارجها، إلا أن الرئيس شيراك ماضي في طريقة غير مُلتفت إلي هذه الاحتجاجات التي تصله من أطراف مختلفة من بينها جمعية «السلام الأخضر» إلا بالقدر الذي تستحقه وهو قدر محدود كما يقول ويؤكد، على كل حال.

وفي تطور جديد لانعكاسات وردود الفعل التي أثارها القرار الفرنسي بإجراء التجارب النووية أبدى الرئيس جاك شيراك استعداده لأن يكون السلاح النووي الفرنسي في خدمة الأمن الأوروبي. وهو ما يُعلق عليه ألان جوبيه موضحا: «إن الاتحاد الأوروبي لم يعد بمقدوره أن يتجاهل البُعد النووي لأمننا المشترك» في إشارة منه إلي أن انتهاء الحرب الباردة لم تنه التهديدات أو «صراع» المصالح الذي قد يحُتم الصدامات العسكرية بكل أسلحتها بما فيها السلاح النووي!

أما القضية الأخرى التي برزت فيها التوجهات الفرنسية الخارجية بشكل يحمل خصوصيات الدولة العظمى فهي قضية البوسنة، والتي لم يكن مُقدرا لها

– حسب أغلب التحليلات– أن تسير باتجاه الانفراج كما حدث، لولا الجهود الفرنسية، الألمانية ولكن الجهود الفرنسية هي الأعلى صوتا والأبعد أثرا.

والبوسنيون عندما يتحدثون عن الجهود الفرنسية يعنون بها جهود الرئيس شيراك تحديدا، لأنهم مازالوا يذكرون موقف الرئيس ميتران الذي كان داعما على طول الخط للعرب غير مُبال بالبوسنيين إلا بالقدر الضئيل الذي تسمح به الإعاقات الإنسانية!

ولذلك فالرئيس شيراك يُلقب في البوسنة حسب تعبير صحيفة لوموند، بأنه «صديق سراييفو» خصوصا بعد تصريحاته الحاسمة التي أدلى بها قبيل الضربة الأولى التي وجهتها قوات حلف شمال الأطلس للقوات العربية الملتفة حول مدينة سراييفو.. وقد شرح الرئيس شيراك موقفه من الأحداث في البوسنة بإسهاب في اجتماعه الأخير مع سفراء فرنسا في ٣١ أغسطس الماضي بقصر الإليزيه قائلاً: «إن الخطر المحدق بأوروبا هو أنها كانت غير قادرة على الحفاظ على السلام في أراضيها.. والدليل على ذلك أن سرطان التطهير العرقي قد ظهر ونما وترعرع في يوغسلافيا السابقة دون أن يكترث له أحد، ثم كانت النتيجة أنه بدأ يستشري في المناطق المجاورة، ولولا أن تعاونت قوات الرد السريع مع قوات حلف شمال الأطلس لوقفه والتصدي له، لما تغيرت المُعطيات السابقة.

وشدد شيراك على أن بلاده، منذ الآن فصاعدا، ستعتمد الأسلوب الدبلوماسي، وكذلك وسائلها العسكرية إذا لزم الأمر، للدفاع عن البوسنة وقال إن فرنسا لا تقبل أي محاولة لتقسيم هذه المدينة، وترفض بشدة الحلول البربرية المطروحة من جانب العرب والتي تستهدف التطهير العرقي المقين.

وطالب الرئيس شيراك المجتمع الدولي بالاعتراف بدولة البوسنة وبحقها وسيادتها داخل حدود آمنة. وقال: إن أي حلول أخرى ستكون بمثابة الإهانة لمستقبلنا وللقيمّ التي تحكم حياتنا.

وهذا التوجه الفرنسي – الشيراكي تجاه البوسنة يختلف كما هو ثابت ومعروف، عن الموقف الفرنسي في عهد الرئيس الأسبق فرنسوا ميتران الذي لم ينس البوستيون بعد أنه عندما قام بزيارته المفاجئة لمطار سراييفو في ٢٨ يونيو ١٩٩٢ وبعد (؟؟؟) الحرب بعدة أشهر كان سببا مباشراً في كل الهزائم التي حلت بهم، لأنهم كانوا في ذلك الوقت أصحاب اليد الطولي في صراعهم مع العرب.. بكلمة أخرى.

لقد كان ميتران «عدوا» بصورة من الصور للبوسنيين الذين كانوا ينظرون إلي الجنود الفرنسيين المشاركين في قوات حفظ السلام في البوسنة على أنهم «أمراء السوق السوداء» وخط الدفاع الأول عن العرب.. أما الآن فلقد تغيرت الصورة من النقيض إلي النقيض في عيون الشعب البوسني، ليس فقط تجاه الجنود الفرنسيين، ولكن أيضا تجاه فرنسا ككل. وهو موقف يسجله البوسنيون «لفرنسا- شيراك» بامتنان عبّر عنه الرئيس عزت بيجو فينش عندما دعا الرئيس شيراك مؤخرا، لزيارة سراييفو واصفا هذه الدعوة بأنها «خاصة» وتحمل كل معاني المحبة والتقدير.

أما القضية الثالثة فهي قضية التوجه ناحية القارة الآسيوية. ويبرز الموقف الفرنسي بوضوح في حديث لوزير الخارجة الفرنسي السابق ارفيه دي شاريت قال فيه «إن آسيا هي حدودنا الجديدة» وأضاف: إن فرنسا تنظر بكثير من الأمل إلي أول قمة أوروبية- آسيوية تنقعد في الربيع المقبل في بانكوك.

ويذهب المحللون إلي القول بأن هذه الحدود الجديدة التي تمتد بفرنسا حتى تصل إلي آسيا ليست إلا محاولة من جانب شيراك لاستكمال صورة الدولة العظمى. ففي هذه المنطقة من العالم يوجد أكبر تجمع بشري وخصوصا في الصين، وهي مسألة ذات أهمية خاصة بالنظر إلي رغبة فرنسا في أن يكون لها وجود أو ثقل بشكل ما في العالم الخارجي.

ويشر البعض إلي أن سبب اختيار منطقة جزر موروروا في المحيط الهادي كمكان لأجراء التجارب النووية هو سبب إستراتيجي يخدم هذه الغاية السابقة، لأن المناطق المجاورة هي الصين صاحبة الحشود البشرية الضخمة كما أسلفنا ثم أستراليا أكبر مُستودع للمواد الأولية.. وهي اعتبارات تخدم في النهاية الحلم الفرنسي خصوصا بعد ما أيقنت فرنسا أن الباب موصد في وجهها في دول أوروبا الشرقية بسبب النفوذ الألماني هناك.

ويتعلق بذات الحلم، التوجه الفرنسي ناحية جنوب البحر المتوسط وهنا يظهر التباين في أوضح صورة بين سياسة الرئيس شيراك وسياسة سلفه الرئيس فرنسوا ميتران خصوصا فيما يتعلق بالدول العربية إجمالا، وبالدول المشاطئة للبحر المتوسط على وجه الخصوص.. فالمعروف أن الرئيس ميتران لم يكن يُعطي اهتماما كبيرا للعرب ولوزنهم إقليميا ودوليا.. ولعل هذا الاهتمام المحدود قد ترجمه وزير خارجية رولان دوما عندما قال في واحد من تصريحاته الشهيرة: أن السياسة العربية لفرنسا هي وهمٌ، ولم يكن لها أساس أو وجود في يوم من الأيام!

لكن مع الرئيس شيراك تبدلت الصورة إلي حد النقيض، لأن ميول الرئيس شيراك العربية معروفة سلفا، فضلاً عن صداقات الشخصية مع عدد من القادة والزعماء العرب منهم الرئيس مبارك، والملك حسن، ورئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري.

وفي إطار هذا التوجه الجديد تجاه المنطقة يمكن أن نفهم لماذا تغرق فرنسا حاليا حتى أذنيّها في مشكلة مثل مشكلة الجزائر.. ولعل ما قاله وزير العدل الفرنسي جاك توبون في تعليقه على أحداث العنف في باريس، هو الجواب الناجع عندما قال: إن الأعمال الإرهابية التي تشهدها باريس مؤخرا لا أسباب لها في علمنا حتى الآن، ويبدو أنها تشبه كثيرا أحداث العنف التي تحدث في جنوب المتوسط».

وبذلك يربط الوزير الفرنسي شمال البحر المتوسط بجنوبه في إشارة ذكية واعية تعكس التوجه العام الذي ستكون عليه السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس جاك شيراك والتي تنطلق من أن مصالح الدول المشاطئة للبحر المتوسط هي مصالح مُتشابكة وتغرب بجذورها في أرض مشتركة، وأن استقرار الأوضاع في الجنوب يؤثر حتما على الأوضاع في الشمال..

ومما يساعد في تصورنا على الدفع بقوة في هذا الاتجاه «جنوبا» من قبل فرنسا، هو أن رئيس الوزراء الفرنسي ألان جوبيه وأحد أبرز مؤيديه، يؤمن بأهمية الامتداد جنوبا وبالفكرة المتوسطية إجمالا لأنها تنبع من الفهم العميق لتاريخ المنطقة ويرى أن مصلحة أوروبا شعوبا وحكومات تقضي بضرورة إنشاء قضاء للسلام والتعاون بين شمال المتوسط وجنوبه لأن ذلك سيفتح آفاقا واسعة للتعاون بين أوروبا ودول جنوب المتوسط من الغرب إلي تركيا.

كما يدعو جوبيه لإنشاء روح التضامن والثقافة في إطار سياسة ذات ثلاثة جوانب: الأول هو الحوار السياسي والأمن على أساس مبادئ القانون، واحترام الحريات وحُسن الجوار، وإتباع الحلول السلمية في فضّ المنازعات.

والثاني هو إنشاء منطقة واسعة للتبادل الحر، مصحوبة بتعاون مالي مع أوروبا وإنشاء آلية تخدم دول جنوب التوسط على غرار الآلية التي تم إنشاؤها لصالح دول شرف أوروبا.

والثالث هو تطوير البُعد الإنساني للعلاقات بين دول شمال وجنوب التوسط من خلال الحوار التضامن الذي يساعد على زيادة فم الأطراف لبعضها البعض.

ويطمح جوبيه (رئيس الوزراء آنذاك) فيما هو أبعد من ذلك عندما يقول: «في القرن المقبل يمكن أن ننشئ قضاء للاستقرار الأوروبي - المتوسطي أو بالأحرى، إيرام معاهدة للاستقرار في التوسط مثلما نفعل في أوروبا الشرقية».

ثم يُسهب ألان جوبيه في شرح فكرة أطلق عليها اسم «الشراكة التوسطية» فيقول: يجب علينا أن نعترف بأن المفهوم الشائع في دول الجنوب عن «الغرب المُهيمن» قد أضرنا كثيرا، ولذلك فالمصلحة تقضي أن نتحرر من هذا المفهوم لنبني علاقات شراكة صحيحة ومتوازنة مع دول المتوسط، كما يجب على فرنسا ألا تقبل بالانفصام بين العالم الأوروبي والعالم الإسلامي.. وأن ترفض فكرة «صدام الحضارات» لأنها لا تتفق مع الأوضاع الدولية الحالية، وعلينا أن تقدم العون لحكومات دول المنطقة التي تختار أساليب التنمية الاقتصادية، وتطوير العمالة في إطار تحرر الأسواق. وكان جوبيه قد أعرب عن رغبته في أن يتمكن المؤتمر الأوروبي- التوسطي الذي انعقد في برشلونة من بلورة مشروع هذه الشراكة.

وفي هذا الخصوص نرى أنه من المفيد الإشارة إلي تصريح أخير كان أدلى به وزير الخارجية الفرنسي السابق ارفيه دي شارية عقب مباحثاته قبل نحو أسبوعين مع السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر الأسبق قال فيه: «إن فرنسا تضع آمالاً كبيرة على فكرة التعاون بين شمال البحر المتوسط وجنوبه، وتنظر بعين التفاؤل لمؤتمر برشلونة المقبل، وتود أن تسير مع مصر- يدا في يد- من أجل تحقيق رفاهية وأمن منطقة حوض البحر المتوسط.

وبهذه القضايا الأوروبية، والآسيوية، والمتوسطية تكتمل المحاور الأساسية للطموح الشيراكي الخاص بفرنسا العظمى.. لكن هل يقدر له الاستمرار في إخراجه إلي حيز الوجود أم أن العراقيل التي تدأب بعض الأطراف الدولية على وضعها في طريقة تنال من هذا الطموح..

على كل حال، هذا ما تكشف عن الأحداث القادمة سواء التي تشهدها باريس على الصعيد الأمني أو تلك التي تشهدها الساحة الأوروبية والدولية بإيعاز من الولايات المتحدة التي تود أن تظل هي الوحيدة في العالم التي تقبض على مفاتيح السلاح الاستراتيجي!

فرنسا والعرب: إصرار على الخطأ!

يرتكب رجال السياسة (والثقافة) العرب جريمة كبرى- من وجهة نظري- هي الإصرار على النظر برومانسية حالمة إلي فرنسا وقد يعود ذلك إلي أزمان غابرة كان يذهب فيها زعيم وطني كبير بحجم مصطفي كامل إلي باريس ليقدم صورة إلي رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية تبدو فيها مصر راكعة أمام فرنسا تطلب منها العون لإقناع انجلترا بأن تنهي احتلالا في وادي النيل..

وقد تعود أيضا إلي جيل رفاعة رافع الطهطاوي الذي كان مُنبهراً بفرنسا ومفتوناً بشعار: حرية إخاء، مساواة- وكتاب روح القوانين لمونتسكيو- والعقد الاجتماعي لجان جاك روسو.. وصولاً إلي أجيال عربية لاحقة شاهدت جان بول سارتر وهو يسير ضمن مظاهرة في باريس مطالبا بحق الجزائر في الاستقلال من الاستعمار الفرنسي!!

ثم جامعات السوربون (الأربعة) التي تفتح أبوابها للوافدين من جميع أنحاء العالم، ليتلقوا العلم في مدرجاتها مجانا..

هذه الصورة الحالمة- ورغم أنها كانت صادقة في مراحل بعينها إلا أنها اعتورها- حاليا- تثير من النقصان، فضلاً عن أن النظرة الموضوعية تقضي بأن نفصل بين وجه فرنسا الثقافي ووجهها السياسي، فالأول لا يتغير إلا عبر أحقاب زمنية متباعدة بينما الثاني يتغير بتغير الأشخاص والمصالح..

كانت هذه مقدمة ضرورية قبل أن تتوقف أمام الدور الفرنسي في الشرق الأوسط، والذي- يبدو أنه أصبح أكثر انغراسا في المنطقة مع مجيء نيكولا ساركوزي إلى قصر الإليزيه رئيساً..

فالرجل- كما يعلم الجميع- جاء برؤى وتصورات (عن بلده والعالم) مُغايرة تماماً لسلفه الرئيس شيراك على الأمل، لكنه- كما هو واضح أيضا- لم يترك أي شيء للمصادفة تحركه أو ترسم له سياساته..

والمشكلة هنا، لا تنبع فيه أو من هذه السياسات التي يتبعها، دائما في العقل السياسي العربي الذي يُصر على حالة (السكونية) التي يعيش فيها (في بُلهنية!) ولا يريد تغييرها.. ويتمسك برؤيته لفرنسا كما ورثها عن الأسلاف والأجداد رغم أن واقع الحال أصبح غير ذلك.. والتحال الصارخ على ذلك هو زيارة الرئيس ساركوزي الأخيرة لإسرائيل وخطابة في الكنيست.. والتي يراها بعض العرب- ولا أدرى كيف؟!- علامة مضيئة، وجرأة غير معهودة، وإضافة تحسب للعرب!!

مع أن الرجل تحدث- مجرد حديث- عن أشياء ليست جديدة، مثل حديثه عن قيام دولتين (فلسطينية إلي جانب الإسرائيلية) واللاجئين، ووقف المستوطنات.. وكلها قضايا كدنا نحفظها عن ظهر قلب لكثرة ما وردت في مرجعيات السلام منذ مدريد وأوسلو وحتى أنا بوليس الأخيرة..

لكن- وامتدادا للنظرة العربية الرومانسية لفرنسا، نتعمد- ربما- أن تظهر كالبلهاء، ونبدو وكأننا نسمع هذا الكلام لأول مرة.. ثم يصفق منا من يصفق ونعتبر ساركوزي بطلاً مفواراً يدافع عن حقوقنا أو يطالب بها.. مع أن شيئا من ذلك لم يحدث.. إنه مجرد أشار إليها في حديثه. فعل كثيرون قبله!

ولو تابعنا الميديا العربية سنجد أنها لها تبرز في خطاب ساركوزي في الكنيست سوى هذه العبارات الفارغة من كل معنى، وغاب عن بالها أن الرئيس الفرنسي السابق- مثلاً- لم يتحدث لا من قريب أو بعيد عن آليات لتفصيل ما ذكره بشأن القدس عاصمة للدولتين أو قيام الدولتين بالأساس.. ثم ما هي حدود الدولة الفلسطينية.. وماذا عساه يعني باللاجئين.. والمستوطنات.. خصوصاً أن إسرائيل بارعة في تمييع المواقف، وتذويب المفاهيم، وطمس ملامح جميع الرؤى والتصورات..

كما غاب عن بال الميديا العربية- ربما عمداً- أن ساركوزي لم يختلف- فيما قاله- عن نظيره الأمريكي جورج دبليو بوش الذي تحدث عن ظهور دولتين

فلسطينية وإسرائيلية مع حلول عام ٢٠٠٥، وهو ما لم يحدث، ثم تحدث عن ظهور هاتين الدولتين قبل رحيله من البيت الأبيض وهو ما لن يحدث!

أقول إن ساركوزي جاء لينسج على متوال الكذب الذي برع فيه الرئيس الأمريكي فتحدث بدوره في الكنيست عن دولتين.. لكن متى وكيف وأين (لا أحد يعرف!)

ثم ما هو الفرق بين ما قاله ساركوزي عن دعم فرنسا لإسرائيل إذا ما تعرضت الأخيرة إلي تهديدات وبين ما قاله جورج دبليو بوش من أن إسرائيل سوف تجد إلي جوارها ٣٠٠ مليون أمريكي إذا تعرض أمنها للخطر!!

الفروق غير موجودة، والتماهي بين الرجلين والموقفين الفرنسي والأمريكي شديد.. لكن– ما العمل– والعقل السياسي العربي يُعّد على التمييز متحدثا عن فروق لا أساس لها..

كما نسى هذا العقل (المُفتري علينا) أن ساركوزي ذهب إلي إسرائيل ليتلقى التهاني والتبريكات من إسرائيل على الدور الذي لعبته في فرنسا في إقناع الاتحاد الأوروبي بمنح إسرائيل شبه العضوية في الاتحاد بحيث تصبح شريكا في القرار السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري..

وهو حلم إسرائيلي قديم وكبير، لكنه تحقق، وليس مستبعداً أن تدخل إسرائيل دائرة اليورو– بعد ذلك– ودائرة شنجه الحدودية أيضا..

وكذلك ليتلقى التهاني على مشروعه الاتحاد من أجل المتوسط الذي يحقق حلماً عزيزاً لإسرائيل وهو الانخراط اقتصادياً مع العرب، والتطبيع معهم (مجانا) وبدون مقابل..

وكلنا يعلم أن قمة بيروت (٢٠٠٢) كانت أقرت ما يُسمى بالمبادرة العربية التي تنطلق من قاعدة الأرض مقابل السلام وكأني بالاتحاد من أجل المتوسط

يضرب هذه المبادرة في العنف فيرديها قتيلاً ليحل محلها تطبيع مجاني مع الدولة العبرية التي سيتحقق لها ما كانت تأمله منذ زمن وهو استخدام العقل (والتكنولوجيا) الإسرائيلية مع المال الخليجي والأيدي العاملة المصرية الرخيصة.. أي تبدأ الحقبة الإسرائيلية التي تقود فيها العرب.. ولذلك فإن الاتحاد من أجل المتوسط الذي استبعد السياسة تماماً واستقر على الاقتصاد إنما يقدم خدمات جليلة للدولة العبرية..

أريد أن أقول في النهاية إن العقل السياسي العربي لا يزال يرتكب حماقات في حق الشعوب العربية بإمراره على أن يرى في فرنسا – وأوروبا بالتبعية – ما ليس فيها..

فكل شيء من حولنا وتحت أقدامنا قد تغيّر، أما رؤيتنا الرومانسية لفرنسا والفرنسيين فلا تزال تعشش في الرؤوس.. ولذلك كان طبيعيا أن تكون مثار سخرية من الآخرين، وأن يكون حصادنا السياسي – إقليميا ودوليا – صفراً.

تحولات السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط!

يؤلمني كثيرا أن أقول إن نهر العلاقات الدولية دافق، وتجري فيه مياه كثيرة.. وتتبدل مواقف، وتختفي دول وكتل وإمبراطوريات بينما لانكاد في مصر والمنطقة العربية نزحزح نظرتنا للأحداث الإقليمية والدولية من حولنا قيد أنملة، فأصبحنا وكأننا خارج التاريخ! مع أن العلاقات الدولية ـ بطبيعتها ـ لا تقبل السكون وإنما هي في صيرورة دائمة لأنها تأتي انعكاسا للمصالح..

وهذه الأخيرة متغيرة دائما وهو ما يستتبع بالضرورة حدوث تغيير في هذه العلاقات، ولا ضير في ذلك ففرنسا ـ التي أود الحديث عنها ـ كانت تلعب ـ برحابة صدر منقطعة النظير ـ دور الشرطي في القارة السمراء إفريقيا، وكانت بعض العملات النقدية الأفريقية ترتبط مباشرة بالعملة النقدية الفرنسية، لكن عندما

رأت أن مصالحها تفرض عليها السير في اتجاه آخر ـ لم تتردد فرنسا في رفع يـدها ـ نهائيا ـ عن أفريقيا وقامت بتقليص فوري لعـدد قواتهـا ونـوع عتادهـا هنـاك، كمـا تركت العملات الأفريقية التي كانت تساندها وتقف في ظهرها.. وحدها في مهـب الريح..!

أريد أن أقول إن فرنسا اليوم ليست هي فرنسا في زمن طه حسين، بل أقـول إن فرنسا في عهد الرئيس هولانـد ليسـت هـي فرنسـا في عهـد ديجـول أو ميتـران أو شيراك.. فالسياسات قد اختلفت وكذلك المصالح، ومن ثـم لا تثريـب علينـا إن قمنا بتغيير نظرتنا لها.. وهذا ما نطالب به في كل الأحوال.. ففرنسـا ـ كمـا أراهـا ـ تسـتغل هـذا الإرث العـاطفي الـذي يحملـه المصـريون لهـا وتبيـع لنـا مواقـف وسياسات لا يمكن تسميتها بغير أنها سياسات تتناقض مـع أمـن واسـتقرار العـالم العربي. والمثال الصارخ علي ذلك جاء علي لسان الرئيس السابق ساركوزي عندما دعا ـ في تصريحات رسمية ـ دولة قطر أن تقوم بمبادرة سلام في دارفـور وجنـوب السودان.. جاء هذا التصريح في معرض تسجيل إعجابـه بالـدور القطـري في رأب الصدع بين الأطياف السياسية اللبنانيـة والـذي كـان وصـل إلي طريـق مسـدود في حينه!

وليس خافيا علي أحد أن الرئيس ساركوزي يعـرف أبعـاد الـدور المصـري في (هكذا قضية) وحرص مصر علي أمن واستقرار السودان، كما يعلـم ـ بـلا شـك ـ حيوية البعد الاستراتيجي المصري في علاقة مصر بالسودان..

وفي كل الأحوال فإن مصر ترحب بأي جهد عربي يبذل لحقـن دمـاء الأشـقاء وتقريب الهوة بين الآراء والأفكار والمصالح، لكن الثابت أن سـاركوزي لم يكـن بريئا تماما في دعوته رسميًا وأنه يعلم جملة المواقف القطرية في السـنوات الأخيـرة والتي لا يمكن وصفها بأنها تسير في اتجاه مصر والمصلحة العربية المشتركة..

موقف فرنسي آخر عبر عنه برنار كوشنير وزير الخارجية السابق عندما أشـعل

نيران الفتنة ـ أو هكذا أراد ـ بين مصر وحماس في غزة صرح بأن الأصدقاء المصريين ـ بحسب قوله ـ لا يريدون أن تتكلم فرنسا مباشرة مع قادة حماس! جاء ذلك في حديثه عن تداعيات الاعتداء الإسرائيلي الغاشم علي أسطول الحرية في المياه الدولية بالبحر الأبيض المتوسط!

ولا شك أن هذا الكلام ليس مرسلا أو جزافيا ولكنه كلام مع سبق الإصرار والترصد يغفل عن عمد الدور الذي تقوم به مصر وتمخض عما يسمي بالورقة المصرية التي تدشن لمرحلة جديدة من الوئام الفلسطيني بين فتح وحماس وبقية الفصائل.. كما يهمل الجهود المصرية الدءوبة ـ منذ سنوات ـ لإحلال الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.... والمرء لا يسعه ـ فعلا لا قولا ـ إلا أن يقف مندهشا أمام مثل هذه التصريحات التي أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها تؤلم الصدور، وتعمق الخلافات دون مبررات معقولة!. وفي هذا الشأن لا تزال ذاكرة المنطقة العربية تذكر تصريحات معادية لسوريا اختار الرئيس الفرنسي ساركوزي أن يطلقها من القاهرة مما أدي إلي(تأزيم) العلاقات المصرية ـ السورية.. والأغرب أنه لم يكد يمر أسبوعان علي هذه التصريحات التي أزعجت سوريا كثيرا إلا وبادر ساركوزي بدعوة الرئيس بشار الأسد لزيارة فرنسا، وسارت العلاقات في اتجاه التفاهم والتقريب وتبادل الرؤى وصولا إلي تطبيع كامل للعلاقات بين باريس ودمشق..

ومرة أخري لا يسع المرء سوي أن يتساءل لماذا كانت هذه التصريحات الفرنسية، وما جدواها في هذا التوقيت، ولماذا كانت القاهرة مصدرها!!

وإذا حاولنا أن نرصد بعض السياسات الفرنسية مما يحدث في منطقة الشرق الأوسط سنفاجأ بمواقف فرنسية مترددة بشأن إعادة طرح فكرة إشراف الاتحاد الأوروبي علي معبر رفح وفتح باقي المعابر لكسر الحصار بشكل نهائي عن الشعب الفلسطيني في غزة.. بل يحار المرء من تردد فرنسا من فكرة قيام الاتحاد

الأوروبي بعملية تفتيش السفن المتجهة إلي غزة.. والأغرب أن فرنسا لا تكاد تحرك ساكنا إزاء هذه الأحداث وحسبها أن تكتفي بالقول: إن إسرائيل تتحفظ علي هكذا خطوات!

وإذا استدعينا للذاكرة الدعم الفرنسي الكامل والدائم لدمج إسرائيل في الدائرة المتوسطية، بل ـ وبحسب صحيفة لوموند الفرنسية ـ لم يفكر ساركوزي في إيجاد فضاء الاتحاد من أجل المتوسط إلا لكي يفسح المجال رحبا أمام الدولة العبرية لكي تكون ضمن دائرة صنع القرار الأمني والاستراتيجي في حوض البحر المتوسط..

وقد يقول قائل ـ وهو علي حق ـ إن مصلحة فرنسا هي التي دفعت رئيسها (؟؟؟) ساركوزي لاتخاذ ما يراه مناسبا لبلاده.. فطموحاته في استثمارات فرنسية في ليبيا، ورغبته في الترويج لمفاعلاته النووية في دول الخليج وتطلعه إلي توسيع قواعده العسكرية في الإمارات.. كلها أسباب تجعلنا نرفع الغشاوة عن أعيننا لكي نري في فرنسا ما فيها، وأن نكف عن نظرتنا الرومانسية إليها.. ويقيني الكامل إن الدبلوماسية المصرية ـ وهي أعرق الدبلوماسيات في المنطقة العربية تزن هذه السياسات الفرنسية بميزان العقل والمصلحة، وتحسب، بلا شك ـ لكل شيء حسابه. ففرنسا (؟؟؟) ليست هي بالضرورة فرنسا الماضي.



الفصل الثالث

سوريا في القلب !

سوريا وأجواء الحرب الباردة

قبل فترة كان الخناق قد ضاق أو كاد على عنف سوريا فأمريكا كانت تراها دائماً عقبه في طريق أطماعها التوسعية والسلطوية في المنطقة العربية، وكثيرا ما تحدثت عنها كأحد «رموز الشر» في الشرق الأوسط ووضعتها مع إيران في فندق واحد. والشيء نفسه فعلته فرنسا في السنوات الأخيرة من زمن الرئيس السابق جاك شيراك الذي كان يعتبر سوريا شراً مُستطيرا!

وكان يعتقد أن تعقيد الأوضاع في لبنان يرجع بالدرجة الأولى إلي سوريا التي أحزنها أن تخرج بقواتها من بلاد الأرز.! وكان شيراك يرى أن دمشق هي التي يزعم أنها خططت لاغتيال رفيق الحريري وهو أمر ما كانت سوريا تطيق سماعه، ولا تزال تنكر هذا الزعم جملة وتفصيلاً..

وقيل- ضمن ما قيل- إن الدول التي تُطلق عليها أمريكا اسم الدول المعتدلة في المنطقة- شاركت في مخطط خنق سوريا، وتبنت الفرضيات أو الاتهامات الأمريكية الموجهة إلي دمشق.. وبغض النظر عن صحة أو خطأ هذا القول، فالثابت عملاً أن سوريا مرت بمرحلة قاسية شعرت فيها بالعزلة والتهميش والتقزيم.. لكنها- إنصافا- لم تفقد ثقتها في نفسها وفيما بين أيديها من أدوات ناجعة ونافذة في السياسة الخارجية..

والمؤكد أنها واصلت العمل بُحنكة سياسية تُحسد عليها، بدأب وصبرٍ لافتين للنظر حتى أحدثت حزنا في جدار الصمت الذي فُرض عليها لأكثر من عدة سنوات..

فعادت العلاقات بين باريس، ودمشق إلي سابق عهدها من الدفء والتقدير المتبادل وهوت الذرائع (والوصايا) التي تعنها الرئيس السابق شيراك إلي ساركوزي والخاصة بمقاطعة ومُعاداة سوريا..

(؟؟؟) الأوضاع- مجدداً- في لبنان، ودارت عجلة المفاوضات غير المباشرة بين دمشق وتل أبيب بوساطة تركية.. وهو ما يعني أن (تابوهات) كثيرة، وخطوط حمراء قديَمة تجاوزها..

وهكذا أعادت سوريا (إدخال) نفسها في مُعترك الحياة السياسية الإقليمية والدولية..

شيء آخر يُعناف إلي التحركات السورية الذكية اعني الزيارة التي قام بها الرئيس بشار الأسد إلي موسكو والتي أصابت أكثر من هدف داعم لجملة المواقف السورية في المرحلة الأخيرة.. وما يجب تسجيله بالثناء والتقدير الواجب هو أن الدبلوماسية السورية استطاعت أن تستغل تنفسنا جميعا لأجواء الحرب الباردة الجديدة لتحقق إنجازات مهمة تكسب بها روسيا وترجح كفتها في الصراع مع أمريكا عبر أزمة جورجيا وأوسيتنيا الجنوبية وأوكرانيا القرم مؤخراً..

وكنا- قبلاً- نبكي على المرونة أو القدرة على المناورة التي كانت توفرها أجواء الحرب الباردة القديمة.. وها هي قد عادت مُجدداً لتينا جميعا تحدو حزو سوريا.

رأس سوريا.. والمفصلة الغربية!

ليس من شك في أن سوريا قد تصرفت بشكل هادئ ومسؤول إزاء السلوك الأمريكي (؟؟؟) والذي راح ضحيته أبرياء سوريون كانوا مشغولين في إنشاء مبنى جديد داخل الأراضي السورية عندما قذفتهم طائرات أمريكية بالرصاص والقنابل.. والرد السوري لا يخلو من حكمة، لأنه فوّت على أمريكا فرصة التصعيد، أو توريط المنطقة في مراجهة عسكرية غير مضمونة العواقب.. فإغلاق المدرسة والمركز الثقافي الأمريكي هي إشارة لغضب سوري ورفض قوي لسياسة «الكاوبوي» التي تمارسها إدارة بوش السابقة حتى اللحظة الأخيرة..

الأهم من ذلك أن دمشق أدركت أن هذه الغربة الأمريكية غير المبررة

تستهدف- بالدرجة الأولى- إجهاض كل النجاحات التي حققتها سوريا.. فهي- كما يعلم الجميع- كسرت طوق العزلة الذي فرضه أمريكا وعدد من دول التحالف الغربي عليها.. ونجحت في التغلب على العراقيل التي كانت تقف في طريق (؟؟؟) القمة العربية في دمشق.. واخترقت الحائط الذي كان يعزل سوريا عن فرنسا في عهد ساركوزي والدول الأوروبية، وتحولت العداوة الفرنسية إلي صداقة حميمة إلي حد أن الرئيس السابق ساركوزي أعلن في دمشق أن سوريا وفرنسا هما العتبة الأساسية للسلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط..

وطلب ساركوزي من بشار الأسد أن يلعب دوراً (في التوفيق) بين أوروبا وإيران.. وعلى الجانب الآخر كسرت دمشق الجليد الذي كان قائماً بين سوريا ولبنان، وصدر مرسوم رئاسي لإقامة علاقات دبلوماسية مُتبادلة، وهو أمر كان يعتبره الكثيرون من «سابع المستحيلات!!»

ولا ننسى أن الحكومة السورية قدمت معلومات وبيانات كثيرة لأمريكا بشأن الأوضاع في العراق خصوصاً حول تنظيم القاعدة، والجماعات الإرهابية، وقد ساعد ذلك في تجنيب أمريكا خسائر كبيرة في العتاد والأرواح..

بكلمة أخرى لقد حزّ في نفس واشنطن أن تحقق سوريا كل هذه المكتسبات في عدة أشهر، ويتردد أن هناك أطرافا قد أتعسها أن تنجح سوريا في كسر العزلة المفروضة عليها منذ سنوات، وأن تتعانق مُجدداً مع المجتمع الدولي، ولا تجد غضاضة- في ذات الوقت- من الحوار مع الإسرائيليين عبر وساطة تركية.. وأن تتوطد علاقتها أكثر وأكثر بروسيا والصين وهي دول صاحبة نفوذ وتأثير في القرار الدولي.. لذلك أو عزت هذه الأطراف لأمريكا بأن تُفسد على سوريا نجاحاتها..

ويبقى في النهاية أن تعترف بشجاعة أن أرض العراق- مع بقاء قوات الاحتلال الأمريكي فيها- ستصبح مصدر تهديد لباقي دول المنطقة دون أن ننسى أن أمريكا (حاليا) هي أشبه بالأسد الجريح الذي يريد أن يعتقد لنفسه بسبب عجزه وفشله..

الثعابين الإقليمية تلتف..!

الثابت أن هناك صفحة جديدة في العلاقات الثنائية تكتب سطورها حاليا بين سوريا ولبنان، فالرئيس السوري اتخذ قراراً بإقامة بعثة دبلوماسية سورية في لبنان، وسوف يتم تبادل السفراء بين البلدين وبذلك تنتهي – وإلى الأبد – أكبر عقبة كانت تقف في طريق (تطبيع) العلاقات بين دمشق وبيروت، ناهيك عن أنها ظلت تُسمم الأجواء لسنوات طويلة..

وفي ذات الوقت اختارت دمشق سفيرها المعتمد لدى بغداد لتبدأ صفحة جديدة أخرى بين البلدين بعد قطيعة استمرت فترات طويلة لأسباب عقائدية وحزبية ومذهبية وسياسية.. نحمد الله أنه لم يعد لها مجال اليوم..

ما معنى هذا الكلام؟.

معناه أن سوريا نجحت – فعلاً لا قولاً – في إعادة إدماج نفسها في محيطها العربي، وتجاوزت محاولات (العزل) التي كانت الشغل الشاغل لبعض الأطراف الإقليمية والدولية بهدف خنق سوريا والتضييق عليها..

وللإنصاف يجب نذكر أن الدبلوماسية السورية برعت في تفادي الصدامات ولم يبتلع الطعم الذي وضعته بعض الأطراف الخارجية لإفساد علاقة سوريا بمحيطها العربي..

بدءا بإحداث قطيعة بين دمشق وبيروت، واستعداد العاصمتين ضد بعضهما البعض مروراً بالسعي لإفشال القمة العربية التي انعقدت في مارس كما هو مقرر كل عام واتهام سوريا بأنها تفتح أبوابها لصداقة ممتدة مع دولة لا يثق فيها المجتمع الدولي (وأقصد بها إيران..)

المؤكد أن سوريا قد نجحت في هذا «الاختبار الصعب» وعادت بقوة إلي الصف العربي لتتبوأ مقعدها في مكان بارز بالمسيرة التضامنية العربية وإن لم يمنع

ذلك من سماع نقيق ضفادع يصدر من هنا وهناك بهدف تعكير «صفو» الأجواء..

وأعني بذلك اتهام سوريا- من قبل بعض الأطراف اللبنانية- بأنها تُعبئ جنودها على الحدود اللبنانية- السورية وتحديدا في نقاط بعينها على الحدود المتاخمة لعاصمة الشمال (طرابلس).. ورغم أن هذا الاتهام عار من الصحة ويحمل من دلالات الاستعداء وسوء النيّة الكثير، إلا أن سوريا لم تلفت إليه ليس فقط لأن مصادر هذا الاتهام ليست بريئة ولكن أيضاً لأن سوريا تتحرك داخل نطاقها الجغرافي.. (؟؟؟) إلا إذا كان تحركا من هذا النوع يتطلب أخذ أذون وتصاريح من الدول الأخرى!!

أريد أن أقول إن عودة العلاقات الطبيعية بين سوريا ولبنان هو أمر يحزن له البعض ممن يعيشون على الخلافات، ولا تزداد أرصدتهم في البنوك إلا بإذكاء نيران الفتنة.

والأمل معقود على عقلاء العرب الذين سيفوّتون الفرصة على أعداء الأمة العربية في داخلها وخارجها.

لمصلحة من.. «شنق» سوريا؟

للإنصاف يجب أن نعترف بأن قمة دمشق العربية السابقة قد كشفت عورات عربية جديدة كانت مستورة بـ «أوراق التوت المتهرئة» لسنوات طويلة، وظني أن الحديث عن تضامن عربي من أي نوع سيكون – لاحقًا – أشبه بأضغاث الأحلام.. ولست أشك في أن المفردات التي لاكتها وسائل الميديا في تعليقها علي القمة العربية العشرين، أو علي انخفاض مستوي التمثيل لبعض الدول سيكون هو الزيت الذي سيشعل نار الحقد والضغينة بين الدول العربية.. فالحديث مثلاً عن دول كبري وفاعلة ومؤثرة (ويقصد بها مصر والسعودية) أثار في نفوس الدول الأخرى غضبًا واستنفارًا وكأنها – ومن منطلق هذا التقسيم – لا تُحسب إلا كما يحسب بغاث الطير!..

والتهوين من أمر قمة دمشق وهشاشة توصياتها أو قراراتها، لأن رؤساء وملوك (هذه الدول الكبرى والفاعلة والمؤثرة) لم تحضر هو تكريس «لسمو» دول، و«دونية» دول أخري.

كما أن مستنقع التهكم، الذي غمس كثير من الكتاب أقلامهم فيه سوف يأتي- حتمًا- علي شعرة معاوية التي كانت باقية (بالكاد) بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية.. فالمتوقع أن سماء العُرب ستكون ملبدة بالغيوم، فور انتهاء أعمال القمة، لأن الدول التي تسمي نفسها (الكبرى والفاعلة والمؤثرة) تشعر – يقينًا بالفشل أو علي أقل تقدير (بقلة الحلية)، لأن القمة انعقدت (وما كان لها أن تنعقد..) وصدرت عنها قرارات (وما كان لها أن تصدر..) وتحدث أمامها بشار الأسد (وما كان له أن يتحدث) وأصبح رغمًا عنها رئيسًا للقمة العربية طوال عام كامل (من مارس ٢٠٠٨ وحتى مارس ٢٠٠٩).

والحق أن «شيئًا» لم يتغير رغم محاولة البعض تقزيم القمة والتهوين من أمر انعقادها فالدول (الكبرى والفاعلة والمؤثرة) قد حضرت قمة بيروت – مثلاً – وأطلقت ما يسمي مبادرة السلام فما تغير شيء: الصلف الإسرائيلي سادر في غيه – وعمليات الاغتيال متواصلة، والاستيطان في اتساع، وقتل الأطفال وتجويع الشعب (بمباركة أمريكا) هي لعبة تمارس في العلن وليس في الخفاء.. هذا الواقع الصعب يؤكد أن غياب أو حضور الدول التي تري نفسها فاعلة لا معني له.. لأن استخفاف إسرائيل بالمبادرة العربية وعدم اكتراثها بما تضمنته من أفكار منذ انطلاقها في عام ٢٠٠٢ وحتى اليوم هو أكبر دليل علي أن أحدًا (كبيرًا أو صغيرًا) ليس له مكان في أوراق ودفاتر السياسة الإسرائيلية.

وإذا كان الحال كذلك، فلماذا الإصرار علي أبلسة سوريا واعتبارها شيطانا مريدًا.

في اعتقادي أن العقل السياسي العربي لم يدرك بعد أن السياسة لا تعرف لغة

المشاعر أو العواطف أو الأحاسيس.. ويبدو لي أن الدول الكبرى تعاطفت مع الأزمة اللبنانية (وعلاقة سوريا بها) من منظور عاطفي محض.. وليس هكذا تُورد الإبل في أمور كهذه! كما غاب عن الكثيرين أن العرب – كل العرب – لن يجنوا شيئًا إذا كسبنا لبنان وخسرنا سوريا.

ثم من قال إن دمشق هي وحدها القابضة علي زمام الأمور في داخل لبنان.. صحيح لها علاقات بحزب الله، وبفصائل المعارضة في بلاد الأرز، لكن سوريا – كما يعرف القاصي والداني – ليست اللاعب الوحيد في لبنان.

وهناك سؤال آخر يلح علي الخاطر:

وإذا لم يستجب حزب الله – وهذا هو المُرجح – لدعوات سوريا (في حال تدخلها).. ماذا سيكون عليه الحال بعد ذلك؟

إن لعبة إبعاد سوريا التي تمارسها بعض الدول الكبرى هي لعبة عاطفية وغير عملية تذكرنا بلعبة جبهة الصمود والتصدي التي مورست مع مصر في أعقاب اتفاق كامب ديفيد.. فالثابت أن القاهرة لم تخسر شيئًا فلقد استعادت أرضها (بشكل أو بآخر) والذي عاد – وهذا هو الواقع – ليس مصر للعرب وإنما العرب لمصر.

ثم هناك سؤال آخر قد يضع أيدينا علي جواب الحل وهو: من أين يعتاش رجال السياسة في لبنان وما الموارد التي ينفقون منها علي ميليشياتهم وأزلامهم.. طبعًا «إيران» تقوم بالتمويل – لكن الصحيح أيضًا أن واشنطن، وباريس وبعض العواصم الإقليمية تقوم بالمهمة. (.. ولكل فصائله ومريديه). معناه أننا أمام قيادات مأجورة تعمل لحساب عواصم خارجية وهو داء مستفحل لن يفيد معه دواء.

أريد أن أقول إن شنق سوريا ليس حلاً، وبنفس القدر أري أن الغياب المُتعمد

عن القمة العربية لا معني له في عالم السياسة.. ولغة المصالح فالغائب– دائما– ليس على حق!!

أين.. «مصر».. من كل ما يحدث في «سوريا»؟

يحز في نفسي ويؤلمني أن مصر التي اعتاد أبناء جيلي ممن زادت أعمارهم علي خمسين عاما ألا توجد في القضايا الإقليمية والأحداث العربية، فقد تذمر أبناء ليبيا علي قائدهم وقهروه بل قتلوه دون أن تتحرك مصر أو يكون لها موقف.

كذلك حدث ما حدث في اليمن ولم نسمع تعليقا أو تصريحا من وزير خارجية مصر حينذاك.. ويحدث الآن في سوريا ويدور خلاف بينها وبين جامعة الدول العربية.. وتدلي المعارضة السورية بدلوها.. وتفضل مصر (حتى لا أقول تجُبر) أن تظل علي الحياد! هذا لعمري موقف مصري لم يعهده المصريون ولم نعرفه عن مصر في القديم والحديث.. فدائما لها صوت ورأي في كل ما يحدث وتعمل لها دول العالم ألف حساب، لكن أن تظل مشغولة بنفسها وتعالج في أسي وحزن ما تتعرض له من أزمات وحرائق وتشغل ذاتها بأمور داخلية مثل الدستور والانتخابات والإضرابات والاعتصامات.. علي أن يهوي من يهوي.. ويعلو من يعلو ـ فهو أمر مستحدث لم نسمع به من ذي قبل.. وأيا كان الأمر فمصر لا تعيش في العالم العربي والعالم بشكل عام بمفردها، وإنما هي تؤثر وتتأثر بما يموج حولها ويحدث في العالم قريبا وبعيدا.. وإلا فما معني أن يعترف متظاهرو اوول ستريتب في أمريكا بأنهم قد استلهموا في تحركاتهم الثورة المصرية.. وما معني أن تصف الصحف الغربية متظاهري روسيا بأنهم قد مسهم الربيع العربي، خصوصا ما حدث في مصر.. كذلك إسرائيل لم تكن في يوم من الأيام بعيدة.. فقد تأثرت بغضبة المصريين.

لقد آلمني كثيرا أن يتكلم المتظاهرون في مصر عن كل شيء في الداخل وينسون ما يحدث في سوريا التي كانت يوما ألصق بمصر وتسمي بالإقليم الشمالي

في إطار الجمهورية العربية المتحدة يوما.

إن ما يحدث في سوريا سوف يترك بصماته علي المنطقة برمتها.. فالأمر ليس قصاراه أن قوما لا يريدون حكم آل أسد.. وأن الربيع العربي كما ينمي لابد أن يمس سوريا بجنون!.. وأن دولا أخري سوف تشهد هذه الموجات إن آجلا أو عاجلا.. فسوريا تتوعدها القوي الكبرى منذ زمن، ولأن الولايات المتحدة الأمريكية قد برعت في الحرب بالوكالة منذ زمن، فلقد تركت جامعة الدول العربية تحارب لها في سوريا، بينما هي قد جددت العهد لسفيرها كي يعود إلي دمشق.. وبراءة الأطفال في عينيه!

سوريا ـ يا قوم.. تعيش أزمة تريد إطارا عربيا لها، لكن جامعة الدول العربية تسير في اتجاه آخر بعد أن أصبحت جامعة معارضة وليس جامعة شعوب أو نظم!

والدليل علي ذلك أن مطالبها هي مطالب المعارضة منذ مطلب تجميد عضوية سوريا، أو الحظر الجوي علي دمشق وبعض المدن، أو الحظر الاقتصادي.

صحيح أن وتيرة العنف لم تخف في بعض البؤر الساخنة، لكن الحكومة السورية تري أن المسؤول عنه بعض جماعات الإرهاب وليس المواطنين السلميين!

والحق أن وسائل الإعلام العربية والدولية قد انحازت إلي المعارضة السورية، برغم أنها تتحدث عن الخريف العربي لا تبالغ في نقل ما يحدث في سوريا، وتنسي عن عمد أن القيادة السورية ـ برغم كل ذلك ـ لا تزال موجودة.. وأن غالبية الشعب والجيش السوري يقف من ورائها ويدعمها.. ومثلما هناك مظاهرات رافضة.. هناك مظاهرات أكبر مساندة.

الغريب أن المعارضة السورية تتهم جامعة الدول العربية بأنها تعطي مهلة أخرى من خلال ما يسمي بلجنة المراقبين لكي تتمكن الحكومة السورية من قتل

المزيد من الشهداء!

وتري أن الجامعة تنحاز بذلك إلي الحكومة ولهذا تقوم المعارضة بمظاهرة أطلقت عليها مظاهرة الموتب.. في إشارة إلي أن دمشق قد استقبلت طلائع المراقبين بقتل مزيد من الشهداء المدنيين في سوريا!

أيا كان الأمر.. تصر مصر علي أن تكون بعيدة وأن توقف تماما وزارة الخارجية ولا تجعل لها من هم سوي الانشغال بما يحدث في الداخل!

مرة أخري.. إن ترك جامعة الدول العربية لتكون فريسة لأصغر دولة عربية هي قطر.. أمر مؤسف.. ثم إن ما يحدث لسوريا والمطالبة بتحويل ملفها إلي مجلس الأمن هو كارثة بالمعني الحقيقي للكلمة، لأن تحويل الملف بهذه الطريقة يجعل من الجامعة ـ جامعة معارضة باعتبار أن هذا المطلب هو– مطلب المعارضة– هو أمر مؤسف ويأتي علي دور الجامعة العربية، كما تأتي النار علي الخشب!

ناهيك عن أن الجامعة بتقزيم دورها في مجرد تحويل الملفب.. يتنافي مع ما كان يحلم به الآباء المؤسسون عن أن تكون الجامعة آلية للعمل العربي المشترك.. ناهيك عن أن أحدا لم يعد يثق فيها بعد ذلك.. والأهم أن أحدا لا يعرف ماذا يفعل مجلس الأمن، واستنادا إلي أي بند سيرتكز في قراراته والتجربة العراقية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الأمم المتحدة لا تضمر إلا الشر– كل الشر– للمنطقة العربية بأسرها.

فقديما تحدثوا عن إخراج العراق من الحظيرة العربية وأن العراق بلد كبير ولابد من تقسيمه بين شيعة وعرب وأكراد.. وهو ما حدث ولاحظه كل ذي عينين!.. ولا يخفي أنهم يعدون سيناريو مشابها في ليبيا التي يتحدثون عن تقسيمها إلي أقاليم برقة وفزان وطرابلس، ولن تكون سوريا بمعزل عن كل الذي حدث في ليبيا والعراق، بالإشارة إلي لواء الإسكندرونة الذي تحتله تركيا منذ الحرب العالمية وأريد هنا أن أتساءل.. هل تحدث أحد في داخل سوريا أو خارجها عن

الجولان السورية؟.. والإجابة: لا ـ سوي إسرائيل التي أكدت شيئين: الأول أنها لن تترك الجولان مهما يكن الثمن.. والثاني أن الأسد لابد أن يترك الحكم بعد سنة على أقصى تقدير.

أقول ذلك وهناك من يعلن من الحكام العرب تنحية بشار الأسد ويدعوه إلي أن يكون ذلك في أقرب فرصة!.. وهو السيناريو الذي كان يقوم به في حال العراق رأس النظام السياسي السابق في مصر!!

سوريا في خطر.. هذا صحيح.. لكن لا تنسي الدول العربية جميعها أنها ليست في مأمن من هذا الخطر.. فتونس كانت قديما ثم مصر واليمن وليبيا، لكن لا ينسي أحد أن مسمار الربيع العربي في النار للبحرين والسعودية.. والبقية تأتي.

إن مصر ـ يا قوم ـ لابد أن تكون في المقدمة وعليها ـ كما اعتدنا ـ أن تعلو علي مصابها وأحداثها الداخلية وأن تسجل موقفها الرافض للاستعمار قديما.. وحديثا، لأن سقوط سوريا فريسة للقوي الكبرى سوف يطرب علي المدى القريب المعارضة السورية، لكنه سوف يكون مآلا سيئا علي المدى البعيد.

صحيح سوريا في خطر.. لكن الأمة العربية في خطر داهم.. فاليوم دمشق وغدا سوف تكون طهران ثم بعد غد سيكون حزب الله ولبنان.

فهل يستوعب ثوار العرب النداء؟

بين الدقهلية وحماة السورية.. تشابهات «اخوانية»!

صاحب هذه الفكرة أكاديمي سوري يعمل أستاذا للدراسات الإسلامية في جامعة السوربون (بباريس).. أمضى في القاهرة بعض الوقت وزار أماكن كثيرة، ورصد تحركات جماعة الإخوان، والتقى بشخصيات، وناقش شبابا من كل لون وصنف، وانتهي إلي أن الإخوان المسلمين من أكثر الناس شراً، ومقولاتهم الكاذبة لا تختلف باختلاف المكان، ففي الدقهلية- في مصر المحروسة- حيث

يوجد نفر من قيادات هذه الجماعة- سمع كلاماً متشابها مع ما سمعه في مدينة حماة السورية منذ سنوات وهو ما جعلني- يقول الرجل- أضع يدي على قلبي خوفاً من تكرار سيناريو حماة في شرق الدلتا في مصر.. فهنا وهناك سمع أنصارهم ومريدوهم يقولون! أنهم يجعلون من الإسلام الحنيف شعاراً لهم، ويسعون سعيهم كله ليقبضوا على السلطة في كل بلد مُسلم من أجل أن ينشروا تعاليمه ويطبقوا مبادئه. وهم لا ينكرون أنهم حزب ديني سياسي، يقومون بالمواجهة على جهتين: جبهة جمهور المسلمين وجبهة السلطة. ويطالبون إما باقتسام السلطة وإما باستلامها عن طريق التراضي والتصالح أو عن طريق القوة والاغتصاب. ويسمون ذلك حقاً من حقوقهم وطريقا مشروعة لهم مسموحاً بها وقصة تنظيم «داعش» في العراق والشام ليس بعيدا.

ويؤكد الأكاديمي السوري أن خلط الأوراق هو ديدن الإخوان في كل زمان ومكان، فهم ينسبون الظواهر الدينية إليهم، ويضمون أحاسيس الشعب وميوله الإسلامية إلي حركتهم.. سعياً إلي تجييشهم في صفوفهم والنضال من أجل وصولهم إلي مقاعد الحكم.. ولذلك فإن الرؤية التحليلية لمواقفهم وتحركاتهم تؤكد أنهم إذا ما انغمسوا في تيار النضال السياسي تغافلوا عن الأغراض الدينية والاجتماعية التي كانوا أعلنوا عنها في سالف الأيام.

وسجل الرجل شهادته قائلاً: أخشى أن تنطلق جياد الإخوان المسلمين في الميدان وعليها رُماة مهرة يجيدون رمي الفتن واللعب بالنار.. لتكرر المشاهد المأساوية والدموية التي عرفتها مدينة حماة السورية فتتحول معها الحياة في شرق الدلتا المعدية- حاشا لله- إلي اضطراب ورعب وعدم استقرار..

وكلنا يعرف أن الإخوان المسلمين قد حوّلوا مدينة حماة إلي ترسانة عسكرية وكانوا يعتزمون إسقاط النظام السوري بنشر الفتن وإثارة النعرات، ومهاجمة رجال الأمن في ثكناتهم مما اضطر النظام إلي التدخل لإخماد الحريق فحدثت مآسٍ

وويلات وسال دم كثير..

ومع تسليم الرجل بأن التاريخ أو الحوادث لا تتكرر بحذافيرها في البلدان المختلفة، إلا أن انتشار قيادات الإخوان في الدقهلية (خيرت الشاطر نائب رئيس الجماعة من هناك وظهور الجماعة في الشارع وداخل البرلمان (مجلس الشعب وإعلائهم عن أنفسهم في مناسبات عديدة) كل ذلك جعله يعقد مقارنة بين الحالين وبين المدينتين (حماة السورية والمنصورة عاصمة الدقهلية في مصر..)

لكن هناك أسبابا جعلت هذا الضيف السوري يرى الصورتين متشابهتين، ففي سوريا مثلاً كان يُقال إن الفساد الذي غزا كل شيء في حياة الناس، والسلطة التي تراخت في مسألة الحساب والعقاب هما سببا الأحداث والفتن التي وقعت ومنها واقعة دك البيوت فوق رؤوس أصحابها في حماة..

وقيل أيضا إن السلطة وحدها هي التي جعلت للإخوان شأنا وجعلت لهم قيمة عندما لم تُفرّق بين ما لدى الإخوان من مشاعر دينية مصنوعة أو مجلوبة لا تحمل إلا المعنى السياسي، وبين ما عند المواطنين الآخرين من المشاعر ذاتها، لكنها طبيعية اجتماعية وليس فيها أثراً للمعنى السياسي..

ويقول الأكاديمي السوري إنه خلص من رصده لتحركات الإخوان في مصر، وعليك لمشاهداته ورؤاه إلي أن شيئاً من ذلك حدث في مصر، فالسلطة المعدية ارتكبت نفس الأخطاء التي وقع فيها السوريون.. يضاف إلي ذلك أن الإخوان المسلمين المصريين قد ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا آله مُسخرّة في أيدي الدول الأخرى وخصوصاً الولايات المتحدة التي لا يخفي على لبيب الاتصالات الخفية التي تجري منذ سنوات مع رموز إخوانيه في أرض الكنانة..

ناهيك عن الدعم والتحريض والحماية التي لا تجف ينابيعها تحت ستار مزاعم حقوق الإنسان أو الدمقرطه وكلها أحاديث إفك تستهدف أمن واستقرار مصر، وأمن واستقرار المنطقة العربية (بالتبعية..) والحق إن هذه الرؤية التي يدق

بها أحد أساتذة الدراسات الإسلامية بجامعة السوربون ناقوس الخطر من استفحال الإخوان المسلمين الذين يراهم سبب كل بلاء وفتنة تمنعه من توجه النقد اللاذع للنظم السياسية العربية التي ساهمت (عن قصد أو عن غير قصد) في تضخيم صورة الإخوان ولذلك يرى أن خير علاج هو أن تسعى هذه النظم إلي تحسين علاقتها بالشعوب وتُزيد في تلطيف الارتباط والاتصال بها، لتعيد إليها شيئاً من الثقة المفقودة..

انتهي كلام الرجل الذي خبر شؤون الإخوان قديما وحديثا، وأصبح التفكير فيه فرض عين على الحاكم والمحكوم معاً.

لمصلحة من أبلسة حزب الله؟

قبل أقل من عشرين عاماً كان الحديث يدور على استحياء عن ضرورة أن تساعد إسرائيل في قيام دولة فلسطينية وكان عرّاب هذه الفكرة– في حينها– السيد مصطفي خليل رئيس وزراء مصر الأسبق، وأذكر أن شيخ المستشرقين الفرنسيين (المعروف) جاك بيرك علّق على ذلك في صحيفة لوموند الفرنسية قائلاً: إن الدولة الفلسطينية المزعومة ستكون مهمتها حراسة أمن إسرائيل أي أن دورها هو أشبه بدور الحارس الذي يُطلب منه القبض على فلان، أو محاكمة علان..!

وأشهد أن هذا الرأي قد صدمني– في ذلك الوقت– لكن ها هو الواقع المُعاش بأن يؤكد صدق ما قاله جاك بيرك فالسيد محمود عباس (أبو مازن) الرئيس الفلسطيني كما يطلق على نفسه ورفاقه لا مهمة لهم سوى ضبط إيقاع الحياة في الأراضي الفلسطينية بهدف حفظ الأمن الإسرائيلي..

لقد قفزت إلي ذهني هذه الواقعة (وذلك المدلول) عندما نقلت الأنباء أن السيد جورج دبليو بوش (الرئيس الأمريكي) السابق يشرع في تقديم مساعدات عينية (تشمل أسلحة وعتادا ومركبات عسكرية) للجيش اللبناني..!!

وبطبيعة الحال، فإن هذه المساعدات ليست من أجل سواد عيون لبنان

واللبنانيين وإنما هدفها هو تسليح الجيش اللبناني لكي يكون قادراً على ما فشلت فيه إسرائيل وهو نزع سلاح المقاومة وحزب الله.. أي أن سيناريو السلطة الفلسطينية يتكرر مجدداً مع الجيش اللبناني باعتبار أن الهدف في الحالتين هو الحفاظ على أمن واستقرار إسرائيل.

وعلينا أن نتذكر أن واشنطن تخطط لهذا الأمر منذ اللحظة التي انهزمت فيها إسرائيل أمام (منعة) (وقوة) المقاومة اللبنانية في حرب يوليو/ تموز ٢٠٠٦ إذ أدركت أن الجيش الذي لا يُقهر! لا حيلة له في مواجهة حزب الله، وبالتالي كان يتعين تغيير الاستراتيجية ليقوم اللبنانيون أنفسهم بالمهمة التي عجز عن القيام بها الجيش الإسرائيلي..

لذلك كان طبيعيا – ووقف هذا المخطط – أن يشعل وليد جنبلاط الأزمة متحدثا بلسان إسرائيل وليس بلسان لبنان – عندما طالب في مؤتمره الصحفي الشهير بإزالة أجهزة الاتصالات الخاصة بحزب الله، وإقالة مدير أمن مطار بيروت.. وهي المطالب التي سكبت الزيت على النار وفاقمت الأحداث وكادت تجعل لبنان تقف على أعتاب حرب أهلية جديدة..

وحرصاً على ذاكرتنا جميعاً، نلفت الانتباه إلي أن الأوضاع الداخلية (السياسية) في لبنان لم تكن هادئة كما يعتقد البعض ويظن.. فاعتصام المعارضة في وسط بيروت وتحديدا في ساحة رياض الصلح قد مرّ عليه أكثر من خمسمائة يوم وهو مرشح للبقاء والاستمرار.. ناهيك عن الشروط (والشروط المضادة) التي تحكم الأزمة بين الفرقاء اللبنانيين وتدور في حجمها حول المحاور الثلاثة للمبادرة العربية وهي: اختيار العماد ميشيل سليمان (قائد الجيش) رئيساً توافقياً، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ووضع قانون انتخابي جديد.. والخلاف – كما يعلم الجميع – يأتي من أولويات هذه المحاور، وهل سيتم الأخذ بها فرادي أم مجتمعين..

على أية حال، لقد بات واضحاً للأعشى والأعمى والبصير على السواء أن المخطط الأفريقي/ الصهيوني بتأليب سُنة لبنان ضد شيعته وتصوير الخلاف على أنه خلاف طائفي وليس سياسي، ثم أبلسة حزب الله، (أي جعله إبليسا لعينا!) واستعداء الجميع ضده..

قد حقق قدراً من نجاح، فلقد ابتلع الكثيرون الطعم وباتوا يقدحون- ليل نهار- في حزب الله، فحققوا بذلك أمنية إسرائيل الغالية، وبعد أن كان حزب الله هو الفارس المغوار، هازم الأعداء، وحافظ الأمن والسلم الأهلي في لبنان أضحى- بين عشية وضحاها- مخادعاً، وكاذبا، وملعونا..

وسؤالي البريء هو التالي:

أليست هذه الصفات (والاتهامات) هي ما كانت إسرائيل تصرخ به ليلاً ونهاراً.. وأليست هي التي كانت تزعم أن الصراع في لبنان صراع طائفي وليس سياسياً..

أريد أن أقول لقد رفعنا الحرج عن إسرائيل وقمنا نحن بالدور الأسوأ الذي كانت تريد القيام به.. ونسينا أن الهدف ليس حزب الله، وإنما المقاومة العربية في كل مكان.. فهذا هو (ديدن) السياسة الأمريكية.. التي ألبست- في آن واحد- ثوب الشيطان لحركة المقاومة الفلسطينية.. وصورتها أمام العالم على أنها شراذم من الإرهابيين..

وغاب عن بالها- عمداً- أنها أول دولة إرهابية في العالم- بمعايير الإرهاب الدولية- وأن إسرائيل تمارس عيانا جهاراً سياسة إرهاب الدولة، وتقوم بالزيادة الجماعية لأطفال الحجارة وذويهم بعد تعذيبهم وتجويعهم وسفك دمائهم الذكية مجانا!!

وكلنا يعلم أن تدويل الأزمة اللبنانية على النحو الذي سارت عليه بتدخلات فرنسية وأمريكية وإسرائيلية لن يؤدي إلي حل وإنما إلي مزيد من التعقيد.. ولعل

أهل لبنان هم كأهل مكة– أدرى بشعاب أزمتهم وبلدهم.. والقاعدة الذهبية– في هذا الشأن– أنه لا شيء يمكن أن يتم في طريق المصالحة والسلم الأهلي بغير قاعدة التوافق.. فكل أزمات لبنان منذ استقلاله مروراً بالحرب الأهلية في عام ١٩٧٥ وحتى اليوم لا تحسب بقاعدة الغالب والمغلوب أو المنتصر والمهزوم..

والغريب أن موالاة لبنان كانوا يعرفون هذا الشيء ويحفظونه عن ظهر قلبي، لكنهم بتأثيرات أمريكية وفرنسية وإسرائيلية حاولوا القفز على هذه القاعدة فكان أن اصطدموا بالتاريخ القريب والبعيد..

ولذلك ليست مفاجأة لي أن تتراجع حكومة السنيورة عن قرارات وليد جنبلاط، ولم يكن مفاجأة لي أيضاً أن يلوح حزب الله بسلامه وجنوده في بعض شوارع بيروت والجبل..

لأن لبنان هو من أكثر الدول العربية التي تعرف في حياتها السياسية والاجتماعية خطوطا حمراء.. ولذلك كان ميشيل عون أحد أقطاب المعارضة على حق في تعليقه على الأحداث بقوله:

الآن لقد اعتدل الميزان، وعادت الأمور إلي سابق عهدها، ولعله يقصد أن الموالاة قد ارتدعوا، وعادوا رغما عنهم إلي قاعدة التوافق التي لا مكان فيها لغالب أو مغلوب وإنما الجميع سواسية..

وعلى أية حال، أظن أن أصوات لبنان الأخيرة كان لها بعض الإيجابيات أولها: أن الجيش اللبناني برز جسداً وكيانا يوثق به، وكان المعتاد مثل هذه الأمور أن يكون مختفياً أو جسداً لا حراك فيه.. والثانية: أن العماد ميشيل سليمان (قائد الجيش) أكد من خلال (حياده) وموقفه المتوازن بين الأطراف المتصارعة أنه الرجل المناسب الذي يمكن أن يقود البلاد (رتباً) في هذه المرحلة..

وأتصور أن موقفه هذا، جعله يقترب أكثر من مقعد الكرسي الرئاسي في قصر

بعيدا.. والثالثة أن قاعدة التوافق عادت لتتكدس من جديد، ولتكون طوق النجاة الوحيدة.. صحيح إن بعض الشخصيات السياسية مثل مروان حمادة، وسمير جعجع هرعت تهرول باتجاه فرنسا وأمريكا تطلب التدخل.. لكن هذا التصرف لا يفت في (؟؟؟) قاعدة التوافق التي بغيرها سيظل لبنان جرحا دامياً..

يبقى أخيرا أن نذكر أن الفتنة التي تعيشها لبنان اليوم لا تستهدف فقط حزب الله والمقاومة اللبنانية وإنما ترمي– على المدى البعيد– إلي إشعال نيران الحرب بين الفرس والعرب، وما تصريحات وزير خارجية السعودية المعادية لإيران سوى القتيل الأول في هذا الحريق الكبير الذي خطط له الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في زيارته للمنطقة لتأتي زيارته الثانية لتؤكد عليها وتعطي إشارة البدء لدخول المنطقة أتون حرب جديدة تحارب فيها المنطقة العربية إيران (نيابة) عن أمريكا كما تحارب فيها الموالاة في لبنان المعارضة (نيابة) عن إسرائيل..



الانقلاب
على
عبد الناصر
قضايا ..
وإشكاليات

الفصل الرابع

الاتحاد من أجل المتوسط
حلم راود الأوروبيون
وحققه العرب

مصر والدائرة المتوسطية.. حوار مشروط!

لقد كان عميد الأدب العربي (د. طه حسين) على حق عندما كتب ذات مرة يقول:

«لماذا نخاف من البحر المتوسط، إنه بحرنا كما هو بحر الأوربيين». ولعله كان يرد بذلك على أولئك المتوجسين من كل ما يأتي من دول الشمال من أفكار أو نظريات أو بشر.. وكان هؤلاء روجوا أن البحر المتوسط لم يحمل لنا عبر العصور سوى الاستعمار، والانتداب، والحروب الصليبية! ولعل هذه القناعة التي كانت تملأ رأس عميد الأدب العربي، هي التي دفعته دفعاً إلى التحمس لثقافة حوض البحر المتوسط، التي حاول أن يرصد ملامحها في أكثر من مؤلف، لعل أبرزها كتاب «مستقبل الثقافة في مصر»، حيث ركز على أهمية حوار الضفتين، وعلى أن هذا البحر هو جسر اتصال، وليس حاجز انفصال. وكلنا يعرف أن هذه الفكرة– تحديداً– أثارت لغطاً قوياً في الأوساط الأكاديمية، لكن بقى مخزوناً في الذاكرة المصرية أن حوض البحر المتوسط هو فضاء حضاري «وثقافي» أكثر منه أي شيء آخر، وأن مصر– من الناحية الجيوإستراتيجية– وبروزها كدولة «وحكومة مركزية» عبر القرون تحتل موقعها كقاطرة لدول جنوب المتوسط في مواجهة دول شمال المتوسط، ولذلك كان طبيعياً أن تتكرس «كينونة» مصر في قلب هذا التجمع، الذي أخذ عبر العصور أشكالاً مختلفة، لعل أكثرها رواجاً من الناحيتين السياسية والاقتصادية، مشاريع التعاون الأورومتوسطى التي يجسدها– بعمق– مشروع «عملية برشلونة» الذي انطلق في عام ١٩٩٥ لإحياء– بشكل ما– جولات الحوار العربي– الأوروبي، التي ظهرت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم تعثرت بعد ذلك. المهم أن مصر احتفت بهذه المشاريع جميعاً، وما كان لها أن تفعل غير ذلك، باعتبار أنها معنية بمستقبل المنطقة والحوار مع دول الجوار، حواراً يضمن التوافق لا التفريق والتكامل لا الانفصال أو الاستبعاد. ومعلوم أن مصر التي تعتبر

من العُمد الأساسية للتعاون الأورومتوسطى والمؤسسين الفاعلين في عملية برشلونة كانت، ولا تزال تحرص على تقديم أفكار جديدة لتفعل دوائر الحوار، وأحسب أن ذاكرة الوطن لا تزال تحتفظ بصولات وجولات لوزراء خارجية مصر أمثال د.عصمت عبد المجيد الذي وقف ذات مرة، في أحد الاجتماعات التي احتضنتها مدينة مرسيليا في جنوب فرنسا، يصحح مجموعة من الأخطاء التي جاءت على لسان عضوة فرنسية في البرلمان الأوروبي، وأذكر- وقد كنت شاهد عيان- أن هذه السيدة صعدت على المنصة وقدمت اعتذارها لوزير خارجية مصر، وشكرته لأنه صحح لها أفكاراً كثيرة مغلوطة كانت تعرفها عن العرب والمسلمين في جنوب المتوسط.

أما المعارك الوطنية والقومية التي قادها السيد عمرو موسى وقت شغله منصب وزير الخارجية، فكانت تتصدر الصحف الأوروبية، خصوصاً عندما رد على خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية الأوروبية، بشأن الفصل بين ما يحدث في عملية السلام «مداً وجزراً» وما يحدث في إطار عملية برشلونة، وأشهد أن صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية كتبت وقتذاك في صفحتها الأولى، قول وزير خارجية مصر: «إن أوروبا لا يجب أن تظل في مقعد المتفرج مدى الحياة!»، في إشارة إلى أن دورها في عملية السلام هو دور هامشى، بينما تريد أن تستأثر بالكعكة الاقتصادية عبر التعاون الأورومتوسطى. وأحسب أن دور وزير الخارجية الحالي أحمد أبو الغيط، يندرج في الإطار نفسه، تصريحاته الرنانة التي أكد فيها أن مصر ستتجاوب مع أية أفكار متوسطية، وستضع مشروع «الاتحاد من أجل المتوسط»، ضمن أولويات بحثها ونقاشاتها، لكن لن يكون ذلك على حساب عملية برشلونة. وأحسب أن هذا الموقف المصري «الناضج جداً»، قد انسجم مع الموقف الأوروبي العام الذي عبرت عنه- في البداية- السيدة أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية التي أصرت- باسم أوروبا- على ألا يلغى «الاتحاد من أجل المتوسط» عملية برشلونة، ولذلك ليس من قبيل المبالغة القول إن الصورة الحالية التي

استقر عليها هذا المشروع الذي يحمل اسم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى، قد شاركت في رسمها مصر التي أراد لها الأوروبيون جميعاً، أن تقتسم رئاسة القمة الأولى للاتحاد من أجل المتوسط، وأن توافق بالإجماع على اقتراح مصر، باستضافة القمة الثانية المقرر انعقادها في ٢٠١٠. وللإنصاف يجب أن نذكر أن مصر، من منطلق إستراتيجيتها بضرورة التعامل بإيجابية مع أية أفكار تدعو للشراكة، كانت حريصة على أن يظهر العرب في هذه القمة في صورة صف واحد وليس صفوفاً، صحيح قد تكون هناك متكسبات صغيرة تريدها كل دولة، لكن هذا لا يجب ألا يلغى المكتسبات المشتركة، ولعل حرص مصر على التئام اجتماع وزاري عربي، عشية انعقاد القمة في باريس، كان بهدف الخروج برؤية عربية موحدة، لتكون في مواجهة الرؤية الأوروبية الموحدة. وليس من شك في أن مصر لا تميل إلى فكرة إحداث قطيعة من نوع ما بين المحورين السياسي والاقتصادي، اقتناعاً منها باستحالة الحديث عن استقرار اقتصادي، وتبادل تجارى، وازدهار تنموي بين الضفتين، ما لم يوضع حد للتوترات التي تتولد عنقودياً في جنوب المتوسط من القضية الكبرى «قضية فلسطين». ولذلك لم تتردد مصر – في أكثر من مناسبة – من تسجيل تحفظاتها على «تغييب» المحور السياسي سواء في عملية برشلونة أو فيما يعرف بعد ذلك، بسياسة الجوار أو حوار ٥+٥ الذي حاولت به أوروبا، أن تفر– عبره – من آتون الخلافات المحتدمة بسبب الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وظلت مصر مخلصة لهذا المبدأ ومتمسكة به، فوضعته على رأس نقاشاتها في قمة «الاتحاد من أجل المتوسط»، رغم أن الأجندة الأوروبية سعت إلى تنحية المحور السياسي «وتحديداً عملية السلام» جانباً، بدعوى أن هناك أطراً أخرى، تستوعب هذه القضية بكل جوانبها وتشعباتها. ولقد عبرت مصر عن ذلك، بتصريحات تنفي فيها أن يكون مشروع الاتحاد من أجل المتوسط «قطاراً» تركبه إسرائيل باتجاه التطبيع المجاني مع العرب، كما رفضت أن يكون هذا المشروع «ضربة» في خاصرة مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وأعادت قمة

دمشق ٢٠٠٨ للتذكير بها، ومطالبة إسرائيل بالرد عليها، وهي المبادرة التي تنطلق نحو السلام العادل والشامل، تأسيساً على مبدأ مقايضة الأرض بالسلام. ويبقى أخيراً أن نذكر أن الاهتمام بالبيئة المتوسطة وتنقية الفضاء المتوسطي من التلوث، وتأمين الطاقة الحيوية للضفتين، ثم تقوية الصلات الثقافية والعلمية من خلال إنشاء تنموي وعلمي وأكاديمي، ثم ضبط الحدود وحمايتها من المتسللين في جوف الليل باتجاه الشواطئ الأوروبية «فيما يعرف بالهجرة السرية». أقول إن كل هذه المشاريع، التي يبدو من ظاهرها على الأقل، أنها تخدم الدول المشاطئة للبحر المتوسط شمالاً وجنوباً، لا يجب ألا تلغى مشاريع الأمن والاستقرار وفرض السلام الذي سيكون بالضرورة، العقبة الأساسية نحو رخاء وازدهار منطقة حوض المتوسط. وقديماً كان الاختلاف بين أوروبا والعرب، أنهما لا يريدان الشيء نفسه، فأوروبا ترمى– عبر جميع أشكال التعاون– إلى دعم مشاريعها الاقتصادية والتصديرية والاستثمارية، بينما يريد العرب دعم أوروبا لهم ولقضاياهم في المحافل الدولية، وأحسب أن قمة «الاتحاد من أجل المتوسط»، إذا نجحت في التقريب بين ما يريده العرب وما يريده الأوروبيون، فسيكون ذلك إنجازاً مهماً لدفع مسيرة حوار الضفتين. وأخيراً من إيجابيات فكرة «الاتحاد من أجل المتوسط»، أنها الفكرة الأولى– على وجه اليقين– التي لم يصفق لها العرب منذ الإعلان عنها، وإنما تم تناولها بكثير من النقد والتشريح، وليس من شك في أن ذلك يعتبر مظهراً لتعافي العقل السياسي العربي، الذي كثيراً ما كان معلولاً.

ثقافة البحر المتوسط .. (رؤية مصرية)

ثمة ولعُ بحوض البحر المتوسط في هذه الفترة، حتى أنهم في فرنسا يطلقون على عام ١٩٩٥ عام المتوسط. نظرا لأنه لا يكاد يمر أسبوع أو شهر على أقصى تقدير دون أن تشهد العاصمة الفرنسية ندوة أو مؤتمرا حول الفكرة التوسطية سواء في السياسة أو في الاقتصاد أو في الثقافة..

ولذلك اعتدنا أن نستمع في الآونة الأخيرة إلي مشروعات مطولة لرجال السياسة عن دول حوض البحر المتوسط وإمكانية التعاون بينها. وكذلك يفعل رجال الاقتصاد، تحت اسم الشرق أوسطية.. التي لا تخرج في النهاية عن إطار الدول المشاطئة للبحر المتوسط..

ووسط هذا الخضم من المناقشات التي تتناول منطقتنا العربية يُلح على خاطري سؤال يتعلق بالبحر المتوسط والثقافة العربية، وفي بحثي الدائب عن إجابات صحيحة لكل الأسئلة التي تطرحها هذه القضية عثرت على مجموعة آراء مهمة لفيلسوف العقلانية أستاذنا الدكتور فؤاد زكريا كان قد عرضها في باريس قبل فترة في إحدى الندوات.. وفيها يطرح سؤالاً محوريا وهو:

هل يُعد شمال البحر المتوسط من الوجهة الثقافية، مجرد تعبير عن القرب، بينما يمثل جنوبه الثقافة الشرقية بوجه عام، والعربية بوجه خاص؟.

وفي إجابته يقول د. فؤاد زكريا: علاقة للنظران الكثيرين ممن يبحثون في العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط على المستويات الثقافية والسياسية والاقتصادية لا يميزون بين «أوروبا المتوسطية»، «وأوروبا الشمالية والغربية».. ويعالجون مشكلة العلاقات بين ضفتي البحر كما لو كان البُعد الأساسي فيها هو العلاقة بين العرب والغرب بوجه عام.

لكن– وكما يقول د. فؤاد زكريا– يبدو له أن هناك مجالا لتساؤل هام هو: هل تتعامل الثقافة العربية مع ثقافة البحر المتوسط على أنها أوروبية أو غربية فحسب، أم أن هناك خصوصية تميز البحر المتوسط، ولو نسبيا عن بقية أجزاء أوروبا، وعن الغرب عموما في نظر العرب؟

وفي رأيه، فإن المثقف العربي يقيم نوعا من التمييز بين ثقافة البحر المتوسط في أوروبا وبين الثقافة الغربية بمعناها العام. فثقافة البحر المتوسط يمكن، بمعنى معين أن تُعد «وسيطًا» بين ثقافتين أكثر تباعدا، إحداهما هي الثقافة العربية

التقليدية، والأخرى هي الثقافة الغربية بالمعنى الواسع للكلمة، ذلك لأن البحر المتوسط (يتمتع في نظر المثقف العربي بميزة الأطلال على أراضي عربية واسعة، وهو في الوقت ذاته) يمثل نقطة التقاء معنوية ونفسية مع الشعوب العربية المطلة عليه.

غير أن أقوى العوامل التي تجعل من البحر المتوسط منطقة متميزة ثقافيا وليست مجرد «الحدود الجنوبية» للحضارة الغربية بمعناها الواسع، هو ذلك التداخل التاريخي الوثيق بين ضفتي البحر منذ أقدم العصور، ذلك التداخل الذي لا يسمح لإحدى الضفتين بأن تدّعي لنفسها التفوق على الأخرى وإنما تتناوب فيه العلاقات بينها في حالات مدّ وجذر يصعب معها لمن يتأمل الأمور من منظور زمني واسع أن يُحدد أيّهما هي التي تدين للأخرى بعناصر أساسية من ثقافتها ويؤكد د. فؤاد زكريا بأن العلاقة بين ضفتي هذا البحر القديم أشبه بالعلاقة بين «كفتي ميزان» مما يُضفي عليها طابعا مزيدا يستحيل أن نجد له نظيرا في علاقة الثقافة العربية بأية منطقة أخرى من العالم، وخاصة المناطق الشمالية البعيدة عن العالم الغربي..

ثم يصل الفيلسوف المصري إلي إجابة محددة من سؤاله فيقول: من هنا يتضح عدم كفاية النظرة إلي العلاقة بين ضفتي البحر كما لو كانت مجرد مظهر من مظاهر العلاقة بين الشرق والغرب أو بين العرب وأوروبا بالمعنى العام لهذه الكلمة.. لكنه يعود ليطرح سؤالاً جديدا يتعلق بالتمايز بين الثقافة العربية وثقافة الشمال البارد.. وهل يعني ذلك صعوبة التقارب بينهما؟

ثم يغوص في تحليلاته المتشعبة التي نؤكد في النهاية أن طريق التقارب قائم بالفعل، لكنه ليس في كل الأحوال ممهدا وميسورا.. ويقول:

صحيح إن البحر – أي بحر – يغري كل ضفة من ضفتيه بالعبور المادي والمعنوي إلي الضفة الأخرى، وبالتجاوز والبحث عما وراء الأفق، وصحيح إن

الأطلال على البحر يرتبط بالتفتح على ما في الشاطئ الآخر وأن البحر دائما نقطة جذب ودعوة إلي العبور وإلي التبادل والاتصال وتحديا من أجل استكشاف ما يقع وراءه.. هذا كله صحيح، لكن العبور إلي الاتجاه الآخر يظل مغامرة غير مأمونة العواقب، على حين أن جاذبية العمق الأرضي والانتماء التاريخي تظل محتفظة بقوتها في مواجهة إغراء التطلع إلي الشاطئ الآخر.

ويشير د. فؤاد زكريا إلي أن التوجه إلي الربط بين الثقافة العربية وثقافة البحر المتوسط كان يظهر بوضوح في الفترات الليبرالية.. وهو ما حدث في مصر في الثلاثينيات ومعظم الأربعينيات فض تلك الفترة عبّرت مجموعة متألقة من أدباء مصر ومفكريها عن ضرورة ربط الثقافة المصرية بثقافة البحر المتوسط بل ذهب بعضهم إلي حد تأكيد أن الثقافة المصرية ليست إلا جزءا من مكانة هذا الإقليم. ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أسماء توفيق الحكيم، وحسين فوزي.. وقبل هذا وذاك، طرحين الذي كان كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» بمثابة برنامج نظري يُلخص أفكار كل من يسيرون في هذا الاتجاه.

ولا شك أن اللحظة الزمنية التي ألف فيها هذا الكتاب – كما يقول د. فؤاد زكريا – ذات دلالة كبرى في موضوعنا الراهن. فقد ظهر الكتاب عام ١٩٣٨ أي بعد عامين من معاهدة ١٩٣٦ التي حصلت فيها مصر على استقلالها (الجزئي جدا) من بريطانيا. وبرغم كل العيوب التي شابت هذه العاهدة، فقد ساد البلاد جو من التفاؤل العام بالمستقبل وعبرّ طه حسين في مقدمة كتابه عن هذا الجو فقال صراحة: إنه يريد من هذا الكتاب أن يكون دليلاً لمصر ما بعد الاستقلال».

وفي ضوء هذا الأمل العريض بالمستقبل عالج طه حسين قضايا الإصلاح التعليمي وربط بصورة لا لبس فيها ولا غموض بين الثقافة المعدية وثقافة البحر المتوسط، وكان في ذلك ناطقا بلسان مجموعة غير قليلة من الأدباء والمفكرين الليبراليين في العصر الواقع بين ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢.

ولقد كانت الحجج التي طرحها طه حسين لتبرير هذا الارتباط متعاونة في قيمتها فهو مثلاً يشير بطريقة مقنعة إلي العملات التاريخية القديمة بين الحضارتين الفرعونية واليونانية مؤكدا أننا إذا كنا اليوم نتأثر بامتدادات الحضارة اليونانية في الغرب، فليس ذلك إلا استكمالاً لمسيرة طويلة من التأثير المتبادل بين الطرفين.

ولكنه في الوقت ذاته يبالغ في الربو بين الثقافتين إلي حد القول: إن العقل المصري هو في جوهرة عقل أوروبي، وهو يدعم حجته هذه بالقول «إن العالم عرف حضارتين رئيستين:

إحداهما في الشرق الأقصى، والأخرى في الغرب. أما موقعنا نحن بين هاتين الحضارتين فهو بالطبع انتماء إلي الغرب. وحين يحاول طه حسين التخفيف من هذه المغالطة التاريخية يقول: «إن لنا صلات بالشرق القريب. ويعني به: فلسطين والشام والعراق. ولكن كل ما تفعله هذه الإضافة- في رأي د. فؤاد زكريا- هو أنها تزيد موقفه سوءا: إذ تفترض أن بلاد الشرق القريب هذه تقع كلها على حوض البحر المتوسط مع أن العراق بلد آسيوي فضلاً عن أنه يتجاهل الأبعاد الأفريقية والآسيوية للبلاد العربية، وخاصة مصر. ويمثل هذه الحجة المغلوطة يقفز إلي استنتاج عام وسريع هو:

كانت مصر دائما جزءا من أوروبا في كل ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية، مؤكدا أن هناك عقلاً واحدا له جوهر واحد في مصر وأوروبا، وإن اختلفت تأثيرات الظروف المتباينة.

وكان طبيعيا أن يلقي هذا الطرح من جانبي طه حسين ردود فعل مختلفة في أوساط القضية في مصر والعالم العربي في ذلك الوقت، وهاجمه كثيرون من المثقفين التراثيين أمثال محمود شاكر، وكان الهجوم منصبا على ما يؤدي إليه الانتماء إلي ثقافة البحر المتوسط من فقدان للهوية وذوبان في ثقافة غريبة عنا.

ويعلق د. فؤاد زكريا على ذلك قائلاً: لقد كان دعاة الفصل القاطع بين ضفتي

البحر المتوسط يصورون معركتهم مع خصوصهم كما لو كانت معركة بين المتمسكين بالأصالة الثقافية العربية والإسلامية وبين المتعلقين بأذيال ثقافة غربية يقفون إزاءها موقف التابع الذليل. وكان هذا التصوير في كثير من المناقشات التي تدور حول الأصالة والمعاصرة «ذلك لأن الأمر الذي لم ينتبه إليه هؤلاء النقاد، هو أن الدوافع الحقيقية لأنصار التوجه نحو ثقافة البحر المتوسط لم تكن تأكيد التبعية للغرب على الإطلاق، وإنما كانت هي السير في نفس الطريق الذي ساعد الغرب على إحراز نجاحه الكبير أملاً في التمكن بهذه الطريقة من تحقيق استقلال حقيقي عنه، بل ومن مواجهته في المستقبل..

والأهم من ذلك أن أشد المفكرين تحمساً للارتباط بثقافة التوسط كانوا هم أنفسهم أقوى الباحثين عن جذورهم الثقافية في صميم حضارتهم. فحسين فوزي يتابع في «سندباد مصري» مراحل تاريخ بلاده، وخاصة فتراته المجهولة بقدر من التعمق والاندماج لا يتحقق إلا لعاشق حقيقي لهذا التاريخ. وتوفيق الحكيم يكشف في عنوان عمله الرئيس «عودة الروح» عن حنين يطمح إلي استعادة القوة الدافعة التي أعطت مصر في عصورها القديمة نهضة سبقت بها سائر شعوب العالم القديم.

ولا ينبغي أن ننسى أن طه حسين نفسه كان من أعمق الباحثين في التراث العربي والإسلامي فضلاً عن أنه في نفس الكتاب الذي يدافع فيه عن الارتباط بثقافة البحر المتوسط يؤكد دور مصر الريادي في العالم العربي، وينبه إلي رسالتها الثقافية الشاملة وواجبها نحو العرب في ميدان التعليم، كما أنه من جانبي آخر يهاجم التعليم الأجنبي في مصر، ويطالب بتدريس اللغة العربية والتاريخ والدين في المدارس الأجنبية، وذلك على حساب التعليم الغربي البحت بطبيعة الحال.

ويعلق د. فؤاد زكريا على ذلك فيقول: كانت وجهة نظر هؤلاء الرواد الكبار كما عبروا عنها في كتاباتهم وفي ممارساتهم هي أنه لا يوجد تعارض بين توجه أي

بلد عربي نحو ثقافة التوسط وبين حرص على هويته وتمسكه بجذوره وابتعاده عن التبعية الثقافية للغرب. وقد حاولوا أن يجعلوا من إنتاجهم الأولي تجسيدا حيّا لإمكانية الجمع بين الهدفين..

لكن يبدو إن الأطر التي عالج بها هؤلاء الرواد مشكلة العلاقة الثقافية بين ضفتيّ المتوسط، لم تعد صالحة للعصر الذي نعيش فيه، أو على الأقل لقد لحق بها تغيير أخلّ بمعطيات المعادلة..

ولعل أبرز مُعطي في هذا الخصوص هو النمو السريع للاتجاهات الأصولية في العالم العربي التي تدعو إلي انغلاق الثقافة العربية على نفسها في الداخل، وترفض مغامرة عبور البحر، وتستنكر أي توجه نحو الشمال، وتتجاهل البُعد المستقبلي في الثقافة العربية لأن نموذج الماضي البعيد، في نظرها هو وحده الكفيل بملء كل فراغ ثقافي وتلبية جميع الحاجات المعنوية..

ولا يقولن قائل إن دعاة الانفتاح الثقافي على المتوسط في الثلاثينيات والأربعينيات كان لهم نصيب من المعارك مع تيارات أصولية أخرى كانت ترفض توجهاتهم بشدة.. لأن ذلك وإن كان صحيحا، إلا أن هذه التيارات لا تُقارن بقوتها الحالية فضلاً عن أن تأثيرها أصبح الآن أوسع نطاقا.. ثم يقرر د. فؤاد زكريا حقيقة يقول فيها:

إن اللحظة الراهنة، يبدو أنها ليست هي اللحظة المناسبة للأمل في إقامة روابط طموحه بين الشاطئين الأوروبي والعربي للبحر المتوسط بسبب ظلامية الماضي التي تسيطر على الشاطئ العربي حاليا، وكذلك بسبب نزعات العنصرية، والتعصبية والتجزيئية التي يغرق فيها الشاطئ الأوروبي اليوم..

فما العمل إذن؟.

يقول د. فؤاد زكريا، عندي أمنيتان، الأولى أن تكون هذه الظلامية وتلك النزعات مجرد مرحلة مؤقتة، والثانية أن يعود التبادل الثقافي بين الضفتين إلى ما

كان عليه في فترات ازدهاره.. اللهم آمين.

قضايا الحوار «وإشكاليات الجوار» بين أوروبا والعرب!
(الاتحاد من أجل المتوسط نموذجاً).

أقسم أن هناك خللا ما في العلاقة العربية – الأوربية، ينطلق أساسا من أننا نرى في أوروبا ما ليس فيها ونصر على أن نضع غمامة على عيوننا تحجب عنا الرؤية الصحيحة.. فأوروبا – مثل باقي المناطق– تؤمن بأن السياسة لا تعرف الهدايا أو الرومانسيات ومن ثم فهي تتعامل مع دول العالم من منطلق المصلحة، ولا وزن عندها لجوار أو حوار مادام لا يصب في نهر المصالح الدافق، والمستمر والمتجدد.

أقول ذلك وفي ذهني المطلب الإسرائيلي – الذي تبحثه أوروبا حاليا– وهو أن يكون لإسرائيل صفة شبه العضو داخل دوائر الاتحاد الأوروبي مع مشاركة فعالة في آليات القرار السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري.. وهو مطلب جد خطير، لأنه يفسح المجال أمام الدولة العبرية لكي تمارس ضغوطا شتى على العرب في تعاملهم مع دول الشمال، خصوصا أوروبا التي تربطها بهم دوائر عديدة أبرزها –في المرحلة الآنية– الدائرة المتوسطية بأشكالها المختلفة، سواء كانت عملية برشلونة أو خمسة + خمسة أو الاتحاد من أجل المتوسط.

..ومن يتابع ردود الفعل العربية على هذا المطلب الإسرائيلي، الذي تبحثه أوروبا بجدية من خلال ما يعرف بلجنة التفكير الأوروبية – الإسرائيلية يدرك على الفور أنها ردود تغلب عليها صفة العاطفية أو العشم، مع أن السياسة – كما أسلفنا– لا يعرف قاموسها أمورا كهذه.. والثابت عملا أن العلاقات الأوروبية – الإسرائيلية تسير باتجاه الارتقاء والتطوير، ولن يكون مستغربا– بعد المناقشات اللازمة – أن تحصل إسرائيل على ما تريد وعندئذ ستفقد أوروبا دورها– الذي كنا

نتنظره دائما- وهو دور الوسيط النزيه في الصراع العربي- الإسرائيلي، لتلحق - والحالة هذه- بالولايات المتحدة التي تعتبر أن أمن إسرائيل هو جزء من الأمن القومي الأمريكي بل والأمن العالمي! وأن أي خطر يتهددها لن تواجهه بمفردها وإنما سينضم ليها في هذه المواجهة ٣٠٠ مليون أمريكي.. إذن نحن أمام تحولات كبرى في السياسة الخارجية.. والمحزن هو أن العقل السياسي العربي لا يزال يصر على وضع الغمامة متوهما أن أوروبا هي – بحسب المفردات السياسية الشائعة عربيا – هي الصديق الذي تربطه بنا دوائر الجوار الجغرافي وثقافة حوض البحر المتوسط مع أن هذه الدوائر تفقد وزنها وتتبخر كما يتبخر الماء أمام حرارة المصلحة الأوربية التي ترى أنها (مضمونة) و (مطلوبة) مع إسرائيل بدرجة أكبر من الدول الأخرى.. وكلنا يعلم أن مشروع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى الخاص بالاتحاد المتوسطي والذي تبنته أوروبا حاليا يكرس هيمنة إسرائيل على الدول العربية (المتوسطية) ويقدم لها فرصة لتطبيع سياسي يكون حلالا زلالا وسهلا وميسورا برغم أنف العرب..

.. والمثير للتساؤل أن أوروبا التي تهش وتبش في وجه إسرائيل وتميل إلى منحها صفة شبه عضو في الاتحاد الأوروبي، رفضت مجرد مناقشة طلب المغرب -قبل سنوات- بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما تسوف حاليا وتماطل في قبول عضوية تركيا داخل الاتحاد.. بل هناك من يقول إن مشروع الاتحاد المتوسطي يستهدف في جانب منه صرف نظر تركيا عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والانخراط -بالمقابل- في هذه الآلية الجديدة الخاصة بحوض البحر المتوسط.

.. الغريب والعجيب أن بعض الردود العربية على مناقشة أوروبا المطلب الإسرائيلي الخاص (بشبه العضوية) قد استهجن المرونة التي قابل بها الأوروبيون هذا الأمر، مع أن جملة المواقف الأوروبية طوال الأعوام الماضية تؤكد أن إسرائيل تحتل مكانة لا تدانيها أخرى في العقل السياسي الأوروبي..

ولو بدأنا بآخر هذه المواقف والخاصة بآلاف المستوطنات التي تصر إسرائيل على بنائها في القدس الشرقية سنجد أن أوروبا لم تبد امتعاضا، أو تبرما من هذا العناد الإسرائيلي.. فلم تتحرك –مثلا– اللجنة الرباعية (التي تضم بين أعضائها الاتحاد الأوربي) واكتفت بدور المتفرج.. وليس مستبعدا أن تستعمل بريطانيا وفرنسا باعتبارهما عضوين دائمين في مجلس الأمن حق النقض (الفيتو) في حال التصويت على جريمة الاستيطان في القدس الشرقية..

وكلنا يذكر ميوعة الموقف الأوروبي عندما طالب العرب بتحويل قضية الحائط (العنصري) داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة على محكمة العدل الدولية.. وكذلك اللامبالاة التي تواجه بها أوروبا جرائم الإبادة الجماعية (من قتل واغتيالات وتجويع) ضد الفلسطينيين.

.. ما أعجب منه هو إصرارنا على أن نفرق بين السياستين الأوروبية والأمريكية مع أن القاصي والداني يعلمان أن الفوارق قد ذابت، إلى حد أن السياستين قد تماهتا في بعضهما البعض.. ولم يعد هناك فرق كبير بين ما يقوله جورج دبليو بوش، أو حتى المرشح القوى للرئاسة باراك أوباما وبين ما يقوله الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى، أو المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.. لقد أصبح الجميع يقفون في خندق واحد وعلى مسافة واحدة (وقريبة) من إسرائيل.. أما المسافة مع العرب فقد تباعدت كثيرا، واختلفت باختلاف الدول العربية.

وللإنصاف يجب أن نذكر أننا ظللنا لفترة طويلة نفصل بين علاقة أوروبا بإسرائيل، وعلاقة أوروبا بالعرب وكنا لا نرى غضاضة في أن تقوى علاقة أوروبا بإسرائيل، لكن شرط ألا يتم ذلك على حساب الحقوق العربية، والاصطفاف عن وعى أو غير وعى إلى جانب إسرائيل التي تقتل وتغتصب وتسفك الدماء.. فهذا ما بات يستوجب إعادة النظر في العلاقة مع أوروبا.. ولم يعد يفيد فيها القول بالصداقة (المزعومة معها) أو علاقة الجوار.. فالثابت أن أوروبا – كحال أمريكا–

لم تعد ترى في جنوب المتوسط سوى إسرائيل (شريكا وحليفا استراتيجيا) ولذلك لم تتردد في مناقشة كل ما طلبته إسرائيل في خريف عام ٢٠٠٧، وهو الحصول على صفة شبه العضوية في الاتحاد الأوروبي ورفع مستوى الحوار السياسي، وعقد اجتماع على مستوى القمة بين الجانبين مرة كل عام، وتأمين مشاركتها في اجتماعات الاتحاد في قضايا السياسة الخارجية والانخراط في المهمات العسكرية والأمنية التي تضطلع بها قوات الاتحاد الأوروبي إضافة إلى مشاركة ممثليها في اجتماعات الشؤون المالية والبيئة والعدل والصناعة والعلوم.

.. وهذا معناه أن شوكة إسرائيل سوف تقوى مرتين، مرة بالامتيازات التي ستحصل عليها بمقتضى شبه العضوية، ومرة أخرى في إطار الاتحاد من أجل المتوسط الذي سيمنحها الحق في أن ترأس هذه الاجتماعات التي سيحضرها العرب وأنفهم في الرغام!!

والمؤلم هو أن إسرائيل خططت لهذا التغلغل في الدائرتين الأوربية والمتوسطية، ونحن في الجانب العربي، لم نحرك ساكناً، اللهم إلا صوت هنا، وآخر خافت هناك.

*** مراحل الحوار ومحطات الجوار:**

الثابت أن الحوار مع أوروبا بدأ يتجه نحو التعميق والتوسيع والشمول بعد أن غاب الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية وأصبح أثراً بعد عين.. والسبب هو رغبة المنطقة العربية في إيجاد بديل يناوئ القوة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية) ويحفظ نسبياً التوازن الذي كانت توفره تعادلية القطبية الثنائية.. وعلى الجانب الأوروبي كان هناك مسعى نحو الانفتاح على جنوب المتوسط أخذ أشكالاً عديدة عبر العقود الماضية.. بدأ بالدعوة المتبادلة للحوار بعد حرب ١٩٧٣.. لكن لم يُقدر لهذا الحوار الاستمرار إذ سرعان ما تعثر بسبب أن أوروبا كانت تطلب منا غير ما نطلبه منها فمطلبها كان اقتصادياً بالدرجة الأولى (فتح

أسواق الجنوب أمام منتجاتها) والأهم ضمان ألا يتكرر استخدام النفط سلاحاً في الصراعات السياسية كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣. أما مطلبنا فكان الدعم السياسي لقضايانا على الصعيد الدولي وفي المحافل العالمية وخصوصاً قضية فلسطين.

أقول كان طبيعياً أن يتعثر الحوار الذي فشل مرة أخرى عندما حاولت أوروبا أن تنفخ فيه من روحها لنفس الأسباب وهو غلبة المطلب الاقتصادي على غيره من المطالب. يضاف إلى ذلك سبب أكثر أهمية وهو غياب الشعور (بالنّدّية). أولاً لا يمكن لأي حوار أن ينشأ وتتسع دوائره ويعود بالنفع على المتحاورين فيه إلا إذا قبع في رأس الطرفين أنهما يقفان على قاعدة واحدة (فليست هناك قامة أعلى من قامة).. ومعلوم أن شرط الندية هو الضمان الوحيد لنجاح أي حوار.. ولأن ذلك لم يكن موجوداً في الحالة الأوروبية – العربية وحل محله الشعور بالسمو والتعالي لدى الجانب الأوروبي فكانت النتيجة هي الفشل أو على الأقل السكون وعدم الحركة.

وبالإجمال مرت مرحلة من الركود حتى خرجت أوروبا علينا –مجدداً– بفكرة– برشلونة والتعاون الأورومتوسطى في عام ١٩٩٥، التي عندما راجعها العرب في عام ٢٠٠٥ وبمناسبة مرور عشر سنوات على انطلاقها كانت المفاجأة أنهم لم يحصلوا –بمقتضاها– إلا على الفتات فإجمالي ما حصلت عليه دول جنوب المتوسط لم يزد عن ١٪ من إجمالي ما قدمته دول الشمال من مبادرات ومشروعات والأدهي إن إسرائيل وحدها –كدولة جنوبية– قد التهمت ٩٪ من إجمالي المخصوص لدول جنوب المتوسط مجتمعة!.

والمفاجأة الثانية أن نصيب الدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوباً يساوى بالتمام والكمال ما حصلت عليه دولة واحدة في شرق أوروبا (هي بولندا).

بهذا المعنى تكون معادلة التعاون الأورومتوسطى ليست في صالح الدول

العربية المتوسطية.. وإذا لاحظنا أن عدم استقرار ألأوضاع في فلسطين المحتلة (بسبب التعنت الإسرائيلي وسياسة إرهاب الدولة التي تمارسها – قد أديا إلى إصابة عملية برشلونة بداء الجمود.. لاكتشفنا أن حصاد هذه العملية هزيل.

الغريب أن الجانب العربي لم يشعر بالقلق وحسبه أن أيدي هذه الملاحظة انتظاراً لمبادرات أخرى – والسبب هو أنه اعتاد على تلقى المبادرات وليس اختراعها أو التقدم بها.. فمثلاً –عندما أدرك الأوروبيون أن عملية برشلونة قد تعثرت هي الأخرى اتجهوا من فورهم للحديث عن برشلونة مُصغرة أسموها بعملية ٥+٥ وترمى إلى تنشيط التعاون الأورومتوسطى بشكل جزئي بين خمس دول شمالية في مقابل خمس دول جنوبية.. وبهذا تفادوا الاصطدام بإسرائيل المصّرة على مواقفها المتنكرة للحقوق العربية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته موصولة الأطراف، والقابلة للحياة.

ولقد أثمرت برشلونة المصغّرة بقدر طموحاتها.. ولم يتحرك العرب! ثم تفتقت الذهنية الأوروبية عن فكرة التعاقدات الثنائية التي أطلقت عليها اسم «الشراكة».. وبدأتها باتفاقيات شراكة مع كل دولة على حدة في محاولة للقفز على العقبات التي وقفت في طريق عملية برشلونة الجماعية أو الكلية.. وانبرى العرب -كعاداتهم- يتسابقون، ووقعت دول عربية كثيرة هذه الاتفاقيات الثنائية بعد مفاوضات تطول أو تقصر بحسب المطروح على جدول التفاوض.

ثم يثمر العقل السياسي الأوروبي مبادرة أخرى هي مبادرة سياسة الجوار التي أراد بها أن تحتل منزلة بين المنزلتين، فالأعضاء فيها ليسوا متساوين وليسوا مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوروبا. واختار الأوربيون هذه العبارة وصفاً لسياسة الجوار: إنها أكثر من شريك وأقل من عضو..» وحرصوا على ترويجها وضمان دعمها على الأقل من دول الجنوب..

وبتنا نلاحظ إن دولاً كثيرة بدأت تكيّف نفسها مع هذه السياسة الجديدة، كما

فعلت نفس الشيء مع المبادرات الأوروبية السابقة.. وهو ما يعيد - بإلحاح- طرح السؤال: لماذا نكتفي بدور المُستقَبل، ولم نفكر -في لحظة- أن نأخذ زمام الأفكار، فنطرح المبادرات، وندخل في نقاشات مع الطرف الأوروبي.. الآن في السكون بركة أم لأننا أدمنا السهل. والسهل بطبيعة الحال هو استقبال الأفكار وليست إنتاجها!. على أية حال كانت المفاجأة الجديدة إن فرنسا -صاحبة الثقل السياسي الأبرز في أوروبا- قد أخرجت من حقيبتها بعد تولى ساركوزى مقعده في قصر الإليزيه رئيساً فكرة سياسية أسماها: الاتحاد من أجل المتوسط.. وتحدث على الفور بأنه سيعقد قمة أورومتوسطية لمناقشتها في باريس في ١٣ يوليو ٢٠٠٨ - ثم قام بنحو ثماني زيارات في أقل من ثلاثة أشهر حاملاً فيها فكرة الاتحاد من أجل المتوسط ومتحدثاً وشارحاً مع رؤساء الدول الذين استقبلوه أبعاد هذا المشروع الذي يحمل اسمه (مشروع ساركوزى).

وللإنصاف يجب إن نذكر أن بعض الدول العربية منها مصر علقت موافقتها على هذا المشروع ريثما تُحاط علماً بتفاصيله وطرحت أسئلة منها: هل سيلغى هذا المشروع عملية برشلونة أم سيكون مكملاً لها.. وفي أي جانب ستتمحور إسهاماته..!

ولقد وفرت فرنسا -من جانبها- كافة الظروف لإنجاحه فهي في أول يوليو سوف تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوربي ووضعت على رأس أجندتها إنجاح مشروع ساركوزى وقالت أنها ستدعو في القمة المتوسطية الدول الـ٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الـ ١٣ المطلة شرقاً وجنوباً على المتوسط إلى جانب موريتانيا والأردن، والبرتغال وتحدثت -في ذات الوقت- عن الانتقال مباشرة من الأفكار إلى المشاريع والتي ستشمل كافة القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية بدءاً بالهجرة وحرية الحركة والتنقل ومفهوم الأمن الجماعي المتوسطي إلى جانب قضايا البيئة والطاقة والتعليم والثقافة والتعاون العلمي.. وثمة حديث عن

إنشاء صندوق استثمار من أجل التنمية في المتوسط، ومرصد للتعاون والهجرة ووكالة للتأهيل المهني لتشجيع الهجرة المؤهلة، وإقامة منظمة متوسطية للتعاون الاقتصادي والتنمية على غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجودة في باريس والخاصة بالدول الصناعية.

أريد أن أقول إن مشروع ساركوزى الخاص بالاتحاد من أجل المتوسط -كما يبدو- من تفاصيله التي تتكشف يوماً بعد يوم هو مشروع متكامل تدشن به فرنسا في عهد ساركوزى مرحلة جديدة من الفاعلية والايجابية وتقديم المبادرات.. ولقد تعامل العرب مع المشروع بنفس روح الصبي الصغير الذي اعتاد على أن يدخل عليه (والده) بالجديد في الطعام والملبس.. هذه الروح التي تجعلنا في جنوب المتوسط مجرد متلقين ومستقبلين للأفكار هي روح سلبية تزيد من (تقزيم) الشخصية العربية وتكرس فيها الاتكالية والتواكلية والاعتماد على (جهد وعرق وفكر) الآخر.

**** اتحاد من أجل المتوسط أم من أجل فرنسا؟!**

الرئيس الفرنسي ساركوزى متهم بأنه ممتلئ بالحنين (نوستالجى) إلى المرحلة الاستعمارية لبلاده، وراغب إلى حد الجنون في أن تلعب فرنسا دوراً (قيادياً) على الساحة الدولية، لذلك فإن أفكاره (جميعاً) تدور حول هاتين الرغبتين. وللإنصاف فإن ساركوزى قد تحدث في برنامجه الانتخابي (قبل أن يصل إلى مقعد قصر الإليزيه) عن خطته التي داهم بها الجميع. فمثلاً فكرته عن إقامة ما سماه «الاتحاد من أجل المتوسط» لم يستوعبها الكثيرون، ربما حتى هذه اللحظة، لكنه مُصّر عليها، ولم يكف عن الحديث عنها في جولاته ولقاءاته، وعندما سُئل عن تفاصيل هذا الاتحاد أجاب بأنه كلف مجموعة من الخبراء ورجال الاستراتيجية داخل وحدة بحثية ملحقة بقصر الإليزيه لكي تبحث هذه الفكرة وتضع جميع التفاصيل لطرحها بالكامل، في القمة التي حدد موعدها بنفسه في ١٣ يوليو بباريس.

وليس خافياً أن الرئيس ساركوزى يلعب أوراقه السياسية (على المكشوف)، وكان نجاحه في إقناعه بأوروبا (بتبسيط) اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي هو الدينامو الذي حركه نحو مزيد من الأفكار التي يراها البعض، مثل ألمانيا أفكاراً لا تخدم سوى الطموح الفرنسي، لذلك كان طبيعياً أن تثير فكرة الاتحاد من أجل المتوسط أعصاب المستشارة الألمانية ميركل، التي اتهمت ساركوزى بأنه يريد تقسيم دول الاتحاد الأوروبي لحساب فرنسا، كما اعتبرته أسبانيا وإيطاليا (كارها) لوجودهما (الفاعل) في منطقة حوض البحر المتوسط.

ولكي نفهم مدلولات هذا الصخب الأوروبي الذي ملأ الدنيا وشغل الناس، علينا أن نشير إلى محددات هذا المشروع من وجهة النظر الفرنسية، وهي كالتالي: أن يضم البلدان الواقعة على حوض البحر المتوسط شمالاً وجنوباً وينفصل انفصالاً تاماً عن مسار عملية برشلونة، ويتأسس على مشاريع إقليمية يشارك فيها القطاعان العام والخاص، وألا يكون نسخة مطابقة للاتحاد الأوروبي.

وكان طبيعياً أن تفهم الدول الأوروبية الأخرى أن هذا المشروع يكرس الحضور الفرنسي وحده بحيث تصبح باريس منافساً قوياً لبروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي، سيما أن ساركوزى نفسه لم يخف أن اتحاده من أجل المتوسط يلغى تماماً مسار برشلونة المتجمد عملياً، إلا قليلاً، منذ انطلاقه في عام ١٩٩٥ وحتى اليوم، وعندما رفعت ألمانيا عقيرتها (اعتراضاً) استقبلتها الدول الأوروبية بحفاوة بالغة، وفي اجتماع المجلس الأوروبي الذي انعقد في بروكسل في مارس الماضي تم إجهاض أفكار ساركوزى جميعاً، إذ تم توسيع المشاركة في المشروع ليضم الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليسس فقط الدول الأوروبية المشاطئة للبحر المتوسط شمالاً، وضغط الأوروبيون لكي تشارك دول ليست مطلة على البحر المتوسط.

كما انصاع ساركوزى لمطلب بروكسل بدمج مشروع الاتحاد من أجل

المتوسط ضمن مسار برشلونة، بحيث يمكن اعتباره امتداداً له، أو على أقل تقدير، كما قال كوشنير وزير خارجية فرنسا، مرغماً ومجملاً في آن واحد «تجديداً لشباب» مسار برشلونة الذي أصابه تصلب في الشرايين بسبب التعنت الإسرائيلي، وتجمد عملية السلام مع الفلسطينيين.

الثابت أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي يسيل حوله مداد كثير في هذه الأيام، هو الصورة المعدلة بعد تدخل أوروبا، ولقد قبله ساركوزى على مضض، لكن اقتناعه بجذور الفكرة لا يزال يملأ رأسه، فالرجل يؤمن إيماناً راسخاً بأهمية وحيوية منطقة حوض البحر المتوسط، ويرى أن الحلم الأوروبي (الخاص بإقامة أوروبا العظمى) يحتاج إلى حلم متوسطي، وهو حلم حضارات وليس حلم غزوات، فزمن بونابرت ونابليون الثالث قد ولى وانتهي، ناهيك عن أن الاستراتيجيات القارية الواسعة (التي تعتبر عنواناً لعصرنا الراهن) تحرض على وضع استراتيجية أوروبية إفريقية يكون المتوسط بمثابة القلب أو المركز لها.

وفي طنجة بالمغرب أسهب ساركوزى في حديثه عن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، فذكر أن التاريخ يحدثنا عن أن قرارات الحرب والسلم والمواجهة بين الشمال والجنوب يتم اتخاذها في منطقة المتوسط، وهذا معناه، كما يقول، أننا في المتوسط إما أن نفوز بكل شيء، أو نخسر كل شيء! والثابت للجميع أن ساركوزى لا يريد الخسارة، وإنما ينشد أكبر قدر من «الربحية» التي يراها سهلة عبر المشاركة بين ضفتي المتوسط.

صحيح أنه حاول أن يهرب من حالة «السكونية» التي يعيشها مسار برشلونة منذ ثلاثة عشر عاماً، وصحيح أيضاً أنه لا يريد أن يصطدم بإسرائيل أو تركيا، فبحث عن إطار جديد لا يعكر صفو الدولة العبرية، ويطرح بديلاً لتركيا يعوضها عن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، لأنها بحسب قوله، دولة أوروبية جغرافياً! لكن إحقاقاً للحق لقد انطلق الرجل من الواقع الصعب الذي تعيشه دول حوض

البحر المتوسط خصوصاً تلك المشاطئة للبحر جنوباً، فأشار في حسرة إلى واقع الاختلالات الديموجرافية والاقتصادية فيها.

فذكر، في شيء من ضيق أن ضفتي المتوسط برغم قربهما لبعضهما البعض فإنه يفصلهما أكبر فارق في الدخل في العالم «فدخل الفرد في الجنوب لا يزيد على ثلاثة آلاف دولار في العام، مقابل ثلاثين ألفاً في أوروبا» (والفارق هو من ١ إلى ١٠)، بينما تمس البطالة نحو ٣٠٪ أو يزيد بين صفوف الشباب الجنوبيين.

والسؤال الآن: ماذا عن الإرادة العربية باعتبار أن الدول العربية المتوسطية هي الطرف الثاني في معادلة الاتحاد من أجل المتوسط هل أصبحت لدينا أجندة واحدة أم أن كل دولة ستحاول أن تكسب لنفسها استحقاقات دون أن تلزم نفسها بمواقف الدول العربية الأخرى؟

إن أخشى ما أخشاه هو أن تطمئن كل دولة لما يمكن أن تنتزعه لنفسها، فمصر قد يطربها أن تنعقد لها الرئاسة المشتركة (لمدة عامين)، والمغرب قد يسعدها أن يكون الأمين العام (الجنوبي) مغربياً وتونس قد يرضيها أن تكون هي دولة المقر للاتحاد من أجل المتوسط لو حدث ذلك لتفرقنا مجدداً إلى شيع وأحزاب، وأتصور أن المرحلة الآتية لم تعد تحتمل مثل هذه المكتسبات الفردية الصغيرة.

وظني أن الدول العربية المشاطئة للمتوسط جنوباً يمكن أن تصوغ أجندة عربية مشتركة تركز فيها على المطالب العربية الأكثر إلحاحاً، والداعمة لإقرار الأمن والسلام في المنطقة، وأن تفطن إلى السم الذي قد يكون مدسوساً في العسل. فإسرائيل كدولة من دول الجنوب، وعضو في مسار برشلونة، لا يمكن التطبيع معها مجاناً، وإذا كان لابد أن تصعد يوماً في الرئاسة المشتركة (والأمانة العامة للاتحاد)، فهل تقبل الدول العربية أن تمثلها إسرائيل مجاناً؟ إنه سؤال يدق كالناقوس في العقل السياسي العربي.

لا نريد أن نكون كالأيتام على مائدة اللئام.

للإنصاف يجب أن نذكر أن بعض الدول العربية المشاطئة للمتوسط جنوباً رحبت (في تحفظ) بمشروع الرئيس الفرنسي الخاص بالاتحاد من أجل المتوسط، وتحدثت عن ضرورة بقاء مسار التعاون الأورومتوسطى بحيث لا يجُبّ مشروع ساركوزى عملية برشلونة التي انطلقت في عام ١٩٩٥.. وطالبت في وقت مبكر بمزيد من الإيضاحات والتفاصيل حول هذه الفكرة التي بدت أشبه بالحجر الذي ألقى به من علٍ فحّرك المياه الراكدة في بحر العلاقات بين الشمال والجنوب..

وظني أن هذا الموقف العربي يعكس درجة قصوى من الفهم الصحيح لمفردات العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ولدوافع التحرك الأوروبي (أيضاً) التي لم تخرج عن حيّز المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية.. صحيح أن ما يُؤخذ على الجانب العربي (المتوسطي) أنه أشبه بريشة في الفضاء تنتظر ما يأتيها من رياح عاتية من دول الشمال فتميل معها دون أن يكون لها أى خيار.. ولعل مسار عملية برشلونة هو الترجمة الواقعية لهذا الحال (الميؤوس منه) منذ ولادته في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي وحتى اليوم وعبر كافة التجلّيات التي ظهر فيها..

فكلنا يعلم أن التعاون الأورومتوسطى هو فكرة أوروبية بامتياز وكذلك ما تمخض عنه من شراكات ثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوباً ورغم المداد الذي سال (تمجيداً) لهذا المسار –وهو كثير– إلا أن حصاده كان هزيلاً إلى حد أن دول جنوب المتوسط شعرت –في لحظة ما– أنها مخطوفة– أو هكذا بدت– لحساب دول الشمال التي استباحت أسواقها وعدّلت في بنود اتفاقية الشراكة دون الرجوع إلى الشركاء الجنوبيين فاستبدلوا –مثلاً– عبارات التنمية والتحديث والديمقراطية بمفاهيم تدور حول الهاجس الأمني ومكافحة الإرهاب والهجرة السرية التي تمثل صداعاً في رأس

القارة العجوز (أوروبا) كما وقعت في خطأ اختزال مشكلات العالم في مشكلة واحدة هي الإرهاب! ولابد أن نُسارع بالقول أننا لسنا ضد مكافحة الإرهاب الذي أصبح إخطبوطا يُهدد الجميع ولكننا نتحفظ على الهبوط من سقف التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية (بين الفضاءين العربي والأوروبي) والذي تُلح عليه عملية برشلونة (من الألف إلى الياء) إلى سقف التعاون الأمني... وهو إجراء خرج –بالفعل– بقاطرة التعاون الأورومتوسطى بعيداً عن الميادين المحددة (سلفا) مما ضرب عملية برشلونة في مقتل..

الشيء الآخر الذي ألقى بظلال كثيفة على عملية برشلونة أنها –وبعد نحو ثلاثة عشر عاماً من انطلاقها لم يتمخض عنها سوى فأر صغير ينظر إليه «أهل الجنوب شذراً»، فليس معقولاً ألا تحصل دول جنوب المتوسط –مثلاً– سوى على ١٪ من إجمالي ما تقدمه دول الاتحاد الأوروبي من استثمارات وهو نحو ٩٪ وأن تستأثر إسرائيل –وهذا هو الأهم– وحدها بنصيب الأسدين (وليس فقط الأسد الواحد) فتحصل على ٤٥٪ من الاستثمارات الأوروبية الخارجية.. أما المفارقة الغريبة التي ليس بوسع أحد إخفاؤها فهي أن مجموع ما حصلت عليه دول جنوب المتوسط من هذه الاستثمارات يوازى ما حصلت عليه دولة واحدة من شرق أوروبا هي بولندا!!

إنه عار بكل المقاييس يُضاف إليه عارُ آخر على الصعيد السياسي وهو أن كل قادة أوروبا –بدون استثناء– سعوا إلى فصل عملية السلام (وما يحدث من ذبذبات في العلاقة بين العرب وإسرائيل) عن مسار التعاون الأورومتوسطى وهو ما يعنى أنهم أفرغوا هذا المسار من واحد من أهم بنوده التي جعلت العرب يرحبون بالانخراط فيه وما زاد الطين بلّة أن الجانب الأوروبي رفض الضغط على إسرائيل لكي تلين وتندفع باتجاه حل القضية الفلسطينية.. وبدلاً من المواجهة مع الدولة العبرية (التي تتحمل وحدها مسؤولية الشلل الذي أصاب مسار التعاون

الأورومتوسطى) استحدثت مساراً آخر هو مسار ٥ + ٥ بين دول المغرب العربي الخمس في الجنوب، وخمس دول أوروبية مناظرة لها في الشمال.. بهدف الهروب من منطقة الشرق الأوسط المشتعلة بسبب التعنت الإسرائيلي..

وعندما لم يُثمر هذا المسار الجزئي (٥ + ٥) إلا النذر اليسير جاء الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى بمشروعه الجديد (الاتحاد من أجل المتوسط) الذي يكّرس الفصل بين ما يحدث في عملية السلام (صعوداً وهبوطاً) وبين مسار التعاون الأورومتوسطى.. وأخشى ما أخشاه أننا لو قبلنا هذا المشروع كما هو – ودون إضافة بنود أو القيام بتعديلات –سيكون حالنا أشبه بحال الأيتام على مائدة اللئام الذين يقبلون ما يقدم إليهم حامدين شاكرين مُهللين!! وكأن ليس في الإمكان أبدع مما كان..

مرة أخرى أشهد أنني أثّمن غاليا جهود الخارجية المصرية التي أصرّت على أن يشارك الجانب العربي في صياغة أهداف وبرامج هذا الاتحاد، بل وفي صياغة ما يصدر عن قمة باريس من وثائق وبيانات وخطط عمل.. وفي هذا تأكيد على أن رئاسة مصر (كدولة جنوبية) مع فرنسا (كدولة شمالية) ليست مجاملة وإنما هي رئاسة فاعلة ومؤثرة ويُعمل لها ألف حساب خصوصاً أن ساركوزى الذي لا يعوزه الدهاء وزع الأدوار في مشروعه من قبيل استقطاب الدول والمحاور، فاختار مصر (رئيساً) ولوّح لتونس بأن تكون دولة المقر للاتحاد الجديد. وأوعز إلى المغرب أن السكرتير العام الثاني (الجنوبي) سيكون مغربياً..

ولعله بذلك اطمأن إلى أن مشروعه سيأخذ تأشيرة دخول إلى عقول وقلوب دول الجنوب المتوسطي.. لكن هيهات!

شكوك أصبحت حقيقة!

يبدو أن المتشككين في مشروع «الاتحاد من أجل المتوسط» الذي انطلق في باريس، كانوا على حق، فها هي إسرائيل كانت ترفع عقدتها وتضع العراقيل أمام

مشاركة جامعة الدول العربية.. وكانت الشكوك – في البداية – تدور حول وجود إسرائيل داخل هذا الاتحاد وما يعنيه ذلك من ضرب المبادرة العربية للسلام في مقتل.. لأن الاتحاد سيضمن (أو سيوفر) فرصا للقاء والجلوس على مائدة مفاوضات (ونقاشات) واحدة، وبذلك يتحقق لإسرائيل رغبتها (القديمة – الجديدة) وهي الجلوس مع (كل العرب) دون تقديم أية تنازلات كما كانت تشترط ذلك المبادرة العربية التي تتأسس على معادلة «الأرض مقابل السلام»..

بمعنى آخر إن الشكوك التي كانت تساور البعض أصبحت حقيقة، بل نستطيع أن نقول إنها ذهبت أبعد من مجرد الجلوس والتفاوض (دون مقابل).. فها هي إسرائيل (العضو في الاتحاد من أجل المتوسط) ترفض أن يكون هناك مقعد للجامعة العربية.. أي أنها بدأت تمارس (سلطة) غير مسبوقة، تعتمد فيها على قدرتها على إقناع بعض الدول الأوروبية بوجهة نظرها فضلاً عن توظيفها (العلاقة الجيدة) التي تربطها بالاتحاد الأوروبي والذي منحها قبل فترة (وضعاً خاصاً) يجعلها أشبه بالعضو الدائم في الاتحاد..

صحيح إن الجامعة العربية قد انتقدت بشدة هذا السلوك الإسرائيلي واعتبرته (تجاوزا) وتمسكت بحقها في الحضور رافضة أن تُعامل كمواطن من الدرجة الثانية على حد تعبير عمرو موسى أمين عام الجامعة.. لكن أيضا ما يستحق الإشادة هو موقف الأردن الذي ألغى مؤتمر المياه لدول مسيرة برشلونة والذي كان مقرراً انعقاده على شاطئ البحر الميت (صباح اليوم الأربعاء)..

وجاء في حيثيات الإلغاء أن الأردن يريد أن يعطي فرصة لاستكمال حل بعض القضايا العالقة ومنها حضور أو تمثيل جامعة الدول العربية.. وأنه يرحب بانعقاد المؤتمر في وقت لاحق..

وليس من شك في أن الدبلوماسية الأردنية قد تصرفت بشكل صحيح – وبحس عروبي رائد لأن انعقاد المؤتمر في غياب الجامعة العربية قد يكون سابقة

يُقاس عليها وعمّان لم تشأ أن تكدّس واقعاً كهذا يخصم ولا يضيف للعمل العربي المشترك..

يبقي أن نلفت الانتباه إلي أن لإسرائيل أجندة مُحددة سلفاً من وراء مشاركتها في الاتحاد من أجل المتوسط الذي أصبح واضحاً للأعمى والأعشى والبعيد على السواء أنه اتحاد يضمن مصالح دول الشمال بالدرجة الأولى ويوفر لإسرائيل (مجانا) ما كانت تطمح إليه منذ زمن- أما العرب (ومصالحهم) فلا مكان لهم إلا بالقدر الذي تسمح به ترضي عنه إسرائيل!

وحدهما «سوريا» و«إسرائيل يكسبان رهان الاتحاد من أجل المتوسط

للإنصاف، لابد من أن نعترف بأن ما جرى على هامش قمة «الاتحاد من أجل المتوسط» هو أفضل كثيراً مما جرى داخل القمة ذاتها.. فلقد تمكن الرئيس الفرنسي ساركوزى من تحقيق اختراق غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسط تغيرت على أثره ملامح العلاقات الإقليمية .. فمن كان يعرف أن يتم الشروع ـ فعلياً ـ في تطبيع العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الشقيقين «سوريا ولبنان».. فهذا أمر جلب ما كان يتصور أن يتم بهذه الصورة التي بدت وكأنها عقوبة مع أنها لم تكن كذلك في يوم من الأيام.. وفي قناعتي إذا لم يتم سوى إحراز هذا الهدف .. من هذه الظاهرة المتوسطية، فهو بحد ذاته إنجاز كبير. وإذا أضفنا إلى ذلك «الحلحلة» التي باركها الرئيس ساركوزى بشأن العلاقات السورية الإسرائيلية، من خلال الثناء على المباحثات غير المباشرة التي تجرى منذ أسابيع بين دمشق وتل أبيب، بل وفي بعض الروايات التقدم بعرض لاستضافة باريس هذه المباحثات عندما تصبح مباشرة. المكسب الكبير هو أن العلاقات الفرنسية السورية اكتسبت بطابع من الحميمة جعلت الرئيس ساركوزى يعبر عن سعادته بدعوة نظيره السوري له بزيارة سوريا في موعد أقصاه منتصف الشهر المقبل. وضمن المطالب السورية التي هطلت على الرئيس بشار الأسد كالمطر أن باريس طالبت أن يكون لدمشق دور كبير في أحداث التهدئة التي تجرى على قدم وساق في الشرق الأوسط.. وليس

خافياً «على أحد أن الرئيس الفرنسي يرمى من وراء ذلك إلى إتمام سوريا في دور وساطة عملية سواء بين الفصائل وحماس» من جانب والسلطة الفلسطينية ومحمود عباس من جانب آخر، باعتبار أن سوريا تحتضن ممثلي بعض من هذه الفصائل.. أو مع إيران التي تربطها بسوريا علاقات طيبة، وقد جاء ذلك في مطلب فرنسي واضح وصريح، وهو أن تقوم دمشق بدور «حمامة السلام» بين (أوروبا وأمريكا) وإيران.. بإقناع طهران بضرورة إعطاء معلومات إضافية تراهن بها على أن برنامجها النووي سيكون مأمونا ولا خطر منه لا على إسرائيل ولا على دول المنطقة. ولكن ندرك أهمية ما جرى على هامش قمة الاتحاد من أجل المتوسط علينا أن نتذكر حالة الانسداد التي كانت وصلت إليها العلاقات السورية الفرنسية في الأشهر القليلة الماضية، وربما منذ وصول ساركوزى إلى مقر الإليزيه (رئيساً) والاتهامات التي دفع بها سوريا بتعطيل التوافق بين الأحزاب والتيارات السياسية في لبنان. وليس خافياً أن (الحلحلة) التي حدثت في لبنان بعد طول احتقان وتأزم، لعبت فيها قطر وسوريا الدور الرئيسي..

ولقد كان (الضوء الأخضر) القادم من دمشق هو الذي أمضى إلى ما نحن فيه اليوم من حالة (ارتخاء) في لبنان. وقد يكون صحيحاً أن الرئيس ساركوزى يراهن على تسخين علاقاته على سوريا على حساب (تيريد) العلاقات السورية الإيرانية، بهدف ضرب التحالف السوري. الإيراني لكنني لا أميل إلى إمكانية حدوث ذلك، فسوريا التي حوصرت سياسياً ودبلوماسياً لفترة طويلة، لا تميل أن تضحى بصداقتها مع إيران التي كانت القشة الوحيدة التي نتعلق بها إبان مرحلة العزلة المفروضة عليها. فالرهان على تعطيل المياه الجارية بين دمشق وطهران هو رهان صعب، رغم الدرس الذي يقول لا صداقات ولا عداوات دائمة في السياسة! وأن سوريا دبلوماسياً تعيش واحدة من مراحلها الإيجابية، فلقد خرجت من عنق الزجاجة مرتين، الأولى عندما نجحت في التئام القمة العربية في دمشق، وكانت العراقيل كثيرة، ورغبة بعض الدول في تعطيلها لم تكن تخفي على لبيب.. والثانية

عندما تحقق انفتاحها الكبير على لبنان، وإسرائيل، وفرنسا .. وأحسب أن هذه الخطوات المهمة التي قطعتها سوريا دبلوماسياً هي (إشارة إيجابية) تصلح أن تكون أرضية تتأسس عليها علاقات سورية أمريكية جيدة مع قدوم الرئيس الجديد إلى البيت الأبيض، وإذا وضعنا في الاعتبار أن قمة الاتحاد من أجل المتوسط هي قمة اقتصادية بدائية بالدرجة الأولى، ولن تعالج قضايا النزاعة الفلسطيني الإسرائيلي بالدرجة الأولى، وبالتالي لن تتمخض إلا عن مجموعة من البرامج في إطار التعاون في حوض المتوسط.. فضلاً عن إرساء الهياكل والأجهزة الضرورية لعمل الاتحاد من أجل المتوسط .. وبغض النظر عن المكتسبات الصغيرة التي قد تحصل عليها بعض الدول، مثل مصر التي تنقسم الرئاسة الحالية مع فرنسا وتستضيف في عام ٢٠١٠ القمة الثانية أو تونس التي تريد أن تكون مقراً للهياكل التنظيمية للاتحاد، والمغرب التي تود أن يكون السكرتير العام والجنوبي من أبنائها. أقول إنه بغض النظر عن هذه المكتسبات الصغيرة أو المباشرة، فإن سوريا هي البرامج الأكثر تميزاً بالنظر إلى انفتاحها دبلوماسياً على فرنسا ولبنان.. لكن هذا لا يمنعنا من تقرير حقيقة مؤلمة، وهي أن الحصاد النهائي والذي سيكون غزيراً ووفيراً اقتصادياً وسياسياً بالتبعية، سيكون من نصيب إسرائيل التي ستبنى لها، بمقتضى برامج التعاون التي ستقررها قمة الاتحاد من أجل المتوسط، أن تحقق تطبيعاً مجانياً ـ فعلاً لا قولاً ـ وأن يصبح حلمها واقعاً وهو عمل (مزج) بين العقل الإسرائيلي والأموال العربية «النفطية تحديداً» والعمالة المصرية الرخيصة.

لعنة برشلونة.. هل تلحق بالاتحاد من أجل المتوسط؟

الثابت عملا أن البحر المتوسط– الثقافة والجغرافيا والديموجرافيا– يسيل لعاب المتوسطيين شمالا وجنوبا منذ زمن.. فمثلما هناك المؤرخ الفرنسي الشهير فيرنان بروديل الذي كان أول من وضع الكلمة الأولي في إحياء هذا المشروع التكاملي الكبير، وشيخ المستشرقين جاك بيرك الذي أفشي أسرار الضفتين في كتابه حديث الضفتين، فهناك أيضا من أهل الجنوب: طه حسين الذي كشف عن افتتانه

اللا محدود بثقافة المتوسط (وحضارته) في كتابه المثير للجدل: مستقبل الثقافة في مصر، ومحمد أركون هذا الجزائري الذي يملأ الدنيا فكرا وتكتظ مدرجات الجامعات الأوروبية عندما يحاضر أو يتحدث..

وقد يكون صحيحا القول إن المثقفين العرب سبقوا (حكامهم) في الحلم بالفضاء المتوسطي، بل حاولوا دفع رجال السياسة (دفعا) نحو حوض البحر المتوسط ونزع آثار الخوف من صدورهم عند التفكير في هذا البحر، وإلا فما معني أن يقول طه حسين قولته الشهيرة التي لا تخلو من لوم وتشجيع في ذات الوقت: لماذا يخيفنا البحر المتوسط.. كأنه ليس بحرنا.. إنه بحرنا كما هو بحرهم.. وعلي عكس الحال العربي، نجد أن هناك تنسيقا أو ما يشبه التنسيق بين المفكرين الغربيين، والعقل السياسي الأوروبي فيما يتعلق بالفضاء المتوسطي.. فالمحقق أن حالة الولع بالبحر المتوسط التي تسكن مؤرخا كبيرا بحجم بروديل قد انتقلت إلي رجال السياسة الذين خصصوا مساحة لا يستهان بها علي أجنداتهم لهذا الفضاء الذي كثيرا ما دغدغ مشاعرهم وهيج مكنون مشاعرهم وتطلعاتهم نحو الثروة والسيطرة معا..

والإنصاف يفرض علينا الاعتراف بأن دول الشاطئ الجنوبي للمتوسط لم تتجشم، ولو مرة واحدة، عناء طرح المبادرات، واكتفت باستقبال ما يهبط عليها من دول الشاطئ الشمالي.. وكانت البداية- كما يجب أن نذكر جميعا- مع مبادرة الحوار العربي- الأوروبي التي لم تكن بريئة بالنظر إلي دوافعها، وهي التفاهم مع العرب حتى لا تتكرر واقعة استخدام النفط سلاحا في الحروب التي قد تنشب مستقبلا في المنطقة (علي غرار حرب أكتوبر١٩٧٣).. ولأن هذه المبادرة لم تراع في أهدافها سوي مصلحة دول الشمال، فكان طبيعيا أن تموت، لتخرج من رحمها مبادرة أخري (متوسطية) ناقشتها قمة لشبونة عام١٩٩٣ ثم تطورت عبر قمة أسن في ألمانيا لتتمخض عنها مبادرة الشراكة المتوسطية التي تقوم علي عدة عناصر

منها: التخوف الحقيقي من مستقبل المنطقة المتوسطية ومن آثار هذا المستقبل علي الأمن الأوروبي.. وكما هو واضح، فالفكرة أوروبية محضة، والهدف أيضا أوروبي ولا وجود للمصلحة العربية في ذهن من فكر في طرح مبادرة التعاون الأورومتوسطي.. لذلك ترنح هذا المسار لعدة سنوات، وكاد يموت واقفا.. وكلنا يعرف القصص التي تلاحقت الواحدة تلو الأخرى في حلوق القادة العرب الذين اكتشفوا بعد عشر سنوات من انطلاق عملية برشلونة أنهم لم يجنوا منها سوي الحنظل!

وعلي صعيد الأرقام كانت الفجيعة الكبرى.. فمن بين٩٪ استثمارات أوروبية خارجية لم تحصل دول جنوب المتوسط سوي علي نسبة١٪ فقط، والعجيب أن إسرائيل وحدها قد سطت علي نحو٤٥٪ من هذه النسبة الضئيلة، أما الموجع للقلب العربي هو أن إجمالي ما قدمته أوروبا إلي جنوب المتوسط في عشر سنوات يوازي فقط إجمالي ما حصلت عليه دولة واحدة فقط من دول شرق أوروبا (هي بولندا).. لذلك لم يكن هذا القائد العربي مبالغا عندما قال ذات مرة في حسرة شديدة: لقد قرأت بنود اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بندا بندا، ولثلاث مرات متتالية، ثم اكتشفت أن الأوروبيين يطلبون كل شيء ولا يلتزمون في المقابل بشيء!

.. ولنقلها بصراحة، لقد كانت جملة المواقف الإسرائيلية المتعنتة والرافضة للسلام (فعلا لا قولا) هي السبب الأول وراء وفاة عملية برشلونة.. أما السبب الأخطر فهو عجز أوروبا- بقضها وقضيضها- عن مواجهة إسرائيل ودعوتها لكي تتحمل مسئوليتها.. لذلك أعلنت أوروبا (الفرار) وتركت المنطقة تئن تحت وطأة الغطرسة الإسرائيلية والخلافات مع الفلسطينيين ورفضها القاطع لإقامة دولة فلسطينية.. واستحدثت مشروعا آخر هو (٥+٥) بين دول غرب أوروبا المشاطئة للمتوسط مع دول اتحاد المغرب العربي.. وحاولت إحياء هذا الشكل الجزئي للتعاون في المغرب الأقصى هربا من أتون المواجهة في الشرق الأوسط.. وكانت أيضا تحدثت عن صيغة أخري للتعاون تحت مسمي سياسة الجوار، لكنها باءت

جميعا بالفشل أو بالأحرى لم تحقق ما كانت تصبو إليه، لذلك بدا المشهد في العلاقات الأورومتوسطية وكأنه شجرة تيبست تماما وسقطت أوراقها، ولم يعد يرجي منها نفع (ظلا أو ثمارا).. ثم تضيف دول الجنوب- كعادتها- علي وقع مبادرة أخري صاحبها هذه المرة هو الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي لم يعدم اللباقة اللفظية، والمهارة السياسية، فقام بترويج هذه الفكرة، بعد أن ألبسها

ثيابا مزركشة تسحر العقول، وتجذب الأنظار.. وتحدث عن تعاون إقليمي علمي وبيئي وبحثي وأمني، لكنه لم يتوقف لحظة واحدة أمام الصراع العربي- الإسرائيلي.. وقد يكون العكس هو الصحيح لأنه في الوقت الذي كان يزج ساركوزي بإسرائيل داخل هذا الفضاء، ويفسح لها المجال لتحتل موقع أمين عام مساعد الاتحاد من أجل المتوسط، كانت دوائر بروكسل تحث الخطي باتجاه ترفيع مستوي العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.. بحيث يصبح لها ذات الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الـ٢٧ في الاتحاد.. وهكذا توافر لإسرائيل أن تحصل علي الحسنين وأن تقوم- في دائرة الاتحاد من أجل المتوسط- بإعداد مؤتمرات القمة، ووضع البرامج التعاونية في الإقليم ورسم السياسات الأمنية الخاصة بالمياه، والطاقة، والتسليح.. ولا ننس أنه في إطار صيغة ثنائية الرئاسة لهذا الاتحاد، والتي يكون طرفاها عضوا من الاتحاد وعضوا من خارجه، سترأس إسرائيل هذا الاتحاد وهو ما يعني أنها ستضع صيغة جديدة من العلاقة مع الدول العربية لتضرب بذلك عدة مرجعيات خاصة بالسلام في منطقة الشرق الأوسط، أهمها مبادرة السلام العربية.

المحقق أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي لا تزال تحوم حوله الشبهات، والذي لم يستفد منه حتى الآن سوي إسرائيل يكاد يكون تراجيديا عملية برشلونة التي انتحرت حتى لا تتواجه مع إسرائيل.. وها هو الاتحاد من أجل المتوسط يجعل إسرائيل تشرب- من المكاسب- حتى الثمالة، بينما تتدلي ألسنة

العرب طلبا لقطرة ماء.. دون طائل.

وإذا تذكرنا أن الرئيس ساركوزي ـ الأب الشرعي للاتحاد من أجل المتوسط ـ يعجز حتى هذه اللحظة ـ عن توفير المبلغ الذي سبق أن وعد به للإنفاق علي مشاريع الاتحاد وهو ١٤ مليار يورو(بسبب الأزمة الاقتصادية وأشياء أخري) لأدركنا أن لعنة برشلونة سوف تلحق حتما بهذا الاتحاد الوليد..

والأهم من ذلك أن هذا المشروع يحمل في ثناياه بذور فنائه لأنه لم يستوعب دروس التاريخ التي تقول إنه لا يمكن لحضارة متوسطية جديدة أن تنهض إلا بعد تصحيح الظلم التاريخي وحل جملة المشكلات التي تملأ أرجاء الفضاء المتوسطي وعلي رأسها جميعا القضية الفلسطينية.

عن المواطنة في الفضاء المتوسطي

من طموحات الاتحاد من أجل المتوسط.. تلك الفكرة التي أسهب في الحديث عنها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، أن تتحقق المواطنة في هذا الفضاء بحيث نستطيع أن نطلق علي أن إنسان يعيش فيه شمالا أو جنوبا، بالمواطن المتوسطي..

ولاشك أن هذه الفكرة تنطوي علي كثير من الأمل وقليل من الرجاء علي الأقل في الدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوبا

وكلنا يذكر أن عميد الأدب العربي طه حسين كان من أوائل من حدثونا- ربما بشكل غير مباشر- عن هذه المواطنة في كتابه الشهير مستقبل الثقافة في مصر، كذلك أسهب في الحديث عنها شيخ المستشرقين الفرنسيين جاك بيرك في كتابه: حديث الضفتين، واعتبرهما البعض بالمتفائلين (أكثر من اللازم).. لأن بين ضفتي المتوسط من الخلاف والتوجس وسوء الطوية الكثير والكثير.. وقال نفر من الجنوبيين: إن البحر المتوسط لم يأت منه إلينا سوي الشر مثل الاستعمار، والانتداب والحروب الصليبية، لذلك علينا أن نخاف منه، ونعمل ألف حساب

لأي فكرة تتعلق بفضائه أو مياهه أو حدوده الجغرافية

ولقد رد عليهم طه حسين بعبارة موحية وشديدة التأثير.. قال: إن البحر المتوسط بحر أوروبا، لكنه بحر العرب، ومن ثم ليس هناك ما يبرر الخوف منه!

* لكن يبدو أن هذا التوجس (وعدم الارتياح) بات أشبه بالإرث الذي يتنقل ألينا عبر الأجيال.. فاليوم حين يعود نفر من بيننا للحديث عن (المواطن المتوسطي).. فان ذلك كفيل بأن يطرح التساؤلات الآتية:

هل ستكون هناك مقررات تربوية وتعليمية صالحة لإعداد هذا المواطن؟ وهل ما سيتعلمه الطفل الصغير في شمال المتوسط هو ذاته ما سيتعلمه الطفل في جنوب المتوسط.. هل المفاهيم السياسية والجغرافية ستكون واحدة.. وكذلك الأحداث التاريخية.. ماذا عسانا نقول عنها.. هل سيكون حديثا واحدا أم أحاديث متباينة ومتضاربة؟

وهل بوسعنا أن ندرج رغبة بعض الدول المتوسطية الشمالية في إحداث تغيير في مناهج الصغار في مدارسنا يطال بعض الأحداث التي ذكرها القرآن الكريم.. أقول هل نعتبر ذلك جزءا من هذه الفكرة، فكرة المواطن المتوسطي؟ لو حدث ذلك فان الأمر سيصبح جد خطير..! ثم إذا كانت مناهج الصغار التربوية في دول الشمال ترى أن احتلال فرنسا للجزائر كان مدنية وتقدما وانتشالا من الواقع المتخلف.. لكن ذات المناهج ولكن في دول الجنوب ترى شيئا آخر وهو أن فرنسا استعمرت الجزائر، لذلك دفع نحو مليون ونصف المليون جزائري أرواحهم دفاعا عن بلدهم ضد الاستعمار الفرنسي..

أقول.. تناقض هذه المفاهيم، ماذا عسانا نفعل معه إذا كنا نريد مواطنا متوسطيا صحيحا.. هذا السؤال طرحه مؤخرا منتدى فاس بالمغرب الذي يتحمس كثيرا للفضاء المتوسطي لكن ذلك الحماس لم يمنعه من طرح الأسئلة

الصعبة.

الاتحاد من أجل المتوسط.. في مرآة الميديا العربية

حدثتنا جريدة «لوموند» الفرنسية عن أن اجتماعات وزراء خارجية دول الاتحاد من أجل المتوسط في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ دشنت إسرائيل كإحدى الدول (القائدة) في حوض البحر المتوسط. وأصبحت باعتراف الدول العربية المشاطئة للبحر المتوسط جنوباً أميناً عاماً (مساعداً) للاتحاد، ورفضت قبول مبادرة السلام العربية، وإنما أخذت بها علماً فقط!

أما صحفنا المصرية (القومية) فلقد حدثتنا عن شيء آخر، فإسرائيل من وجهة نظرها لم تحصل على شيء (ذي بال) وحسبها أنها أصبحت أميناً عاماً (مساعداً) من بين خمسة أمناء مساعدين، ولقد وافقت على مبادرة السلام العربية.

الحدث واحد، لكن المعالجة لأخباره متباينة، وهي تعكس توجهاً في الميديا العربية بشكل عام، فالصحافة الفرنسية والأجنبية (عموماً) تتحدث عن الظواهر والأحداث كما هي (بالفعل)، بينما تتحدث صحفنا العربية ليس عما هو كائن أو واقع بالفعل، وإنما عما تتمنى وتود أن يكون! والفارق بين المعنيين والمعالجتين أشبه بالفارق بين السماء والأرض.

على أي حال لقد خرجت إسرائيل من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط منتصرة انتصاراً مذهلاً.. وإذا كنتم في شك مما أقول.. فإليكم هذه الواقعة:

حدثنا الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام السابق للجامعة العربية، أطال الله في عمره، فقال: بطريق المصادفة في إحدى صالات قاعة اليونسكو في باريس، طرح عليّ شيمون بيريز، الذي كان وزيراً لخارجية إسرائيل في ذلك الوقت، سؤالاً يقول فيه: متى ستقبلون إسرائيل عضواً في جامعة الدول العربية؟

ويُعلق الدكتور عصمت عبد المجيد على ذلك بقوله: كان سؤالاً مباغتاً، لكنني

لأي فكرة تتعلق بفضائه أو مياهه أو حدوده الجغرافية

ولقد رد عليهم طه حسين بعبارة موحية وشديدة التأثير.. قال: إن البحر المتوسط بحر أوروبا، لكنه بحر العرب، ومن ثم ليس هناك ما يبرر الخوف منه!

* لكن يبدو أن هذا التوجس (وعدم الارتياح) بات أشبه بالإرث الذي ينتقل ألينا عبر الأجيال.. فاليوم حين يعود نفر من بيننا للحديث عن (المواطن المتوسطي).. فان ذلك كفيل بأن يطرح التساؤلات الآتية:

هل ستكون هناك مقررات تربوية وتعليمية صالحة لإعداد هذا المواطن؟ وهل ما سيتعلمه الطفل الصغير في شمال المتوسط هو ذاته ما سيتعلمه الطفل في جنوب المتوسط.. هل المفاهيم السياسية والجغرافية ستكون واحدة.. وكذلك الأحداث التاريخية.. ماذا عسانا نقول عنها.. هل سيكون حديثا واحدا أم أحاديث متباينة ومتضاربة؟

وهل بوسعنا أن ندرج رغبة بعض الدول المتوسطية الشمالية في إحداث تغيير في مناهج الصغار في مدارسنا يطال بعض الأحداث التي ذكرها القرآن الكريم.. أقول هل نعتبر ذلك جزءا من هذه الفكرة، فكرة المواطن المتوسطي؟ لو حدث ذلك فان الأمر سيصبح جد خطير..! ثم إذا كانت مناهج الصغار التربوية في دول الشمال تري أن احتلال فرنسا للجزائر كان مدنية وتقدما وانتشالا من الواقع المتخلف.. لكن ذات المناهج ولكن في دول الجنوب تري شيئا آخر وهو أن فرنسا استعمرت الجزائر، لذلك دفع نحو مليون ونصف المليون جزائري أرواحهم دفاعا عن بلدهم ضد الاستعمار الفرنسي..

أقول.. تناقض هذه المفاهيم، ماذا عسانا نفعل معه إذا كنا نريد مواطنا متوسطيا صحيحا.. هذا السؤال طرحه مؤخرا منتدى فاس بالمغرب الذي يتحمس كثيرا للفضاء المتوسطي لكن ذلك الحماس لم يمنعه من طرح الأسئلة

الصعبة.

الاتحاد من أجل المتوسط.. في مرآة الميديا العربية

حدثتنا جريدة «لوموند» الفرنسية عن أن اجتماعات وزراء خارجية دول الاتحاد من أجل المتوسط في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ دشنت إسرائيل كإحدى الدول (القائدة) في حوض البحر المتوسط. وأصبحت باعتراف الدول العربية المشاطئة للبحر المتوسط جنوباً أميناً عاماً (مساعداً) للاتحاد، ورفضت قبول مبادرة السلام العربية، وإنما أخذت بها علماً فقط!

أما صحفنا المصرية (القومية) فلقد حدثتنا عن شيء آخر، فإسرائيل من وجهة نظرها لم تحصل على شيء (ذي بال) وحسبها أنها أصبحت أميناً عاماً (مساعداً) من بين خمسة أمناء مساعدين، ولقد وافقت على مبادرة السلام العربية.

الحدث واحد، لكن المعالجة لأخباره متباينة، وهي تعكس توجهاً في الميديا العربية بشكل عام، فالصحافة الفرنسية والأجنبية (عموماً) تتحدث عن الظواهر والأحداث كما هي (بالفعل)، بينما تتحدث صحفنا العربية ليس عما هو كائن أو واقع بالفعل، وإنما عما تتمنى وتود أن يكون! والفارق بين المعنيين والمعالجتين أشبه بالفارق بين السماء والأرض.

على أي حال لقد خرجت إسرائيل من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط منتصرة انتصاراً مذهلاً.. وإذا كنتم في شك مما أقول.. فإليكم هذه الواقعة:

حدثنا الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام السابق للجامعة العربية، أطال الله في عمره، فقال: بطريق المصادفة في إحدى صالات قاعة اليونسكو في باريس، طرح عليّ شيمون بيريز، الذي كان وزيراً لخارجية إسرائيل في ذلك الوقت، سؤالاً يقول فيه: متى ستقبلون إسرائيل عضواً في جامعة الدول العربية؟

ويُعلق الدكتور عصمت عبد المجيد على ذلك بقوله: كان سؤالاً مباغتاً، لكنني

دون تفكير أجبته، بينما كنت أسير في طريقي دون أن أتوقف: عندما تتكلم إسرائيل اللغة العربية.. وبدا لي أن شيمون بيريز ابتسم في مرارة من إجابتي التي ألقمته إياها كحجر صوّان في فمه!

الخلاصة.. أن وزير خارجية إسرائيل كان مشغولاً في هذه المرحلة -كان ذلك في أواسط ثمانينيات القرن الماضي- بالشرق الأوسط الجديد الذي استلهمته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية -لاحقاً- عندما تحدثت عن مشروعها الخاص بهذه المنطقة، وعن فكرتها الشهيرة «الفوضى الخلاقة..

وكلنا يعرف أن نظرية شيمون بيريز تتأسس على معادلة ثلاثية الأبعاد هي: العقل الإسرائيلي والمال النفطي (الخليجي) والأيدي العاملة المصرية (الرخيصة)، بحيث يتم -في هذه الحالة- تدشين المرحلة الإسرائيلية التي ستكون الدولة العبرية فيها سيدة المنطقة بلا منازع.

وعندما فشل هذا المشروع الذي اعتبرته كوندوليزا رايس مشروعها الخاص، وتألم شيمون بيريز لأنه لم يتحقق منه سوى الجانب الأصغر الذي ترجمه بجلاء اتفاقية الكويز التي جعلت للمصنوعات الإسرائيلية موطئ قدم في بلادنا.. لذلك، وبحسب نظرية توزيع الأدوار، كان لابد أن يتلقفه ساركوزى (في فرنسا) متحدثاً عن مسمى آخر هو الاتحاد من أجل المتوسط، لكن مضامينه لا تختلف كثيراً عن بعض مضامين مشاريع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير أو الموسع.

ولقد ناور الإسرائيليون -كعادتهم- باعتبار أن مشروع الشرق الأوسط الجديد هو مشروع إسرائيلي ناطق باللغة الفرنسية، فلقد تحفظوا على انضمام جامعة الدول العربية، وحقها في حضور الاجتماعات، مع أن الجامعة تتمتع بهذه الصفة ضمن مسار برشلونة، الذي ألغى اليوم، ليحل محله الاتحاد الوليد.

وكانت المفاجأة أن إسرائيل، لكي تتنازل عن معارضتها لوجود الجامعة

العربية ضمن هذا الاتحاد، يجب أن يتم تصعيدها لتصبح أميناً عاماً مساعداً.

ماذا يعنى كل ذلك؟.. يعنى -أولاً- أن حلم إسرائيل الخاص بالهيمنة على المنطقة، قد تحقق منه الجزء الأول، وثانياً أنها ستجلس على مائدة مفاوضات وحوارات ومناقشات (واحدة) مع العرب، وثالثاً ستدرس معهم تصوراتها الخاصة بمعادلة الأمن والاستقرار القائمة على الأبعاد الثلاثة التي أشرنا إليها آنفاً، وهي العقل الإسرائيلي، والمال النفطي، والأيدي العاملة المصرية،

وتعنى رابعاً أن مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ أصبحت جثة هامدة لا حراك فيها، لأنها -ببساطة- كانت توفر لإسرائيل حواراً مباشراً مع العرب، وفق صيغة الأرض مقابل السلام، أي أنها كانت توفر السلام والحوار والنقاش والتعاون بشرط انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧.. لكن هذه الأجواء وتلك الأنشطة وهذه الأفكار قد وفرتها (مجاناً) صيغة الاتحاد من أجل المتوسط.

السؤال الآن: إلى متى سيظل نفر من مسئولينا يتعاملون معنا بمنطق أنصاف الحقائق، وإلى متى ستظل الميديا العربية تتعاطى مع الرأي العام المصري والعربي على أنه أهطل أو قاصر، وربما غبي!

بالسكتة القلبية!

يبدو أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سوف يلقي نفس مصير عملية برشلونة التي اكتشف العرب بعد نحو عشر سنوات منه انطلاقها أنها كانت وهماً وسرابا.. وأحد أسباب فشل هذه العملية الفظائع التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة والشلل الذي أصاب عملية السلام بسبب تفنتها وغرورها.. والغريب أن أوروبا لم تحاول إقناع إسرائيل بإبداء درجة من درجات المرونة في التعامل مع الأزمة في منطقة الشرق الأوسط.. ورأت أن تذهب بعيداً

لتفعيل دائرة أخرى هي دائرة ورأت أن «يذهب بعيداً لتفعيل دائرة أخرى هي دائرة (٥ + ٥) باعتبارها شكلاً جزئياً من أشكال التعاون الأورومتوسطي ..وهنا نحن اليوم نجد الاتحاد من أجل المتوسط يصطدم مرة أخرى بإسرائيل.. فكلنا يعرف أن العدوان الإسرائيلي على غزة وحرب الإبادة الجماعية التي مارستها الآلة العسكرية الإسرائيلية تسبب في تعطيل الإجراءات التنفيذية الخاصة بهذا المشروع المتوسطي.

.. ولقد اعترف رئيس وزراء فرنسا (فرنسوا فيون) أثناء زيارته الأخيرة لتونس بأن المسار الرئيسي للمشروع قد توقف –جزئياً– بسبب التداعيات المنبثقة عن أزمة غزة.. صحيح إن الرجل أهاب بالجميع ألا يستسلموا، وأكد أن الصعوبات التي نعترض مسار الاتحاد ينبغي ألا تدفع إلى التسليم بفشله، لكن واقع الحال يؤكد أن الجانب العربي بدأ يتسرب الشك إلى قلبه مُعتقداً أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، جاء لخدمة إسرائيل وليس العرب بالنظر إلى تقلد إسرائيل منصب الأمين العام (المساعد) للاتحاد في خلسة من الزمن وفي صفقة خرج منها العرب (كالعادة) خاسرين!!

السبب الآخر الذي من أجله يتهدد مسار هذا الاتحاد هو حالة الحرج السياسي التي يعيشها الرئيس الفرنسي ساركوزي الذي سبق أن وعد برصد ١٤ مليار يورو للإنفاق على الأجندة البيئية لهذا المشروع ومن بينها تنقية البحر المتوسط وإنشاء مراكز بحثية، وتدريب طلاب متوسطيين.. ولأن الأزمة الاقتصادية كانت ثقيلة ولاتزال على أوروبا والأوروبية، فلن يكون بمقدور الرئيس الفرنسي الوفاء بما سبق أن وعد به في الاجتماع التأسيس في ١٤ يوليو ٢٠٠٨.

– معناه أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يمر حاليا بمرحلة صعبة، ومصداقية الرئيس ساركوزي ستكون على «المحك» إذ لا يعقل أن يموت هذا

المشروع الطموح بالسكتة القلبية وهو لا يزال في المهد صغيرا.. ليلحق بعملية برشلونة.. والأعجب أن تكون إسرائيل هي سبب وفاة برشلونة، والاتحاد من أقبل المتوسط (معاً).

- الأخطر من كل ذلك هو أن أوربا قد افتضح أمرها وبدت على حقيقتها هشة، ضعيفة أمام جبروت الدولة العبرية..

الانقلاب
على
عبد الناصر
قضايا ..
وإشكاليات



الفصل الخامس

البحر الأحمر ...
بحيرة العرب !

عسكرة البحر الأحمر!

لم تعد «القرصنة» الخطر الوحيد الذي يواجه الدول المشاطئة للبحر الأحمر، دائماً أصبح هناك خطر آخر يتعلق بعسكره هذا البحر الذي كانت تطلق عليه كتب التاريخ «بحيرة العرب».

فحلف الناتو لم يتردد في إرسال فرقاطات عسكرية، وكذلك فعلت فرنسا والهند، وروسيا وسوف نكرّ حبات المسبحة بين دول العالم وكدنا نستيقظ ذات صباح لنجد بحيرة العرب قد امتلأت بالقوات البحرية من كل حدب وصوب.. وفي هذه الحالة، لن يكون بمقدورنا الحديث عن أمن البحر الأحمر، بالمعنى الصحيح للكلمة، ولا عن المناطق الإقليمية للدول، ولا عن الأمن القومي للمنطقة من ناحية، ولكل دولة على مدة من ناحية أخرى..

لذلك أصاب المجتمعون في القاهرة (من وزارات الخارجية للدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر) الهدف عندما شددوا في بيانهم الختامي على أن البحر الأحمر هو من صميم الاختصاصات السيادية للدولة المطلة عليه.. ومعنى ذلك أن مبدأ عسكرة هذا البحر هو أمر مرفوض مهما كانت الذرائع..

صحيح إن خطر القرصنة أصبح داهماً، ولم يعد قاصراً على السفن أو الناقلات البحرية التي تخوض في المناطق الإقليمية للصومال أو غيرها من الدول، وإنما بات يتربص بالناقلات الكبرى التي تمر في المياه الدولية في عرض البحر.. لكن من غير المعقول أن نُعالج الداء (بداء) آخر أكثر وحشية منه، فالقرصنة خطر – هذا صحيح لكن الأخطر منها خطر العسكرة الذي سينال من سيادة الدول، ويضر حتماً بأمنها واستقرارها..

ولهذا السبب قد يكون مهماً أن تمارس المنظمة الأممية العالمية (أقصد الأمم المتحدة) دورها الذي ينص عليه ميثاقها وهو حفظ الأمن والسلم الدوليين.. ولاشك أن هذا الأمن، وذاك السلم قد تضررا كثيراً بالقرصنة والعسكرة معاً.

كما يتعين ألا نتقاعس المنظمات الإقليمية (مثل جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي) عن النهوض بمسؤولياتها تجاه دول المنطقة، ومعالجة جذور المشكلة المتغلغلة في التراب الصومالي وبين طوائف شعبه وسكانه الذين يؤكد نفر منهم أن القرصنة التي ارتبطت بهم، لم يمارسونها مع سبق الإصرار والترصد وإنما جاءت بطريق المصادفة فالفوضى، وعدم الأمان، ثم الجوع قد دفعوا بهم جميعا في طريق هذا النوع من اللصوصية المكشوفة.. خصوصاً أن القراصنة الصوماليين لا ينكرون جرأتهم التي يرتكبونها على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، بل إن منهم من يظهر على شاشات التليفزيون معترفاً بالجريمة، ومُعبراً على حقه في الحصول على الفدية التي تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات..

الثابت أن القلق بات يُساور الجميع، والخوف من المجهول أصبح (كابوساً) يؤرق حكومات الدول المشاطئة للبحر الأحمر وليس من شك في أن اجتماعات القاهرة لن تكون سوى بداية لسلسلة من الاجتماعات والإجراءات التي يتعين مواصلتها قبل أن تستعمل الأزمة ويضيع معها الأمن والاستقرار.. والكرامة والعرض أيضاً..

ماذا بعد عسكرة البحر الأحمر؟!

بعد أن أصبحت إسرائيل أميناً عاماً (مساعداً) في الاتحاد من أجل المتوسط لم يعد مُستبعداً أن تتحمس مُجدداً لإطلاق فكرة إنشاء الاتحاد من أجل البحر الأحمر حتى تنفي عنه وصفه بالبحيرة العربية باعتبار أن معظم الدول المطلة عليه هي دول عربية باستثناء إسرائيل وإريتريا.. وإذا علمنا أن إسرائيل كانت تحلم منذ سنوات بتدويل البحر الأحمر – وهي متغلغلة (دبلوماسياً وعسكريا) في القارة السمراء، وتعبث أصابعها منذ زمن في مناطق متاخمة لشواطئ هذا البحر، لأدركنا خطورة ما يجري في هذه المنطقة تحديداً على الأمن القومي العربي..

ومثلما كان العراق في زمن صدام حسين وما يمثله من تهديد لأمن واستقرار

دول الجوار في المشرق العربي ذريعة لاحتلاله والسيطرة على منابع نفطه، فها هي القرصنة الصومالية تصبح حجة لعسكره البحر الأحمر باعتبار أن القراصنة الصوماليين يهددون شريانا مهماً من شرايين التجارة الدولية..

ولا خلاف على أن انهيار الدولة المركزية في الصومال قد أفرز هذه الآفة – مع آفات أخرى – لكني التجربة أكدت لنا – مثنى وثلاث ورباع – أن مثل هذه الظواهر تعمل بعض القوى على إنضاجها على نار هادئة منذ فترة، إذ ليس بوسع الذاكرة العربية أن تنس تهديد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش للصوماليين في أعقاب إهانتهم لأمريكا عندما قتلوا أربعة من جنودها، وسحلوا جثثهم في شوارع نواكشوط وتركوا الأطفال الصغار يعبثون فيها على مرأى ومسمع من الشاشات ووسائل الميديا..

بمعنى آخر أن تفكيك دولة بهذه الصورة التي أصبح فيها كل شارع أو ميدان أو قرية أشبه بوكر يأوي الخارجين على القوانين واللصوص، الذين يأتيهم السلاح من كل حدب وصوب، هو أمر لا يمكن المرور عليه مرور الكرام سيّما إذا علمنا أن الصومال هي واحدة من أكثر دول العالم فقراً وأن برنامج الغذاء العالمي يتولى إطعام مليون شخصي فيها شهريا، وهو عدد مُرشح للزيادة إلى أكثر من مليونين بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية واتساع رخصة الجياع إلى حد الموت هناك..

.. والثابت عملاً أن الدول الكبرى – التي وجدناها قبل ذلك في العراق – لديها خطط استعمارية مُعّدة سلف في الصومال والاختلاف الوحيد هنا، هو أن العراق كان دولة قوية، ومن ثم تفكيكها كان هو الغاية.. ثم البقاء فيها (هو احتلالاً أو وفق اتفاقية أمنية) كان هو الهدف الثاني.. أما الصومال فهي مفككة أصلاً، واحتلالها ليس هو الغاية باعتبار أنها دولة فقيرة (وليست غنية بالنفط كحال العراق) وإنما الغاية الأسمى هي السيطرة على منطقة البحر الأحمر بكاملها.. وهذا هو ما يحدث – فعلاً لا قولاً، وإلا ما معنى أن تهب أمريكا وحلف الناتو بإرسال

فرقاطات عسكرية إلى البحر الأحمر.. ومثلما كانت الحجة في العراق هي حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، فالحجة ذاتها خاتمة، وقد يكون السبب مضاعفاً في حالة الصومال باعتبار أن عمليات القرصنة اتسعت رقعتها بحيث بلغت أكثر من ٦٠ اعتداء في الأشهر القليلة الماضية حصل فيها القراصنة الصوماليون على نحو ٣٠ مليون دولار كفدية.. لكن الأهم أيضاً أن أمريكا تؤكد أن هناك علاقات مشبوهة بين القراصنة والجماعات الإرهابية ونرى أن عمليات السلب العسكرية البحري التي تجرى على شواطئ الصومال تتم لحساب الجماعات الإرهابية (المنحدرة من تنظيم القاعدة بالضرورة وبحسب الرؤية الأمريكية).

.. وهكذا، وربما دون أن ينتبه العرب من أن بحيرتهم (أقصد البحر الأحمر) أصبحت بؤرة للصراع الدولي المسلح لأن الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا وأسبانيا قررت –بالفعل– إرسال سفن عسكرية خصوصاً بعد أن احتجز القراصنة سفينتين فرنسيتين وبعد أن جأر الأسطول الفرنسي والأسباني لصيد التونة بالشكوى من استهداف القراصنة لهم..

.. ولكي تكتمل دوائر الصراع الدولي كان لابد أن تبعث روسيا بسفن عسكرية من طراز رفيع لتعُيد هيبة روسيا في البحار كما كانت ولترد –في ذات الوقت– على أولئك الذين تجرؤوا وخطفوا السفينة الأوكرانية المُحملة بدبابات روسية قيل إنها كانت في طريقها إلى كينيا أو إلى جنوب السودان..

وهكذا وفي أقل من شهر أصبحت بحيرة اعرب تموج بسفن وفرقاطات عسكرية من كل لون وحجم.. وهنا يحق للدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر هي: مصر والسودان والسعودية والأردن، واليمن، وجيبوتي والصومال) أن تعلن تخوفها من تعرض أمنها القومي للخطر سيما وأن هذا الانتشار العسكري (الدولي) لا تحكمه ضوابط أمنية، وتعتبر كل دولة كبرى أنها «الشرطي» المنوط به أمر حراسة حركة النقل البري في المنطقة..

ولاشك أن وجود قوات بحرية عسكرية بهذه الكثافة يجعل أمن الدول المطلة على البحر شيئاً (مُستباحاً) ناهيك عن أن هناك حديثا عن شركات أمنية خاصة تعرض خدمات لإقامة نقاط مراقبة (بالرادارات والأسلحة الثقيلة) إلى جانب دعوات بإنشاء بوليس بحري يجوب البحر الأحمر ليل نهار دون تمييز بين مياه إقليمية أو أعالي البحار.. ومما يضاعف من مخاوف الدول العربية المطلة على البحر أن قرار مجلس الأمن رقم ١٨١٦ قد سمح بدخول المياه الإقليمية وكان معروفا – وفقاً لاتفاقية جامايكا (١٩٨٢) أن دخول المياه الإقليمية محظور ويُكتفى بأعالي البحار.

.. وكانت أمريكا قد أضافت إلى مهام قوتها الضاربة التي تحمل اسم (١٥٠) وتأسست في إطار عملية الحرية الدائمة في أفغانستان، القيام بدوريات أمنية بحرية تمتد إلى خليج عدن (بين الصومال واليمن).

تقدم حلف الناتو –في ذات الوقت– بنشر أسطول يضم عشر فرقاطات عسكرية بهذه بأعقد أجهزة المراقبة والتسليم.. ولم تتردد بروكسل في تقديم طروحات وبدائل عديدة للتنسيق بين القوات البحرية الأوروبية الموجودة فعلاً في المنطقة لضمان حركات المرور المؤلم أن الرؤية العربية الخاصة بأمن البحر الأحمر لا تزال ضبابية رغم بعض الاجتماعات التي تمت في طار الجامعة العربية وعبر مجلس الأمن والسلم وإبداء المخاوف من اشتداد المنافسة الدولية بين القوى الكبرى التي سيتحول معها البحر الأحمر إلى منطقة تهديد أولى في العالم..

والمعروف أن فكرة إنشاء قوة أمن عربية دائمة لمواجهة الأخطار في بحيرة العرب –كانت ظهرت– لأول مرة – في سبعينيات القرن الماضي وبعد أن طفت لبعض الوقت على السطح، عادت وغرقت في مُستنقع الإهمال واللامبالاة العربية المعتادة.. ورغم معرفة العرب لأهمية هذا المسار البحري لتجارة النفط من منطقة الخليج العربي إلى البحر الأحمر ثم إلى قناة السويس وبالتالي إلى الأسواق العالمية،

وأنه يقصر المسافة التي تقطعها ناقلات النفط العملاقة إلى أوروبا بنسبة ٦٠٪ ويمر منه يوميا نحو ٣.٣ مليون برميل نقط، وتستخدمه ٢٦ ألف ناقلة نفط سنويا، إلا أنها لم تلتفت بالقدر الكافي إلى مسألة (تأمينية) ضد مخاطر القرصنة واللصوصية التي قد تدفع الشركات الكبرى إلى الاتجاه إلى مسار رأس الرجاء الصالح مما يزيد من التكلفة والأسعار والإضرار بهذا الشريان التجاري الدولي الهام والعسكري والاستراتيجي أيضا، مطلنا يذكر الدور الذي قام به هذا الممر في حرب الخليج الأولى والثانية وحرب احتلال العراق، وقبلا حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما تم إغلاقه عند باب المندب في وجه السفن الإسرائيلية.. وفي ظني أن المطروح عملياً هو أن تتقدم الثلاث دول المعنية بشكل أكبر وأوسع بهذا الممر (اقصد مصر صاحبة قناة السويس، والسعودية صاحبة أطول شاطئ عليه، واليمن حارسة باب المندب وخليج عدن) بفكرة إنشاء اتحاد من أجل البحر الأحمر على غرار الفكرة الفرنسية الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط، على أن يتضمن برامج دفاعية وأمنية وتنموية مشتركة، توفر المناخ الملائم للتنسيق بين الدول العربية المطلة عليه.. على اعتبار أن هذا الاتحاد سيكون قاصراً على الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر..

إن مشروعاً كهذا سوف يقطع الطريق على إسرائيل التي تؤكد بعض المؤشرات أنها تقوم سراً كعادتها بالترتيب مع إرتريا لإقامة اتحاد من أجل البحر الأحمر تضمن لنفسها مرة أخرى (مكان القيادة) كما لها اليوم في الاتحاد من أجل المتوسط.. في ظني أنه يتعين على مصر أن تبدأ (اليوم قبل غدٍ) هذا المسار قبل فوات الأوان..

الحرب في باب المندب!

.. الأعمى والأعشى والبصير –على السواء– يعرفون جيدا أن القوى الكبرى (وعلى رأسها أمريكا) وبعض القوى الإقليمية– واقصد تحديدا إسرائيل – لا همّ

لها منذ سوى إشعال الفتن داخل المنطقة العربية، ولقد توافقت – مع سبق الإصرار – على إيقاظ الفتنة الكبرى بين الرب والفُرس بحديث مُتواتر – هو في معظمه كاذب عن إيران وأطماعها الاستعمارية في الموارد والثروات العربية.. فتارة تتحدث عن الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران ويثور حولها جدال بين وقت وآخر، وتذهب طهران إلى أن الأزمة يمكن حلها بالتفاوض! وتارة تثير الفتن بين الشيعة والسنة من خلال استعداء الدول العربية الكبرى مثل مصر والسعودية ضد إيران باتهام الأخيرة بأنها تضع خططاً (لتشييع) الدول الإسلامية السُّنية.. وكذلك بأنها تخطف محورية الدور الإقليمي من مصر، وتريد –في الوقت- ذاته أن تجلس على مقعد الدول الأولى في العالم الإسلامي (وليس السعودية!).

.. والأهم ما تثيره إسرائيل –بدفع أمريكي لا حدود له – حول قوة إيران النووية عامدة إلى زرع المخاوف من شيء مُفترض الحدوث -وعدم الخوف- وهنا لابد أن نعجب ونندهش – من قوة إسرائيل النووية الموجودة فعلاً..

والحق أن هذه المخططات الخاصة بالفتن لم تحقق ما كانت تصبو إليه إسرائيل (وأمريكا) وعدد من القوات الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا.. لذلك اتخذت المخططات منحى آخراً وهو إشعال حرب ضروس بين السعودية وإيران داخل اليمن.. فليس خافيا أن ما يحدث في اليمن السعيد بين ما يسمّوا بالحوثيين وبين الحكومة الوطنية في صنعاء ليس في حقيقته سوى حرب بين إيران (معقل الشيعة والحوثيين هنا من الشيعة) وبين السعودية (رمز الإسلامي السُني، والحكومة اليمنية هي في مجموعها من أهل السُّنة).

.. والإنصاف يقضي بالقول إن المسألة أعمق ألف مرة من حديث خبيث عن صراع سُني – شيعي.. فقضيته القرصنة في البحر الأحمر ومن ثم الاتجاه نحو – عسكرة- هذا البحر لصالح القوى الكبرى.. ومضيق باب المندب الذي يعتبر منطقة إسرائيلية مرغوبة من القوى الكبرى لأنها إحدى النقاط الأقرب إلى إيران

وبالتالي يمكن توظيفها عسكرياً باعتبار أن البوارج الحربية الأمريكية والأوروبيين موجودة بالفعل.. فقط تنتظر تمهيد الأجواء وانتظار إشارة الانطلاق (بالضرب) باتجاه إيران..

.. والمؤشرات جميعا تدل على أن أحداث اليمن ظاهرها – كما تحاول الميديا الإسرائيلية تصويرها – خلاف شيعي/سني أو حرب باردة بين إيران والسعودية وباطنه أطماع إسرائيلية غربية في إشعال المنطقة بالحروب لتحطيم القوى الإقليمية سواء السعودية أو إيران (وقبلهما مصر) ليتحقق الحلم الإسرائيلي الأبدي وهو الهيمنة على الشرق الأوسط..

الاتحاد من أجل البحر الأحمر!

.. العالم (كله) مشغول في هذه الأيام بقضية «القرصنة» التي تجرى منذ عدة أشهر في البحر الأحمر، ويخطط لها (نفر) من الصوماليين الذين احترفوا مهنة خطف السفن والقبض على بحارتها والاستيلاء على المنقولات التي تحملها، ثم يفرضون دفع مبالغ مالية ضخمة كشرط لإطلاق سراح من كانوا على متن هذه السفن. وكلنا يذكر السفينة المصرية التي نجح جهاز الأمن المصري في إطلاق سراح من كانوا على ظهرها، والسفينة الأخرى التي تدخلت فرنسا لإنقاذ الفرنسيين الذين كانوا على متنها.. ولا يزال مسلسل القرصنة مستمراً!

والمعروف أن الشواطئ الإقليمية في البحر الأحمر والخاصة بالصومال أصبحت خطراً حقيقياً يُعرقل مسيرة التجارة الدولية ويشيع الفزع في النفوس.. وأسباب ذلك يتحملها المجتمع الدولي (نفسه).. لماذا؟.

لأن الصومال لم تعد دولة أو مؤسسات منذ ما يقرب من عشرين عاماً أو يزيد وتحولت –بالفعل– إلى أشباه دول، كل ميدينة، بل كل شارع يتحكم فيه نفر من المسلمين ممن يفرضون (إتاوات) على المارة أو المقيمين في هذه الأحياء.. وتفشت تجارة السلاح والمخدرات والبغاء والتهريب وأصبح المثل الشائع هو

(صوملة) مكان بعينه والمعنى المقصود هو أن يتحول هذا المكان أو ذاك إلى صومال جديدة، أي يُصبح فوضى لا ضابط فيه ولا رابط..

ولقد أهمل المجتمع الدولي الصومال، ورفعه من أجندته وذاكرته، فكان أن استفحل الخطر وأصبح يهدد الجميع من دول الجوار في البحر الأحمر..

.. الخطر الآخر الذي يمثله هذا البحر أن سفناً تابعة للدول الكبرى بدأت تشق طريقها نحو البحر الأحمر، بحجة حماية التجارة الدولية من خطر القرصنة.. وبدأت قطع بحرية عسكرية تابعة لحلف الناتو تتمركز هناك وخصوصاً قبالة المياه الإقليمية الصومالية..

.. والحجة المعلنة هي مكافحة القرصنة، لكن هذا لا يمنع من أن يكون بين مهام هذه القطع العسكرية التابعة للناتو هو التجسس على المنطقة، وجمع معلومات عن دول الخليج والسعودية، وإيران والسودان.. وقد يكون من بين مهامها أيضاً أن تكون قريبة من دارفور، وتهديد الحكومة المركزية في الخرطوم.. أريد أن أقول –اختصاراً– إن الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وعلى رأسها مصر، لا يتعين عليها أن تترك هذا البحر لأقدار ترسمها بدقة الدول الكبرى..

إذ يبدو أن فرنسا قد ابتلعت البحر المتوسط عبر مشروعها المعروف باسم الاتحاد من أجل المتوسط، والمحقق أن هناك مشروعاً غربيا آخر يستهدف ابتلاع البحر الأحمر.. وأخشى أن يضيع العرب بين الاتحادين!

مصر والبحر الأحمر..

ليس من شك في أن تقنية «القراصنة الصوماليين» مُرشحة للتفاقم في المرحلة المقبلة ليس فقط لأنها إحدى تجليات الأزمة الصومالية التي استحكمت وزادت تعقيدا، ولا أمل في حلها ولكن أيضاً لأن ما يجنيه القراصنة من أموال يُسيل لعاب الكثيرين.. حتى أن طموحات الشباب هناك هو أن يكون قرصاناً.

والمؤسف أن القرصنة قد استفحل خطرها، ففي عام ٢٠٠٨ تم اختطاف نحو ثلاثين سفينة، وهي مشكلة باتت تهدد منتجي النفط ومستورديه – وناقليه على السواء وإذا علمنا أن القراصنة الصوماليين قد نجحوا –وفق إحصاءات المكتب الدولي البحري – في الفترة من يناير وحتى أكتوبر من القيام بأكثر من ثلاثين اعتداء، وقبضوا أكثر من ١٨ مليون يورو كفديات، لتبين لنا أن الأمر جد خطير..

لكن الخطورة أصبحت مضاعفة بالنسبة للدول المطلة على البحر الأحمر وخصوصا مصر والسعودية.. لماذا؟ لأن قطع حلف الناتو بدأت تتحرك باتجاه المنطقة وتحت دعاوى مكافحة القرصنة سوف تنتهك الحقوق، وتنشط عمليات الجوسسة والتنصت وجمع المعلومات.. وليس مستبعداً أن يجد العالم نفسه أمام وهم آخر شبيه بوهم مكافحة الإرهاب الذي أعلنته أمريكا يوما كإستراتيجية، وباسمها ارتكب الجرائم في حق شعوب المنطقة العربية –ولا تزال .. وبررت بها تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول، وهدمت نظماً، وأسقطت حكومات، وقطّعت أوصال الدول.. وفرضت هيمنتها على العالم بهذه الحجة الواهية وهي مكافحة الإرهاب، مع أنها مخترعة الإرهاب الأولى في العالم، فهي التي دربت أسامة بن لادن ورفاقه، وأنشأت تنظيم القاعدة، وجنّدت الشباب (تحت سيطرتها) لتحقيق طموحاتها والوقوف في وجه المدّ الشيوعي الأحمر.. ثم عندما انتهت مهمة القاعدة ناصبتها العداء، وحشدت العالم كله ضدها.. أخشى ما نخشاه أن تكون أمام مرحلة شبيهة بالسابقة، فالقرصنة قد استشرت واستأسدت لكن الثابت عملاً أن الأمريكان هم الذين ساعدوا في تقطيع أوصال الصومال، فلم تعد دولة، وتحولت إلى أحياء يحكمها مسلمون، ويفرضون إتاوات على السكان.. ثم أقعد الطموح ليفرض إتاوات وفديات على كل من يمر في البحر الأحمر..

وقلبي يحدثني أننا لا نرى –حتى الآن – سوى رأس جبل الثلج، فالقرصنة قد تخفى وراءها مخططات جهنمية للسيطرة على البحر الأحمر، كما أن هناك مخططات للهيمنة على حوض البحر المتوسط.. ولذلك يتعين على مصر – وهي

الدولة المحورية – في المنطقة العربية أن تقوم بتوظيف علاقاتها الطيبة مع السعودية واليمن والدول الأخرى المشاطئة للبحر الأحمر لإقامة إطار يشبه إطار الاتحاد من أجل المتوسط، على أن تكون دقة الأمور في يد الأعضاء وليس في يد قوى كبرى تضمر الشر لحوض البحر الأحمر وأهله..

لقد أن الأوان كي تعلن مصر عن هذا الاتحاد الإقليمي قبل أن تحتل بوارج حلف الناتو البحر والشواطئ.

خصخصة مياه النيل

ليس سراً أن نقول إن شعوب منطقة الشرق الأوسط تضع أيديها على قلوبها خوفاً من اندلاع حروب حول المياه بسبب الزيادة الكثيفة في السكان، وسوء استخدام مياه الشرب. ودخول المياه كعنصر أساسي من عناصر التوتر الدولي.. ومؤشرات ذلك أن سعر لتر ماء الشرب يزيد اليوم على سعر لتر البنزين..!

ومما يزيد مساحة الهواجس في نفوس الكثيرين أن حصة المواطن اليومية من الماء ازدادت في وقت تتحدث فيه بعض التقارير الدولية عن أن هناك نحو عشرة دول كبرى في العالم مهددة بالجفاف، من بينها نهر النيل الذي تشترك في مياهه عشر دول في القارة الأفريقية.

وتحدثت ذات التقارير عن السدود التي أكثرت منها الحكومات لتخزين أكبر قدر من المياه وبناء محطات الطاقة وهو ما يؤدي إلى استنزاف الموارد المائية للأنهار.. المثال الصارخ على ذلك أن أثيوبيا تضع خطة لبناء ٣٣ سداً على مجرى النيل.

وللإنصاف يجب أن نذكر أن بعض دول المنطقة –مثل مصر – قد أدركت في وقت مبكر خطورة دخول المياه معترك الصراع، فقد دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة وآخر في الإسكندرية عام ١٩٦٤ لمناقشة

النزاع العربي- الإسرائيلي حول مياه نهر الأردن عبر مشاريع تستهدف تحويل ٢٢٥ مليون متر مكعب من مياهه.. وبعده اندلعت حرب يونيو ١٩٦٧ قبل استكمال تلك المشاريع، لكن يبقى احتمال نشوب حرب المياه في الشرق الأوسط قائماً.

ويدعم ذلك أن معظم الأنهار التي تغذي المنطقة تأتي من خارجها وتتحكم دول المنبع في مقتنياتها – بينما الدول العربية تمثل المصب – ولعل أبرز مثال على ذلك هو السودان ومصر باعتبارهما دولتي المصب لنهر النيل.

والحق أن النيل الذي يهب الحياة لمصر والمصريين يثير عدداً من القلاقل في السنوات الأخيرة – ويكاد يمثل صداعاً في رأس مصر بسبب تلويح بعض دول حوض النيل بطرح قضايا تتعلق بإعادة النظر في الاتفاقات الدولية المنظمة للحصص المقررة لكل دول الحوض – وتعود في معظمها إلى فترات الاستعمار الأوروبي. وبسبب ما يتردد حالياً بشأن خصخصة مياه النيل أو تسعيرها وإقامة ما يعرف ببورصات المياه.. ومما يزيد هذه القضية اشتعالا ظهور أزمات مياه الري في بعض المناطق في مصر – حيث يؤكد المزارعون أن تدفق المياه لم يعد بنفس المعدل أو القوة المعتادة في السنوات السابقة.. ناهيك عن ظهور – ربما لأول مرة – مشكلة شح مياه الشرب في عدد من محافظات مصر.

.. وتدرك مصر التي تصل احتياجاتها الفعلية من مياه النيل ما يزيد على ٨٤ مليار متر مكعب خطورة هذه الأوضاع الخاصة بالعلاقات بين دول حوض النيل وبعضها البعض.. ولذلك تسعى إلى تهدئة الأجواء والاحتكام إلى منطق المصلحة المشتركة التي تجمع جميع الدول المشاطئة للنيل، ثم الاحتكام إلى القانون الدولي الذي وضع القواعد المنظمة للمصادر المائية للأنهار الدولية بشكل عام، والاتفاقات الدولية التي تنظم اقتسام مياه النيل بين دول حوض النيل العشر.

.. والأهم أنها تعي – بشكل جيد وعميق- المشاريع الإقليمية التي تروجها

بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط مثل إسرائيل للتحكم في مياه النيل فقد زعم شيمون بيريز في كتابة الشرق الأوسط الجديد أن قضية المياه تعتبر دليلاً على مدى الحاجة لإقامة نظام إقليمي يهدف إلى التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه وتوزيعها على أساس اقتصادي بأسلوب عادل ومؤتمن.. وانطلق من هذه الرؤية إلى القول إلى ضرورة إنشاء هيئة إقليمية تشارك فيها جميع الأطراف المعنية بالنيل وتوزيع مياهه. مما يسهم-في النهاية- في تخفيف أسباب التوتر والعمل من أجل السلام!

.. ليس من شك أن القرن الحادي والعشرين – سوف يشهد صراعاً دامياً حول المياه وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من فقر نسبي في المياه ناهيك عن أن غالبية الأنهار الكبرى التي تجري في أرضها كالنيل والفرات ودجلة تنبع من دول غير عربية.. كما أن توسع التنمية وتزايد السكان واستصلاح الأراضي قد تشكل أعباء جديدة على هذه الموارد المائية المحدودة.

.. وأمام هذه المخاوف التي اتسعت دوائرها بسبب محاولات تركيا –مثلاً- إقامة المزيد من السدود والبحيرات الصناعية على نهري دجلة والفرات لتوليد الكهرباء على حساب حصص سوريا والعرق اللذين يعانيان شحا متصلاً من المياه بعد أن تمكنت تركيا من حبس أكثر من ٧٥٪ من مياه النهر بعد بنائها خزان أتاتورك مما أدى إلى تعطيل العديد من محطات توليد الكهرباء في سوريا.. والعراق.

.. واختصاراً فإن مصر – وبعض دول حوض النيل ترى أن المياه وإن كانت سبباً للحرب – إلا أنها يمكن أن تكون هدفاً جيدًا للتعاون بين الدول.

ونظراً لأن مشاريع المياه مثل السدود وأنفاق التحويل وخطوط المواسير ومحطات تحلية المياه تعتبر عرضة للتخريب (فقد أظهر التحالف الدولي ضد العراق كيف يمكن تخيب هذه المنشآت بواسطة الغارات الجوية، بينما كشف

الهجوم العسكري العراقي على الكويت مدى سهولة تخريب المنشآت المائية ومحطات التحلية على الأرض..) ناهيك عن وجود سيناريوهات إقليمية ودولية تستهدف إشعال الفتن بسبب المياه في الشرق الأوسط، لم يعد مبرراً ياب آلية عربية تناط بها «أمر» المياه والثروة الهيدروليكية سيما بعد أن تبين للأعمى والأعشى والبصير على السواء المخاطر المحدقة بشعوب المنطقة، في ضوء تضاعف الاستهلاك العالمي للمياه (تضاعف ست مرات بين السنوات ١٩٠٠ إلى ١٩٥٥ أي أكثر من ضعف الزيادة السكانية في نفس الفترة)، يضاف إلى ذلك أن سدس سكان العالم (أكثر من مليار نسمة) يفتقرون إلى مياه الشرب النقية.

ولأن الإنسان –كما ثبت– بوسعه أن يبحث عن بدائل للطاقة إلا أنه غير قادر على العيش بدون مياه، فلقد استقر خبراء المياه في منطقة الشرق الأوسط على أجندة لإدارة السياسات المائية العربية وتشتمل على الآتي:

• تنمية وتطوير قاعدة للمعلومات حول الموارد المائية العربية.

• تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي في مجال تنمية الموارد المائية والبحث عن بدائل جديدة وتوفير تقنيات أكثر تقدماً وأقل تكلفة.

• الاستخدام الأمثل للموارد المائية العربية المتاحة حالياً وتجري قواعد الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الناضبة وخصوصا المياه الجوفية وتحديث نظم الري والزراعة.

• توثيق عُرَىَ التعاون الإقليمي مع دول أعالي الأنهار العربية لتفادي المشكلات الناجمة عن التوزيع المتفاوت لحصص المياه وقطع الطريق على محاولات التسلل الإسرائيلي إلى هذه الدول (تركيا، أثيوبيا، أوغندا..).

• تنسيق المواقف العربية في المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالمياه واستثمار الوجود العربي في الاتحاد الأفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي للتأثير في مواقف دول الجوار ذات الصلة بالمياه العربية لاسيما (أثيوبيا وتركيا..).

• استحداث آليات جديدة سياسية أو قانونية لفض المنازعات التي تنشأ بين العرب ودول الجوار الجغرافي حول اقتسام الموارد المائية.

دول حوض النيل.. من الجوار إلى الشراكة

يثور كلام كثير بمناسبة الأزمة التي تناقلتها وسائل الإعلام حول مياه النيل بين دول المنابع ودو المصب، منها أن مصر خلعت نفسها من القارة السمراء في السنوات الماضية، وذهب البعض إلى أن مصر تنكرت لدورها الريادي عندما كانت تصدر الثورات إلى إفريقيا، وتدعم حركات التحرير الوطني في كل أرجائها، والإنصاف يقضي بالتمييز بين شيئين، الأول هو أن مصر دولة إفريقية بامتياز، وأذكر في هذا الشأن لقاء جمعني ذات مرة بالرئيس السنغالي الأسبق (سنجور)، وهو في الأصل كاتب وشاعر رقيق يكتب باللغة الفرنسية، ودار حوار في منزله عن قضايا القارة الإفريقية ومبدأ الزنوجية الذي يعتبر من أبرز مؤسسية في الأدب والفكر والسياسة، امتد بنا الحديث ليدور حول مصر، وأشهد أن ذاكرتي لا تزال تختزن فيضا من الأوصاف التي أطلقها «سنجور» على مصر، منها أنها عروس إفريقيا الحسناء، وأنها ليست فقط أم الدنيا، وإنما أم الحضارات، وقال سنجور في لهجة لا تخلو من تقدير وامتنان: إنني أفضل أن أنادي أرض الكنانة بمصر «الأم» بل إن عجلة التكتل الشهير الذي كان معروفا بعدم الانحيازي انطلق من إفريقيا، وكان من بين أبرز قادته رؤساء أفارقه مثل سيكيتوري في غينيا، كما ارتبط نكروما (في غانا) وجدانيا بمصر، لكن يخطئ من يعتقد أن هذه المرحلة قد مرت مرور الكرام في تاريخ القارة، فها هو رئيس حكومة كينيا الذي زار مصر قبل أيام يتحدث بإعجاب عن مصر، ويقول: إن جده كان يروي له حكايات عن مصر واصفا إياها برمز إفريقيا الصاعد، ويقول باعتزاز إن والده كان يحدث عن الرئيس عبد الناصر، وفي هذا السياق يذكر دبلوماسي إفريقي أن عام١٩٥٥ الذي يعرف بعام «باندونج» حمل كل المولودين فيه اسم جمال عبد الناصر أو عبد الناصر تيمنا بالبطل الإفريقي

الذي قاد حركات التحرر في القارة السمراء انطلاقا من مصر.

الشيء الثاني الذي نود الإشارة إليه هو أن هذه العلاقة ظلت قائمة وإن بدا للبعض أنها اختفت، والصحيح أن متغيرات إقليمية ودولية كثيرة قد أثارت ما أثارت في نهر العلاقات بين دول القارة، وهذا أمر طبيعي، فالسياسات بين الدول تعلو حينا وتهبط حينا، لكن خيط المصالح لا ينقطع، وهو ما حدث بين مصر وإفريقيا. فالصندوق الإفريقي داخل وزارة الخارجية المصرية لم تتوقف المعونات التي يقدمها في جميع المجالات، وإن لم يمنع ذلك من الحديث عن ضآلة هذه المعونات أو محدوديتها، وأذكر أن أستاذنا الدكتور بطرس غالي وهو أحد أبرز رجال السياسة المصريين الذي بنوا جسوراً شتى مع القارة، وكانت تربطه علاقات صداقة ودودة مع عدد كبير من قادتها ورجال الحكم فيها، التقى ذات مرة بالجالية المصرية في باريس وحرّض الشباب من الأطباء والمهندسين على ترك دول الشمال (وفرنسا) والاتجاه جنوبا، وقال: إن الحكومات الإفريقية سوف تكرم وفادتها إذا ما قرروا الذهاب إلى هناك، وقال أيضاً، ولا أحسبه كان مغاليا، إن مستقبل مصر سيكون رهنا بإفريقيا، كما أن مستقبل القارة مرتبط بمصر.

بكلمة أخرى إن الجغرافيا المصرية تشدنا شدا نحو القارة السمراء، وكلنا يعرف أن دماء شعوب القارة قد اختلط دفاعا عن الاستقلال، وطلبا للحرية والكرامة في مواجهة مستعمر جثم على صدورنا عشرات السنين، استنزف منها خيرات بلادنا، ومواردنا الطبيعية، ومن قبيل الدعابة ذات المغزى أذكر أني دخلت أحد المدرجات الخشبية الشهيرة في جامعة السوربون الذي يحمل اسم أحد أساتذتها الكبار، فهمس زميل سنغالي في أذني وهو يضرب بقدميه الخشب الذي يملأ أرض وجدران المدرج وقال: إن هذه الأخشاب الجميلة والمتينة هي من إنتاج بلادي، لكن المستعمر الفرنسي سرقها مع ما سرق من معادن وأصول وثروات! وقد نفهم في هذا الصدد أن يوجه شباب القارة السمراء نقدا لمصر من باب المودة على أنها ربما لا تولي قضايا إفريقيا الاهتمام المأمول عبر وسائل

إعلامها، فذكر رهط من الدبلوماسيين كنت أحاضرهم حول علاقة الصحافة بالسياسة داخل قاعات المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية أن الميديا المصرية تقع في تناقض مع نفسها، فهي لا تفسح المجال في التغطية الإخبارية والتحليل لإفريقيا إلا بالكاد، بينما تشغل أخبار أمريكا وأوروبا كل المساحات، ويكمن التناقض في أن إفريقيا يأتي منها شريان الحياة (وهو النيل)، أما أمريكا وأوروبا فلم يأت منها لمصر سوى الاستعمار والانتداب، والحملات الصليبية، وتقول فتاة دبلوماسية من أوغندا: نحن نبحث في الصحف المصرية عن إفريقيا فلا نجدها، إلا بصعوبة شديدة!

وفي اعتقادي أن هذه الأزمة الخاصة بمياه النيل أصبحت اليوم «كملف» في أيدي الرئيس مبارك الذي يدير الحوار بحنكة، وخبرة، وكلمة لا تتوافر في شخص آخر، وهو ما يبعث الأمل في أن هذه القضية ستكون سحابة صيف.

لكن تبقى هناك مجموعة من الدروس التي يجب أن نستخلصها ومنها عدم الإنجرار وراء إعلام غير مسؤول روجت له وكالات الأنباء وبعض الفضائيات عندما تحدثت عن استعدادات عسكرية هنا وهناك. وغاب عنها أن مصر هي رافعة شعار «نزع فتيل الأزمات بالطرق السلمية»، وقد مارسته في قضايا وأزمات ساخنة كثيرة.

ولئن كانت مصر تنادي بحل الأزمات بعيداً عن التجييش والعسكرة، فهل يعقل أن تتجه إلى معالجة قضايا «هي» بغير ذلك!

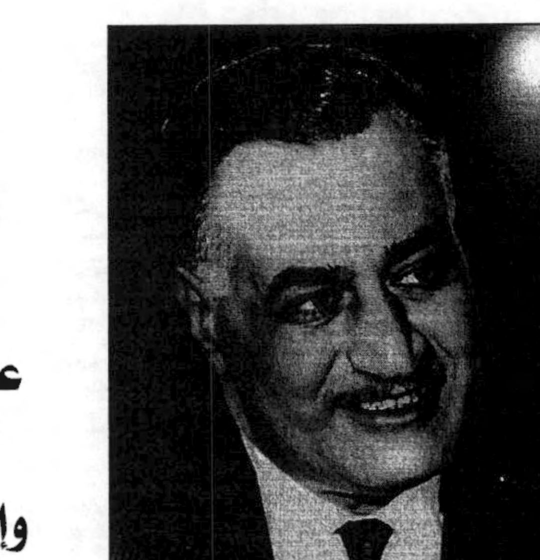
الدرس الثاني هو أن تخصص الميديا المصرية مساحات أكبر، ومعالجات أشمل للقضايا الإفريقية التي تمس قضايانا مثل التنمية والنهضة، والتكنولوجيا، واستصلاح الأراضي، وتوليد الكهرباء.

الدرس الثالث هو الدفع باتجاه إنشاء مفوضية تجمع دول حوض النيل تكون المرجع والحكم في كل النزاعات التي قد تنشب لأمر ما بين هذه الدول أو تلك،

وهو الاقتراح الذي طرحه الرئيس مبارك، ولقي اهتماما إفريقيا وإقليميا ودوليا كبيرا.

الدرس الرابع هو أن نفتح أعيننا إلى أقصى حد على التحرك الإسرائيلي في القارة، فكلنا يعلم أن إسرائيل تعبث بأصابعها في كل الأماكن، وتراود بعض الدول عن نفسها، وتعرض خدمات ومعونات يسيل لها لعاب بعض النخب. ففي دارفور لا تخطئ العين أصابع إسرائيل، ووراء الإعلام غير المسؤول الذي خطط لإشعال الحرائق في دول المنابع. ترصد العين التحركات الإسرائيلية المشبوهة، ولعل آخر هذه التحركات الوفود التي بعث بها وزير الخارجية ليبرمان لغواية بعض الدول الإفريقية واستدائها ضد مصر تحت ستار تقديم المعونات.

الانقلاب
على
عبد الناصر
قضايا ..
وإشكاليات



الفصل السادس

ثورة
الكرامة الإنسانية!

لحظة ميدان التحرير

للدكتور مصطفى الفقي عبارة شهيرة يقول فيها: المتغطي بأمريكا عريان وهي عبارة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها لكنني أضيف إليها أوروبا أيضا التي أعربت أشتون وزيرة خارجيتها السابقة عن سعادتها بسقوط النظام.

لقد تخلى الرئيس المصري السابق عن حكم مصر ووضع الشباب المصري نهاية لحكمه بعد أن استمر ثلاثين عاما وتحديدا من أكتوبر عام ١٩٨٠ لا أحد غيور على وطنيته يعترض على ذلك. الكلي يهنئ بعضه بعضا ويرى أن ما فعله الشباب في ميدان التحرير هو بداية لصفحة مصرية جديدة لكن السؤال الأهم:

• ماذا سيحدث لمصر بعد ذلك؟ ذكرت أن الكل يهنئ بعضه بعضا لكن سرعان ما يقفز في صدورنا سؤال إلى أين تتجه مصر إذن؟ هل لحكم ديمقراطي يحكم الشعب نفسه بنفسه أم إلى حكم تيوقراطي أي تتحكم فيه طبقة عسكرية أشبه بالأوليجاركية التي حدثتنا عنها كتب التاريخ؟!

الناس تشعر بقلق على مصر هذا صحيح كما تشعر بأن عصرا سياسياً مر عليهم مما جعل الشيوخ يندمون أنهم ليسوا من الشباب الذي حرك المياه الراكدة، مصر يا قوم تستحق أن نبذل لها الغالي والنفيس فكل شيء قد طالته في الأسابيع القليلة الماضية يد الإهمال نحن بحاجة إلى تطوير وتنمية وإبداع ولا نقف عند لحظة ميدان التحرير هذه اللحظة التي كتبت صفحة جديدة في كتاب مصر الحديثة ذلك الكتاب الذي نسبه البعض زورا وبهتانا لمبارك مع أن القاصي والداني يعلمان أنه كتاب مفتوح منذ محمد علي حتى اليوم أقول إن مصر في حاجة إلى استمرار هذه اللحظة (لحظة ميدان التحرير) في ميادين الإنشاء والبناء والتعمير اعتمادا على أنفسنا دون انتظار لمساعدة من أحد في الداخل أو الخارج فالقاعدة الذهبية تقول: «لا صداقات دائمة ولا عداوات دائمة» وحدها المصالح هي الدائمة وحقا قد فهمت الدرس واعتمدت على نفسها فكانت ثورة التغيير التي نعيشها الآن.

«ثورة مصر» والعالم

لقد لقنت الثورة المصرية العالم درسا في العلاقات الدولية لا يمكن أن ينساها، أولها أن هذه الثورة بدأت بالشباب ثم انضمت لها كل فئات الشعب فأضحت ثورة الشعب المصري.

وثاني هذه الدروس، أن كلمة ثورة كانت تستدعي إلى الذهن ثورة عرابي، ثم ثورة ١٩١٩ التي كان مفتونا بها نجيب محفوظ في رواياته، ثم ثورة عبد الناصر في عام ١٩٥٢.. وأخيراً ثورة شباب مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١.. أما الدرس فهو أن الثورة الأخيرة بما رفعته من شعارات تحث على المساواة والعدل الاجتماعي ، هي امتداد لثورات مصر الأولى.. الأهم من ذلك أنها ثورة سلمية لم تلجأ إلى إراقة الدماء أو العنف، وإن كان النظام قد لجأ لذلك فقتل أكثر من ٨٥٠ شاباً وشابة، ولأنه عجز عن مواجهة عامة الشعب الذي ملأ جميع الأرجاء والميادين كان العدد مرشحاً للزيادة..

الأهم أن هذه الجحافل الشعبية لم تترك الميادين إلا بعد أن نظفتها.. وأعادت إليها رونقها الذي خاصمته طوال أيام الثورة الأولى، وهو شيء أرتج له عقل العالم، فللمرة الأوى نجد شباب الثورة يحملون أدوات النظافة وبدلا من التظاهر وحرق الشوارع، وقطع الأسلاك وتعطيل حركة المرور يدب فيهم النشاط ليزيحوا الوجه الكئيب عن بيوتهم وشوارعهم..

ومن دروس هذه الثورة، أن الجيش كان من حماة هذه الثورة العظيمة، فلم يلجأ إلى العنف، وإنما وقف بقياداته وعتاده وأسلحته لحماية كل فرد.. وعندما رفع المتظاهرون: الجيش والشعب إيد واحدة! لم يكن ذلك من قبيل الفانتازيا الثورية التي تغرق في بحار الشعارات، كما هو الحال في دول الجوار العربية مثل سوريا وليبيا واليمن...

الدرس الذي سيذكره العالم هو إعلان المجلس العسكري الذي يدير دفة

الحكم بعد أن أعلن رأس النظام الذي كان حاكما تنحيه وتحول رموزه من قمة السلطة في الحكم إلى ليمان طرة.. احترامه لجميع المعاهدات الدولية، والاتفاقات الثنائية وأنه لابد من السير في طريق الديمقراطية..

وأعتقد أن دول الجوار قد هدأت كثيرا خصوصا عندما علمت أن النظام العسكري المؤقت في مصر (وكذلك الحكومة المدنية التي اختارها الشعب) لن يخرج على قواعد القانون الدولي..

كذلك كان هناك درس استوعبه العالم، كل العالم، وهو أن مصر وسبقتها تونس بأيام قليلة ترسيان دعائم ربيع الثورات العربية، فالذي يحكم اليوم في معظم الدول العربية الشعوب لا النظم..

وكل من يريد لعلاقاته دواما، واستمرارا فعليه أن ينسجها مع الشعوب، وليست النظم، لأن الأولى دائمة والثانية مؤقتة، وما حدث في مصر ذات الثمانين مليونا ليس إلا أكبر دليل على ذلك..

وانطلاقا من هذا الفهم، جاءت الدبلوماسية الشعبية التي أكدت للجميع أنها لم تكن بعيدة عن متخذ القرار في مصر، وإن لم تدخل بشكل مباشر في سلطاته.. لكنها بعد أن تزور المناطق الملتهبة في السودان والبحيرات العظمى، وينابيع مياه النيل وشريان الحياة في مصر، وقامت بتنقية الأجواء، وتعديل المسار.. وحققت نجاحا غير مسبوق في العالم وليس فقط في مصر، وهي بذلك أعطت للدبلوماسية الشعبية بعداً جديدا إذ أن البعض كان يتكلم عنها في ضوء شلل الأمم المتحدة، منظومة العمل العالمي المشترك، ولكن لم يطلق لها العنان كما هو الحال الآن..

وليس من شك في أن قادة الأمة قد انصاعوا للرغبات الشعبية وغاب عن الأذهان شعارات مثل تلك التي أطلقها أحمد لطفي السيد أستاذ الجيل المعروف، مثل: أصحاب المصلحة الحقيقية، فالحق أن هذا التفكير الفئوي قد غاب ليحل

محله شعار مصر لكل المصريين..

الدرس الآخر الذي لقنه المصريون للغرب، كل الغرب، هو الفتنة الطائفية التي حاولت أن تشتعل مثنى وثلاث ورباع في الأيام الأولى من الثورة، فاندلعت أزمتها الأولى في كنيسة القديسين في الإسكندرية، ثم في كنيسة صول بحلوان وأخيرا في كنيسة إمبابة.. والحق أن العنصر الإسلامي كان غائبا عن هذه المحاولات التفجيرية الثلاث، والعكس هو الصحيح بمعنى أن المصريين، مسلمين وأقباطا، كانوا يطفئون النيران ولسان حالهم يقول: كلنا مصريون نعبد إلها واحدا. هذا الدرس الذي خرج من مصر يدرسونه حاليا في مانهاتن بأمريكا التي تعرف نسبة كبيرة من السود، وفي الهند التي تثور فيها الفتن بين المسلمين والمسيحيين.. وهو يعرف بالدرس المصري في التسامح وقبول الآخر.

أما انفجار التشكيلات الحزبية، هو درس آخر غزا العالم، إذ بعد أن يحكم مصر حزب واحد أو الأحزاب الأخرى مجرد ديكور ديمقراطي أي أصبحت هناك تشكيلات وائتلافات حزبية تعلن عن نفسها بمجرد الإشهار أو الإعلان.. والسبب في هذه السهولة يرجع إلى قانون التشكيلات الحزبية الذي أعلن عنه أخيرا المجلس العسكري ففتح الطريق أمام جميع الأحزاب حسبما تقضي بذلك القواعد الديمقراطية..وهو ما يعني، وهذا ما فهم العالم الغربي، أن الشعب المصري عكس ما هو شائع عنه وقاله رئيس مجلس الوزراء الأسبق أحمد نظيف من أن الشعب المصري قاصر ديمقراطيا!.. هو شعب متحضر وقادر على السلوك السياسي الديمقراطي.. وقادر على استيعاب قواعد اللعبة الديمقراطية..

أما مسألة تعديل الدستور، والخطة التي رسمها المجلس الأعلى سواء الخاصة بانتخاب مجلسي الشعب والشورى وانتخاب رئيس الجمهورية، والجدل الذي صاحب ذلك خصوصا بعد أن استعان الجيش برجال مدنيين لتعديل الدستور، ثم احتفالية التصويت على استفتاء عام.. كل ذلك أكد للأعمى والبصير على السواء،

أن التعامل مع الشعب المصري يجب أن يختلف عن التعامل مع الشعوب الأخرى، فهو شعب يعرف ويعلم، ويصبر لكنه لا يثور إلا في الوقت المناسب!

هذه هي الدروس التي قدمتها مصر بأريحية شديدة إلى العالم ولا ننكر أن الدول العربية قد أيقنت منذ اللحظة الأولى بأنها تتعامل مع الشعب لا مع النظام.. والحق أقول إن هذه الشعوب العربية كانت تعرف يقينا أن الشعب المصري إذا ثار فلن يبقى ولن يذر، وكانت هذه الشعوب تنتظر هذه اللحظة الحاسمة التي تعود فيها مصر إلى مكان الريادة الذي ظل شاغرا عندما سرقها من سرق وقربها من إسرائيل والغرب وباعد بينها وبين الجوار والمحيط العربي..

والحق، لقد شعر المصريون بالخارج بهذه الحقيقة التي انعكست في نظر الشعوب الأخرى التي يعيشون بين ظهرانيهم، فأنت مصري إذن أنت مواطن محترم، كما شعر مصري اليوم بأنه سليل أسرة ترجع إلى قدماء المصريين.. فهو إذن خلف لأفضل سلف! هذا ما يشعر به أكثر من عشر سكان مصر الذين يعيشون في الخارج.. فالدول التي يسكنون فيها قد رحبت بهم مجددا لا لشيء إلا لأنهم زملاء وإخوة لثوار مصر، وللثورة المصرية التي أعادت مصر إلى شقيقاتها العربيات وإلى مقعدها الريادي الذي ظل ينتظرها طويلا، طويلا.

ولابد أن نعترف أخيراً أن المليار دولار الذي خفضه السيد أوباما من ديون مصر البالغة ثلاثون ملياراً، وكذلك إعطاء مصر ودول الربيع العربي نحو ٢٠ مليار دولار من مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى، ودعوة الرئيس ساركوزي أن يتضاعف المبلغ... لم يأت إلا تقديرا للثورة المصرية وشباب مصر.

من سرق الثورة المصرية؟!

إنني أشعر مع كثيرين غيري بالغيرة على ثورة الشباب التي اندلعت في ٢٥ يناير لا نريد أن يمسها الآخرون بسوء، وأشهد أنني عندما ذهبت إلى باريس في الصيف

الماضي وجدت الصحف تتكلم عنها باحترام شديد ويعتبرونها الدافع الأساسي لكي يخيم الربيع العربي على المنطقة العربية رغم أن ثورة تونس قد سبقتها بأيام، لكن ربما للبعد الديموغرافي فمصر يبلغ عدد سكانها ٨٥ مليونا وربما لأن تاريخ مصر القديم والمعاصر يجعل مصر قدوة في كل الأحداث، كما يجعلها في المقدمة. ولذلك لم تتردد الصحف الفرنسية والأجنبية عموما في وصفها بأم الثورات العربية. كما أذكر بهذه المناسبة كلمة قالها لي غسان سلامة وزير ثقافة لبنان الأسبق: إن مصر. ربما دون أن نعرف. تؤثر في المنطقة العربية تأثيراً شديدا فكل ما يحدث فيها منذ سنوات وسنوات تجد أثرا له في بعض الدول العربية بل في معظمها.. وهذا يتضح من ثورتها السلمية وشعاراتها التي ملأت أرجاء الدول العربية.

لهذا السبب يؤلمني كثيرًا أن يسرق البعض هذه الثورة الشابة التي وضعت رأس النظام السابق وراء القضبان وحكمت على بطانته بالسجن، وأطلقت القانون من أسره وجعلته سيد الموقف بعد أن أعادت للشعب القاعدة الذهنية في الديمقراطية، وهي أن الشعب هو مصدر السلطات!

عندما أجد أن المليونيات – المظاهرات قد شلت الحركة في ميدان التحرير، وأن هناك ميدان آخر هو «ميدان العباسية» قد اكتظ بالمناوئين.. وأن الأزهر الشريف امتلأت أرضه بالمتظاهرين لنصرة المسجد الأقصى.. كل ذلك يحدث في يوم واحد فهذا معناه أننا تجاوزنا مرحلة المشكلة والأزمة ووجدنا أنفسنا وجها لوجه مع الفوضى ومصر –حاشا لله– لا يمكن أن تكون فاعلة للفوضى أو حاضنة لها!

صحيح أن الشعب هو الذي يقرر بعد طول غياب ويحدد أولوياته وصحيح أيضا أن الشباب الذي وضع الثورة أرغم الآخرين على احترامه بعد أن تجاهله الكبار لفترة طويلة من الزمن!

ولا شك أن الثوار قد عانوا من العنف الـذي وقـع الجميـع أسـرى لـه، لكـن الصحيح أيضا أن الانتخابات على الأبواب، وهي ليست في حاجة إلى هـذا الجـدل الصاخب الذي يملأ الشوارع والميادين!!

وإني لأربـأ بـالثوار والأبـرار أن يقعـوا في تنـاقض لاحظـه الكثيـرون.. فهـم يتجمهرون في الميدان مما يعوق المسألة الانتخابية ويزيد من بقـاء العسـكريين في السلطة، لأنه لا يعقل أن تظل مصر نهبا لهذا وذاك دون حماية ثم يطلبون في الوقـت نفسه أن يرحل المجلس العسكري لأنه من غير المنطقي أن ننادي جميعا بأن تكون مصر دولة مدنية ثم يحكمها في الوقت ذاته بعض العسكر!

ثم هذا ما أستغرب له.. لقد استجاب المجلس العسكري لكـل مطـالبهم بـأن قبل استقالة الوزارة السابقة وعين مسئولا عن الـوزارة الجديـدة ووضـع عـوازل فاصلة بين الثوار والأماكن التي كانت تعتبر رمزا للقمع مثل وزارة الداخلية ورأيي أن كل من سقط في ميدان التحرير هـو شـهيد وذهـب إلى إجـراء تحقيـق في ظـل حالات الاستشهاد التي وقعـت كمـا لم تغـب عنـه المطالـب الأولى مثـل العدالـة الاجتماعية.. وتحديد جدول زمني للبرلمانيات والرئاسيات بعدها سوف يعود إلى ثكناته ومهمته الأولى وهي الدفاع عن مصر ضد أي عدوان خارجي.

إن شعب مصر –وهذه هي عقيدتي– أكثر ذكاء من ابتلاع الطعم والانشغال ليل نهار بما يحدث في الداخل مع أن الخطر عبر الحقب التاريخية المختلفة لم يأت لنا إلا من الخارج بـدءاً بـالحملات الصـليبية وانتهـاء بانتـدابات والاسـتعمار إني – لاشك– أهيب بكل متظاهر أو معتصم سلميًا أن يكف عـن الوقـوف في الشـوارع والميادين وأن يرسم سياسة بلده وهذا من حقه. بالمشاركة السياسية الفاعلـة وأن يكون ابن حضارة تضرب بجذورها خمسة آلاف عام أو يزيد بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع التي نتابعها اليوم وغدا.

ويعلم جيدا أن بقاءه في الشارع سوف يضر بالاقتصاد المصري ضـررا بالغـا..

فقد أكدت الشواهد أن الخسران المبين سيكون من نصيب مصر وأن هذا الخسران سيكون حجمه بالملايين يوميا وعقيدتي مرة ثانية أن المجلس العسكري هو مصري حتى النخاع، وعدم الثقة في كل ما يقوله جريمة لا تغتفر.. والأهم أن ثورة مصر العظيمة التي صنعها شباب مصر وشاركه الأهل جميعا يجب أن تظل سلمية ونقية من أي شوائب يمكن أن تحدث لها. ولذلك فاعتراض البعض على هذا المرشح أو ذاك لا مبرر له لأن مصلحة مصر العليا يجب أن تكون فوق كل اعتبار!

• الساكت عن الحق:

صدر ديوان شعر لنرمين ناجي الطحاوي بعنوان «فراقيع طراقيع»! مع تقديم للدكتور أحمد عبد العال عضو اتحاد الكتاب ويضم قصائد أهمها: أمي، وأنا فلاح مصري.

– توجهات الصحافة العبرية تجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان عنوان الأطروحة العلمية التي تقدم بها الباحث خالد السعيد سيد بجامعة الزقازيق وتحت إشراف الدكتور أحمد حماد والدكتور هدى درويش. – د. سيد عبد الخالق رئيس جامعة المنصورة مدعو لفتح ملفات كلية الآداب فرع دمياط اليوم قبل غد والبحث في المسؤولية عن أمانة الكلية وما إذا كانت قد تم خصم ١٥ يوما من راتبها في زمن عمادة (حامد حواس.. والسبب المباشر في اختيارها).

– صدر كتاب اليمين المسيحي-الأمريكي- ترجمة أحمد الشيخ عن المركز العربي الإسلامي للدراسات العربية، الكتاب من تأليف البروفيسور بن بركة- تنبأت رواية السيدة العرافة لمحمد القصبي لثورة الشباب وذهبت إلى أن مصر باقية رغم الفساد والمحن!

– صدر كتاب مناهج البحث العلمي عن مركز إبداع عبد الرحمن بدوي بتقديم لمحسن بدوي الذي يحرص على إصدار إنتاج عمه في ثوب قشيب.

– أعدت الباحثة بوسي جمال الدين استمارة بحثية تحت إشراف الدكتورة أسما حافظ بجامعة الزقازيق حول موضوع: التغطية الصحفية للقضايا الإقليمية والمحلية للمراسلين العرب والأجانب في مصر.

«الغرب».. وثورات الربيع العربي!

باستثناء ليبيا التي تقول المؤشرات الأولى لنتائج الانتخابات أن الليبراليين متقدمون، فإن بقية دول العالم العربي التي عرفت ما يسمى الربيع العربي مثل مصر واليمن وتونس عرفت ظاهرة تسيد الإسلاميين،

وأذكر أن الفيلسوف الجزائري محمد أركون كان يميز بين الإسلاميين والإسلامويين، مؤكدا أن النوع الأخير موجود في عالمنا الإسلامي بكثرة وهو يدعي أنه سيحكم بما أنزل الله، على أن الكاتب المغربي الطاهر بن جلون يرى أن الإسلامويين هم الذين يحكمون اليوم في بلاد الربيع العربي، ثم يضع يده على قلبه خوفاً منهم لأنه يميل إلى الحكم المدني، بل يميل إلى فصل الدين عن السياسة.

أيا كان الأمر، ومهما اختلفنا مع هؤلاء واختلفنا أيضا مع التقسيم بين الإسلاميين والإسلامويين، فالمحقق أن هؤلاء القوم من حقهم أن يصعدوا إلى مقاعد السلطة.. ففي عهد عبد الناصر. في مصر – كانت الغلبة – معظم الوقت – للشيوعيين.. ولم يتكلم أحد.. وفي عهد السادات كانت الغلبة للرأسمالية ولم يتحرك أحد.. وفي عهد مبارك كانت الغلبة لليبرالية الجديدة.. ولم يتكلم أحد، وبالتالي فمن حق الإسلاميين أن يجتهدوا في كلمتهم.. وليس من حق أحد أن يعترض اللهم إلا ما تسمح به الديمقراطية السليمة التي نتعطش إليها..

واليوم جاء في كرسي الحكم السيد الدكتور محمد مرسي، الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، بل كان رئيسا لحزب الحرية والعدالة الذي يقال عنه الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين.. أقول جاء الرجل بإرادة شعبية

وقامت بتصعيده صناديق الاقتراع وحدها.. أي أنه لم يكن هناك تزوير.. واختفى إلى الأبد الرقم الكريه ٩٩.٩٪ الذي كان يحتكره رئيس الجمهورية.. فعلينا التسليم بهذا الأمر وأن نباركه من منطلق أن هامش الديمقراطية الذي نطمح إليه قد اتسع.. ومن منطلق أن من حق هؤلاء أن يجتهدوا في الحكم وأن ننتقدهم إذا ما وجدنا اعوجاجا.. وهذا ما يحدث الآن؛ فالرئيس محمد مرسي لا تتورع أي صحيفة في مصر أو فضائية أو إذاعة عن توجيه النقد له، وعاد مجددا الحديث عن جماعة الإخوان المسلمين، وتوصيفها بأنها كانت الجماعة المحظورة يوما، أريد أن أقول إن النقد الذي يوجه إلى الرئيس وإلى الجماعة، لم نكن نحلم به ولا تحلم به أي دولة ناهضة أو عريقة في الديمقراطية.

وهذا معناه أن الديمقراطية في زمن الإخوان المسلمين قد اتسعت رقعتها وامتدت بحيث لم يعد في السلطة منهم من هو في مأمن من النقد، ولنذكر، قبل محاذير السلطة السابقة ومنها عدم الخوض في الحديث عن الأسرة الحاكمة (الأب والأم، والابنين الأكبر والأصغر) ومن يجرؤ على ذلك سوف يلقى جزاءه إلا من عصم ربك!! والمثال الصارخ على ذلك عندما حاول أن يتحدث أحد الكتاب عن صحة الفرعون (مبارك!) فكان جزاؤه السجن لولا تدخل رئيس الدولة في حركة سينمائية لجلب مزيد من الأنصار!!

صحيح لقد أفرز الربيع العربي الإسلاميين.. لكنهم كانوا موجودين ولم يتم استيرادهم لا من الولايات المتحدة ولا من إسرائيل، وإنما كانوا يتعرضون إلى الاضطهاد في الدول العربية ورغم ذلك استطاع نفر منهم أن ينقذوا.. فكان محمد مرسي عضوا بارزا في البرلمان، ويشهد له مجلس الشعب صولاته وجولاته، وكان يضع نصب عينيه القاعدة التي تقول:لا أخاف في الحق لومة لائم.. كما كان منحازا لعامة الشعب وكان يتحدث عن العدالة الاجتماعية «الغائبة» وعن الفقر الذي كان يحصد ي الناس كالحروب..وعلينا أن نترك الرجل يعمل ثم نبدأ الـ١٠٠ يوم التي وضعها الرجل لنفسه.. ولاشك أننا قد لمسنا تغييرا إلى حد كبير

في بعض المناحي مثل المرور.. وبالطبع لا تكفي هذه المدة لتقويم الرجل، لكن على الأقل شروعه في تنفيذ برنامجه الانتخابي هو الفيصل.. وهكذا نريد الديمقراطية التي أفرزته من بين عامة الشعب!! إذن لا داعي للثورة عليه، والخوض في حياته، ولكن في الوقت نفسه عن الاضطرابات والاعتصامات التي أصبحت معروفة عن مصر ولا ننس أن شعار الرجل «النهضة» إرادة أمة.. وأن الأمة يجب أن تساعده في تنفيذ ذلك.. لا بالإضراب..! ولا ننس أن الشعوب العربية هي التي قامت بهذه الثورات وليس القوى الغربية التي فوجئت بها، وأذهلها ما قام به المصريون الذين كانوا يوصفون بالخنوع.. لكن في وصف آخر كانوا يقولون عن الشعب المصري إنه يشبه «النيل».. فهو هادئ عذب رقراق.. حتى إن الشعراء يتغنون به.. لكن إذا ما غضب أو زمجر أو ثار حطم في طريقه كل السدود.. وهذا ما حدث مع ثورة الشعب المصري التي يدرجها بعض الغربيين في صف واحد مع ثورة عرابي وثورة ١٩ وثورة الضباط الأحرار.. لكن هيهات أن يظل الغرب متفرجا على هذه الثورة العملاقة.. فبعد فترة كان لابد أن يمارس لعبته، في التحكم في شعوبنا من خلال القادة الجدد أيا كانت أيديولوجياتهم..! ولا ننس أنهم فعلوا ذلك مع القادة الجدد أيا كانت أيديولوجياتهم.. ولا ننس أنهم فعلوا ذلك مع القادة السابقين حتى كان يقال إنهم كانوا يقفون وراء الاستبداد في المنطقة العربية.. ولن ننسى تصريحات السيدة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية، عندما كانت تشيد بحكومة نظيف في بداية الثورة وتقول إنها تمسك بزمام الأمور.. لكن سرعان ما غيرت موقفها من الثورة والثوار عندما نجحوا، وبدأت في التعامل مع القادة الجدد بعد أن تخلت عن تصريحاتها السابقة، والتقت بالرئيس مرسي، ثم ذهبت مباشرة إلى إسرائيل وكأنها تحمل رسالة طمأنه تقول إن الرئيس مرسي مشغول بالداخل ولن يغير في معاهدة السلام.. فعلى إسرائيل أن تهدأ بالاً!!

الغرب –يا قوم– لنا بالمرصاد يريد لشعوبنا أن تظل ساحة لأفكاره ومنتجاته، وتجاربه السياسية ومراهقاته –إن صح التعبير– يشيد بنا وقت يريد، ويغضب علينا وقت يشاء.. المهم أن يمسك بكل ما يضمن تحقيق مصالحه.. هكذا هي السياسة التي علمنا إياها: أنه لا عداوات دائمة ولا صداقات دائمة.. وإنما وحدها المصالح هي الدائمة.. ومصالح الغرب مع دولنا وشعوبنا ونظمنا هي الأبقى ولذلك تخلى بسهولة عن علي عبد الله صالح، وتخلي عن مبارك، وزين العابدين.. وها هو يدفع في اتجاه تخلي بشار الأسد في سوريا..

لكن ما يجب أن نتذكره دوما هو أنه – أي الغرب– يفعل ذلك ليس من أجل سواد عيون الشعوب العربية ولكن من قبيل ركوب الموجة، واعتبار أنه ؟؟؟؟؟ الربيع العربي.. الصحيح أنه متفرج ولم يفعل أي شيء وإنما قفز في منتصف ؟؟؟؟؟ ليقوم بتوظيف هذه الثورات المجيدة لخدمته وخدمة مصالحه، فلا ينخدع أحد ؟؟؟؟؟؟؟ الشعوب فالتاريخ العربي قديمه وحديثه– يؤكد أن الغرب لم يكن يوماً مع الـ؟؟؟؟ وإنما مع الحكام الذين يحققون له مصالحه، وإنما حديثه عن حقوق الإنسان و؟؟؟ القانون والديمقراطية لم يكن إلا أداة لتحقيق ما يريد، فالقذافي في ليبيا كان ؟؟؟؟ واختصر الدولة في أسرته المكونة من عدة أفراد.. لكن لأنه لم يحقق لهم ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ انقلبوا عليه وأخرجوا أدواتهم من الأدراج وأخذوا يتكلمون. فجأة، عن حقوق ؟؟؟؟ واحترام القانون والديمقراطية، بوصفها قيما غربية ونحن ضيوف عليها.. القيم خلقت للناس أجمعين ونحن منهم!!

الغرب يا قوم ليس بريئا مما يحدث لنا من وعكات في طريق النهضة ... لدولنا سلاما وغنما شقاق مستمر.. وها هو ينتهز فرصة الربيع العربي؟؟؟؟؟ الشعوب العربية ليقول للناس أجمعين غنه مع الشعوب.. مع أنه –لعمر يوم مع الشعوب إنما يقف مع مصالحه ومع الحكام الذين يحققون له ؟؟؟؟؟ أما حديثه عن القيم الغربية في السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع ؟؟؟ قبيل ذر الرماد في العيون!!

لقد علمتنا تجارب الحياة أن الشعوب وحدها هي صانعة مسـ؟؟؟؟؟ ولـيس الغرب، فلنحافظ على ثوراتنا العربية من الذوبان ولنعـرف ؟؟؟؟ الاسـتعماري في الشرق حافل بالمآسي، فلنعتمد على ذواتنا فقط ؟؟؟؟؟ الآخرين فهو أشبه برمـال الصحراء يحسبها الظمآن ماء.. لكنها أكثر مما تصيب.

«أوروبا».. والثورة!

يهتم الرأي العام الفرنسي بمـا يحـدث في المنطقـة العربيـة، ويـرى أن هنـاك صحوة للشعوب العربية لم يكن يتوقعها أحد، وإن لم تبتعد عن الذهن الغربي، كمـا يرى أن حكومات الغرب تحاول أن تركب الموجة، وتعتبر أن مظاهر الديمقراطية التي تعج بها المنطقة العربية كان ضروريا أن تحـدث، باعتبـار أن الديمقراطيـة في بلاد العرب أصبحت مثل كرة الثلج التي تكبر وتكبر في انتقالها من تونس إلى مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا.. ونجاح هذه الثورات مؤشـر عـلى أن الشـعوب العربية عرفت أنها استيقظت، وأنها مصدر السلطات.. أو هكذا ينبغي أن تكون.

وقد احتفت وسائل الإعلام الفرنسية بالثورات العربية، فكتبـت إحـداها عـن نهاية الاستثناء العربي وكانت ترى أن الديمقراطيـة العربيـة كانـت تثيـر الضـحك والسخرية، لأن حكام المنطقة كـانوا يـأتون عـن طريـق الديمقراطيـة، لكـن بعـد سنوات يمكثون في الحكم يتنكرون للديمقراطية ويتحولون إلى أباطرة، بل إن يهتم بالتوريث على طريقة الملوك على حساب مصالح الشعب، وتتحـول الديمقراطيـة من أسلوب حياة كما تعلمها الفرنسيون وغيرهم من اليونان الأقدمين إلى أسـلوب آخر يضمن البقاء والاستقرار عشرات السنين.

ويـذهب قـواد الـرأي في فرنسـا إلى أن مميـزات هـذه الثـورات أنهـا جعلـت الديمقراطية العربية ديمقراطية «بدون توصـيف»، أي أنهـا ديمقراطيـة تضـمن أن يكون الشعب –لا الحكومات – مصدر السلطات.

وقد حرصت بعض دور النشر على إصدار أعـداد خاصـة تـتكلم عـن ظـاهرة

الثورات العربية بوصفها «حدث الأحداث» .. فمجلة التاريخ الجغرافي اختارت صورة الزعيم جمال عبد الناصر على غلافها، وتساءلت: من أين تأتي الثورات العربية؟ وقد حكمها في ذلك أن لاحظت أن الأجيال الجديدة لم تر عبد الناصر، وبرغم ذلك كانت ترفع صوره في المليونيات.. وتوقعت المجلة أن تكون هذه بداية لحدوث طفرة في إنشاء الأحزاب، وهذا ما حدث بالفعل، لأن في إجابتنا عن السؤال الذي طرحته ويتعلق بمصدر هذه الثورات، قالت: إن القومية العربية كما صغها عبد الناصر قد تكون أحد مصادرها، خصوصا أن البوعزيزي الذي حرق نفسه في تونس – لم يكن شابا تونسيا بقدر كونه شابا عربيا خالصا كان لحرقه التأثير نفسه في تونس ومصر وليبيا.. واليوم في سوريا واليمن والبقية تأتي.

لكن إنصافا قد تكلمت المجلة «التاريخ الجغرافي» عن محمد على بوصفه مؤسس مصر الحديثة وإسرائيل ثم اتفاقية السلام التي وقعها أنور السادات ومناحم بيجين في حضور جيمي كارتر وخلصت إلى القول بأن هذه الاتفاقية سوف تكون مثار جدل بين مؤيد ومعارض.. وهو ما يحدث الآن، لكنها رأت أن المجلس العسكري الأعلى سيظل قابضا على الحياة في مصر حتى تحسم الانتخابات الأمر.

وفي عدد خاص لمجلة أخرى وضعت على غلافها صورة قرآنية تحدثت عن الإسلام وقالت: من محمد –صلى الله عليه وسلم- إلى الثورات العربية اليوم، وتبنت وجهة النظر الإسرائيلية التي ترى أن سيناء ستصبح وكرا للإرهابيين وتسجل في الوقت نفسه عودة الإسلاميين سريعا، باعتبار أن تنظيم الإخوان المسلمين هو أكثر الأحزاب تنظيما بعد الحزب الوطني الذي انقلب عليه الشعب وحرق مبناه الرئيسي دلالة على كراهيته الشديدة له.

وتحذر المجلة من أن تتحول مصر بعد إيران إلى دولة إسلامية!.. ويتحدث كاتب افتتاحيتها عن الثورة والثورات، ويرى أن مصر بحكم الـ٨٥ مليونا الذين

يمثلونها، والاتفاقيات التي وقعها النظام الأسبق، وحرص النظام السابق على تطبيقها، ثم المحاكمات التي يتعرض لها رموز النظام السابق ودلالة قاطعة على أن مصر هي القيادة في السلم والحرب، وأن الشعب المصري لا يمكن تجاهله.

وتحدث رجال الفكر في فرنسا عن ميدان التحرير باعتباره المكان الذي انطلق منه الثوار إلى كل مكان في العالم وأشادوا بالمجلس العسكري الأعلى، باعتباره حامي مصر من الداخل ومن الخارج، وأنه أكثر ديمقراطية من النظام السياسي السابق الذي ترك البلد نهبا لكل طامع في السلطة سواء في مكتب الرئيس أو أمانة السياسات أو مكتب زوجة الرئيس.

ورحب رجال الفكر والثقافة بعودة مصر إلى ريادتها للأمة العربية، وقالوا إن مكان مصر ظل خاليا، وإنها سوف تقود الأمة العربية إلى بر الأمان بحكم تاريخها وديموجرافيتها وريادتها في مختلف المجالات. باختصار.. لقد كانت الثورات العربية هي الشغل الشاغل للرأي العام العربي والفرنسي بشكل خاص.. وهو يرى أن الأوضاع في مصر سوف تظل في حالة انعدام وزن.. لكن سرعان ما تعود إلى أفضل مما كانت.

ثورة بلا مثقفين!

عندما أتأمل ثورة ٢٥ يناير يتبين لي أنها امتداد لثورات عرابي، وسعد زغلول وعبد الناصر والضباط الأحرار. كما يتبين لي أنها أفرزت كتابها ومثقفيها من المبدعين والكتاب والشعراء.. أما مثقفو اليوم فقد ناصبوها العداء في البداية حيث لم يكن أحد منهم يتصور أنها ستنجح، فظل عدد منهم صامتا ومختفياً عن الأنظار حتى إذا ما نجحت وجدنا هؤلاء يخرجون عن صمتهم ويحشرون أنفسهم حشراً في الفضائيات ويدعون أنهم كانوا في ميدان التحرير.. مكان اندلاع هذه الثورة!

ليس عيبا أن يعترف هؤلاء بأنهم كانوا غائبين وأنهم ليسوا من الثورة في شيء..

فمثلما كانت ثورة ٢٥ يناير بلا قائد سياسي.. فلقد خاصمها المثقفون الذين اعتدنا عليهم.. فلا هذا أو ذاك كانوا معها لذلك فتحت الطريق أمام مثقفين آخرين! وعلينا أن نعترف بذلك دون مواربة. وقديماً اعترف عميد الأدب العربي الذي مات مع انتصارات أكتوبر دون أن يدري به أحد أنه وإن كان محسوبا على فترة الملك إلا أنه ليس من مثقفي ثورة عبد الناصر، وأنهى عباس العقاد حياته المهنية في الرد على قرائه في يوميات الأخبار.. وترك المجال أمام مثقفين جدد يُهيئون للثورة –ثورة عبد الناصر– المجال، ولم يحسب عليها، بل إنه تجاهل زعيمها عندما أراد هذا الأخير أن يمنحه قلادة النيل تكريما له..

أقول ليس عيبا أن يعترف أدباء اليوم أنهم كانوا بعيدين عن ثورة ٢٥ يناير.. وإذا لم يعترفوا بذلك فلقد رصدنا ذلك.. وعليهم أن يعترفوا أيضا بأن هذه الثورة جاءت ومعها مثقفيها.. ولم تشأ أن تحظى شهرة هذا الأديب أو ذاك.. أو أن تدعي لنفسها ما ليس من حقها.. إن ثورة ٢٥ يناير كانت بلا مثقفين لذلك فإن مثقفيها هم أولئك الشباب الذين ملؤوا الميدان وكانوا يحملون العود في اليمين وأرواحهم على اليد اليسرى.. أما أدباء اليوم الذين طبقت شهرتهم لآفاق فلقد آثروا السلامة!

الفهرس

